

قال قول معشای

القول المعقول

مکتبہ اشراق

سری رومہ — کوٹہ

فون: ۲۲۴۳

قال القول
مع حاشية

القول المعقول

مكتبة رشيد

سركا روڈ — کوئٹہ

نومبر: ۲۲۶۲

واما نفس المسمى وانما زاد لفظ الاسم على هذا التقدير ولد في وهم حمل هذا القول على اليقين الامر اننا انما نثبت الرحمن عند البعض علم للذات الواجبة كلفظ الله فانه لا يستعمل في غيره تعالى فيكون الرحمن يدك من الله في التسمية لا نعتاله وعند اكثر هؤلاء لا يستعمل في غيره تعالى ولذلك قد مر على الرحيم واما قول الشاعر لمسيمة الكذاب ساءت غيث الوري لا زلت حمانا فكفر الامر الرابع انما عقب الرحمن بالرحيم للتاكيد عند من يقول بايجادهما معنى ولا فائدة الرحمة

في الدنيا والعقبى عند من يقول باختلافهما وما قيل من انه لما سمي مسيمة بالرحمن قال الله تعالى الرحمن الرحيم جمعاً بين الصفتين له فباطل فان البسطة قبل تسمية مسيمة بالرحمن الامر الخامس انما بدأ كتابه بالبسطة امتثالاً لما ثبت الشريف قال في التعليق الجيب بجل حاشية الجلال المنطق التبيانية له قوله الحمد لله الم وهو الوصف بالجميل على حجة التعظيم والبراهين الوصف الوصف الثاني ومن الجليل الجليل الاختياري لكونه صفة الفعل الذي هو انما يكون بالاختيار والفرق

بانه وبين المدح ان المدح مع الاختياري وبخلاف الحمد فانه محقق بالاختياري فلا يقال حمدت الزملاء على صفاتهم مثلاً بل يقال مدحتهم اذ ما في حاشية الكشاف وقيل لا فرق بينهما في التعظيم وقيل المدح مخصوص بالاختياري واما الفرق بين الشكر والحمد فهو بطريق العموم والخصوص من وجه يكون متعلق الاول خاصاً وهو النعمة ومورده عاماً اعني اللسان او غيرها ومتعلق الثاني عاماً وهو النعمة او غيرها ومورده خاصاً اعني اللسان فلهذا الامر الثاني يتحقق العموم والخصوص من وجه بينهما اثنان كانه اذا كان الشاء باللسان على النعمة يتحقق الشكر والحمد فهذه المادة افتراقية من جهة واحدة باللسان على غير النعمة يتحقق الحمد بدون الشكر فهذه المادة افتراقية من جهة اخرى واللام فيه اما للجنس والاستقواء فتعارى السيد الجرجاني الثاني كما حققه في حاشية شرح التلخيص من ان الاستقواء اولي لشمول جميع الافراد واقادته فهو متبع لجميع افراد عيوبها وقال بعضهم بالاول كانه يفهم عند الاطلاق وهو المختار عند الاختياري والحق ان الاختلاف لفظي فان مراد التلخيص واحد اعني اختصاص جميع افراد الحمد له تعالى والمواد بالحمد ما انصق المصدى وهو ما يعبر عنه بالفارسية بستون والمحصل بالمصد وهو ما يعبر عنه بشئش وهو ما مبني لفاعل الحامدة او المفعول اعني المحمودة والحق ان جميع الحامدات اذ كانت فاسماها من كل من يصلح صدور هامة لكل من كانت في حقه الهامى له جود وتعالى قال في التعليق الجيب لولا ناعبد الحليم المكتوب؟ يمكن ان يقر الحمد لله بكسر الهمزة والفتحة باللام ابتداءً بالذات من حيث انهما يستعملان معا بمنزلة كلمة واحدة ١١ ثم قوله لله الوجود علم للذات الواجبة الوجود وقيل اسم المفهوم على واجب الوجود المستحق للعبودية فيكون كليا مخصرا في فرد واحد لكن الحق هو الاول لانه مشعر بالوحدانية بخلاف الثاني فانه فيه شائبة التعدد وهو مناف للوحدانية المطلقة ١٢ ثم قوله الواجب اعم المفهوم اما ان يكون وجوده ضروريا وعدمه محالا او يكون عدمه ضروريا ووجوده محالا ولا يكون كلاهما ضروريين كما لبس بحالين فالاول يقال له الواجب كالباري عز وجل والثاني يقال له الممتنع كثيرا الباري تعالى عنه والثالث يقال له الممكن الخاص كباقي الموجودات وقد يطلق الامكان بلا اشتراك اللغوي على سلب الضرورة من احد الطرفين وينقسم الى الامكان العام المقيد بمجانب الوجود مع سلب الضرورة من عدم والى الامكان العام المقيد بمجانب الوجود مع سلب الضرورة من الوجود والى الامكان الخاص المقيد بمجانب الوجود مع سلب الضرورة من الوجود والى الامكان الخاص المقيد بمجانب الوجود مع سلب الضرورة من الوجود والى الامكان الخاص المقيد بمجانب الوجود مع سلب الضرورة من الوجود

في الدنيا والعقبى عند من يقول باختلافهما وما قيل من انه لما سمي مسيمة بالرحمن قال الله تعالى الرحمن الرحيم جمعاً بين الصفتين له فباطل فان البسطة قبل تسمية مسيمة بالرحمن الامر الخامس انما بدأ كتابه بالبسطة امتثالاً لما ثبت الشريف قال في التعليق الجيب بجل حاشية الجلال المنطق التبيانية له قوله الحمد لله الم وهو الوصف بالجميل على حجة التعظيم والبراهين الوصف الوصف الثاني ومن الجليل الجليل الاختياري لكونه صفة الفعل الذي هو انما يكون بالاختيار والفرق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْوَاجِبِ

بينه وبين المدح ان المدح مع الاختياري وبخلاف الحمد فانه محقق بالاختياري فلا يقال حمدت الزملاء على صفاتهم مثلاً بل يقال مدحتهم اذ ما في حاشية الكشاف وقيل لا فرق بينهما في التعظيم وقيل المدح مخصوص بالاختياري واما الفرق بين الشكر والحمد فهو بطريق العموم والخصوص من وجه يكون متعلق الاول خاصاً وهو النعمة ومورده عاماً اعني اللسان او غيرها ومتعلق الثاني عاماً وهو النعمة او غيرها ومورده خاصاً اعني اللسان فلهذا الامر الثاني يتحقق العموم والخصوص من وجه بينهما اثنان كانه اذا كان الشاء باللسان على النعمة يتحقق الشكر والحمد فهذه المادة افتراقية من جهة واحدة باللسان على غير النعمة يتحقق الحمد بدون الشكر فهذه المادة افتراقية من جهة اخرى واللام فيه اما للجنس والاستقواء فتعارى السيد الجرجاني الثاني كما حققه في حاشية شرح التلخيص من ان الاستقواء اولي لشمول جميع الافراد واقادته فهو متبع لجميع افراد عيوبها وقال بعضهم بالاول كانه يفهم عند الاطلاق وهو المختار عند الاختياري والحق ان الاختلاف لفظي فان مراد التلخيص واحد اعني اختصاص جميع افراد الحمد له تعالى والمواد بالحمد ما انصق المصدى وهو ما يعبر عنه بالفارسية بستون والمحصل بالمصد وهو ما يعبر عنه بشئش وهو ما مبني لفاعل الحامدة او المفعول اعني المحمودة والحق ان جميع الحامدات اذ كانت فاسماها من كل من يصلح صدور هامة لكل من كانت في حقه الهامى له جود وتعالى قال في التعليق الجيب لولا ناعبد الحليم المكتوب؟ يمكن ان يقر الحمد لله بكسر الهمزة والفتحة باللام ابتداءً بالذات من حيث انهما يستعملان معا بمنزلة كلمة واحدة ١١ ثم قوله لله الوجود علم للذات الواجبة الوجود وقيل اسم المفهوم على واجب الوجود المستحق للعبودية فيكون كليا مخصرا في فرد واحد لكن الحق هو الاول لانه مشعر بالوحدانية بخلاف الثاني فانه فيه شائبة التعدد وهو مناف للوحدانية المطلقة ١٢ ثم قوله الواجب اعم المفهوم اما ان يكون وجوده ضروريا وعدمه محالا او يكون عدمه ضروريا ووجوده محالا ولا يكون كلاهما ضروريين كما لبس بحالين فالاول يقال له الواجب كالباري عز وجل والثاني يقال له الممتنع كثيرا الباري تعالى عنه والثالث يقال له الممكن الخاص كباقي الموجودات وقد يطلق الامكان بلا اشتراك اللغوي على سلب الضرورة من احد الطرفين وينقسم الى الامكان العام المقيد بمجانب الوجود مع سلب الضرورة من عدم والى الامكان العام المقيد بمجانب الوجود مع سلب الضرورة من الوجود والى الامكان الخاص المقيد بمجانب الوجود مع سلب الضرورة من الوجود والى الامكان الخاص المقيد بمجانب الوجود مع سلب الضرورة من الوجود

(صلى بقاء) ههنا بمعنى الحال والاستقبال لان وجوب وجوده مستمر لا يتخصص بزمان دون زمان واذا لم يستقم كونه بمعنى الحال والاستقبال فكيف يصح كونه عاملا والحال ان ذلك من شرائط عمله قلت اسم الفاعل فيما نحن فيه بمعنى الاستقبال وهو لما يجوز عمله كما يجوز العاقبة وليس بمعنى الحال والاستقبال لعدم صحة المعنى ولا بمعنى الماضي لعدم صحته هذا توضيح ما في شرح حكمة العين وحاشية الصادق ^{١٢} قوله باختياره اى بمشيئته المتعلقة بترك الفعل واتباعه من الشر والخير كما هو مذهب جمهور المتكلمين بان الله تعالى قادر على جميع الممكنات وافعالهم وفاعل مختار في الكل ابتداء العلم ان الاختيار عند المتكلمين صفة من شأنها صحة الفعل والترك عن موضوعها بمعنى ان شاء فعل وان شاء لم يفعل فالعنى ان الخير والشر كله صادر عنه تعالى باختياره لا بالايجاب فلاختيار ههنا بمعنى في مقابلة الايجاب كما تقول الفلاسفة وكما اختلفت في ان افعال العباد وما فهموا ان الامكان ليس من شأنه الايجاد وان خلق القبيح ليس بقبيح وانما القبيح كسب القبيح ^{١٣}

له قوله وجوده آه مرفوع على انه فاعل لاسم الفاعل وما قال المولى الصادق ان اسم الفاعل انما يعمل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال غلغرى انه اشتباه فان النجاة انما اشترطوا ذلك الشرط في عمل اسم الفاعل في المعقول به لا في عمل الفاعل قال الشيخ الوصفى في شرح الكافية ذيل قول ابن الحاجب ويعمل عمل فعلا بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتقاد آه انما اشترط فيه الحال والاستقبال للعمل في المعقول لا في الفاعل كما ذكرنا في باب الاضافة انه لا يحتاج في الرفع الى شرط زمان انتهى وقال في بحث الاضافة اللفظية واما اسما الفاعل والمفعول فعلمهما في مرفوع هو سبب جائز مطلقا سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى الحال او الاستقبال او لم يكونا لاحد الازمنة الثلاثة بل كانا للاطلاق المتبادر منه الاستمرار آه ثم قال بعد عبارة لا تلتحق بها هذا المقام ويعمل اسما الفاعل والمفعول الرفع في غير السبب بمعنى الاطلاق كانا وبمعنى احد الازمنة الثلاثة آه وهذا كله صريح في عدم اشتراط الرفع وتلصقات النجاة في ذلك متوافقة ليس في نقلها كبر نفع ولعل لم يتيسر للمولى

المذكور فنظرها واغتر بظاهر عبارة **وَجُودَةُ الْمُتَمَتِّعِ نَظِيرَةُ الْمُمْكِنِ سِوَاهُ وَغَيْرُهُ**
الصادر باختياره شره وخيره والصَّلوة والسلام على
 الله قوله سواء الظاهر من السياق

والسابق ان المتغير راجع الى الواجب لكن يرد عليه بحسب ظاهر اللفظ ان يكون المتمتع ايضا ممكنا خاصا وانه باطل ولو ارجع الضمير الى النظير لزم ان يكون الواجب ممكنا خاصا والجواب ان الحق ان الضمير راجع الى الله تم ولا يلزم ان يكون المتمتع ممكنا لان قوله الممكن سواء وغيره كما ان مقابله لقوله المتمتع آه لم يتبادر له ولوا رجع الضمير الى النظير كما يلزم ان يكون الواجب ممكنا نزل ما قلنا وقيل ان المراد من الغير مصطلح المتكلمين وهو الموجود الخارجى والمتمتع ليس موجودا في الخارج بل كافي في الذهن ايضا فان الحال ليس له صورة لا ذهنا ولا خارجا كما قد حقق ذلك ان ترجمه اليهما يتاويل كواحد والجواب الاول اربط بالسياق وفي كل خير ^{١٢} ثم قوله باختياره آه اعلم ان الاختيار والارادة صفتان زادتان على العلم والقدره عند جمهور المتكلمين والعلم عندهم صفة بها يعني المذكور من قامت تلك الصفة به والقدره عندهم صفة من شأنها صحة التأثير والايحاد من الفاعل وهذا اعتقاد اثبت التكوين صفة زائدة وفيه التكوين بها صفة من شأنها الايجاد بالفعل ومن أكثر التكوين فسر القدره بها صفة من شأنها الايجاد والارادة عندهم صفة غير العلم والقدره توجب تخصيص احد القدرتين بالوقوع في وقت دون وقت والاختيار عند هذه صفة من شأنها صحة الفعل وتركه عن موضوعها بمعنى ان شاء فعل وان شاء لم يفعل على ما اثبتته الشيخ الاشعري لا بمعنى ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل وقال القاضى البيضاوى ان الاختيار راجع الى الارادة فانه جل مع التخصيص اقول اخذ القاضى الاختيار بمعنى الايتار ففسره بما فسره وليس ذلك المعنى مراد ههنا بل الاختيار ههنا بمعنى في مقابلة الايجاب وقد مر تفسيره لان الشرط انما هو صادر عن الله تعالى باختياره بالمعنى الاول لا بالمعنى الثانى فاصل الكلام ان الخير والشر كله صادر عنه تعالى باختياره لا بالايجاب كما تقول الفلاسفة ولا ان افعال العباد مخوقة لهم كما اختلفت المعتزلة وما فهموا ان الامكان ليس من شأنه الايجاد وان خلق القبيح ليس بقبيح وانما القبيح كسب القبيح والضمير ان في قول الشارح شره وغيره الظاهر من سياق الكلام انهما واجبان الى الله تعالى باولى ملازمة وهما مخوقان لم يرجع عليهما الى الممكن ظاهر بحسب المعنى بعد محسب النقطه انما هي ايراد التبدى وان شئت تفصيل حقائيق تلك الصفات فارجع الى المبسوطات من كتب الكلام هذا ^{١٣} ثم قوله الصلوة لعل العلم ان الصلوة اسم للمصدر وضع موضع المصدر في وقوعه مفعولا مطلقا ولا يستعمل مصدره فيقال صليت صلوة ولا يقال صليت فصيلة والفرق بين المصدر واسمه ان الاول حدث (باني نمرت بر)

و يشق منه الفعل بخلاف الثاني هذا ما قال في الحاشية نشر الصلوة اما حقيقة في الدعاء و مجاز في الاركان المحصورة
او بالعكس والفرق ان الاول اطلاق لغوي والثاني شرعي واما حقيقة الدعاء فمرسل في الاركان المحصورة واستعاره في
الدعاء على كل تقدير من الله تعالى رحمة ومن الملازمة استغفار ومن العباد دعاء ١٢

ثم قال على رسول الله في تفسير الرسول اختلاف قيل الرسول انسان بعثه الله لتبليغ ما اوحى اليه فان كان صاحب شريعة
مستقلة وكتاب ناسخ فجوزي فعله هذا الرسول اعم من النبي وقيل من كان صاحب شريعة مستقلة فالنبي اعم منه ايضا
وقيل الرسول من كان معه كتاب والنبي من لا كتاب له فعلى هذا فالنسبة بينهما التباين وقيل من انزل عليه كتاب
والنبي اعم قال السيد السند في شرح المواقيت الرسول نبي معه كتاب وشيخ والنبي غير الرسول من لا كتاب له بل هو نبي اعم
من قبله وقيل بينهما مساواة كقول المشهور بين الاقوال ان الرسول خاص والنبي اعم ١٣ ثم قوله على رسول الله اعلم ان
النبي انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام ثم قيل ان بيته وبين الرسول مساواة ويرد عليه ان عدد الانبياء
كما ورد في بعض الروايات مائة الف واربعة وعشرون الفا وعدد الرسل كما عرفت اربعون الف وثلثة مائة و
ثلثة عشر فكيف المساواة وقيل الرسول انسان بعثه الله تعالى لتبليغ ما اوحى اليه فان كان صاحب شريعة مستقلة
او كتاب ناسخ فجوزي ايضا وعلى هذا الرسول اعم من النبي وهذا مع مخالفة ما روى في الفقه الظاهر قوله تعالى وما ارسلنا
من قبلك من رسول ولا نبي الاية وقيل الرسول من كان صاحب شريعة مستقلة والنبي اعم فيه ما قال القاضي في تفسير
قوله تعالى في حق اسمعيل علي نبينا وعليه الصلوة والسلام وكان رسولا نبيا فانه يدل على انه لا يلزم للرسول شريعة مستقلة
فان اولاد ابراهيم عليه السلام انما كانوا على شريعتهم وقيل بينهما تباين فالرسول من معه كتاب والنبي من لا كتاب معه
ويرد على قوله تعالى وكان رسولا نبيا وقيل الرسول من انزل عليه كتاب والنبي اعم وهذا القائل ايضا يقول بالعموم

والخصوص بينهما لكن وجه التخصيص
عند القائل الاول كون الرسول ممثلا
شريعة مستقلة وعند ذلك القائل
كونه متركلا عليه الكتاب وروى بان
عدد الرسل كما عرفت اربعون الف وثلثة مائة

رسوله محمد الذي انتشر به نهيه وامره
ثم بعد فان كتاب الشيخ الامام قدوة الحكماء الراغبين
١٤

ابن حبان ثلثة مائة وثلثة عشر وعدد الكتب السماوية على ما روى عنه ايضا مائة واربعة فكيف يشترط ذلك و
احتمال تكرار النزول اعمرة به وقال السيد السند في شرح المواقيت الرسول نبي معه كتاب وشيخ والنبي غير الرسول من
لا كتاب معه بل اعم بمسألة شرع من قبله ثم كلامه ويرد عليه خروج اسمعيل عليه السلام من الرسول مع انه رسول
بالنص بل في هذه العبارة خدشة لفظية اخرى وهو في قوله الرسول نبي آية وهكذا وقع القيل والقال فقائل بالمساواة
وقائل بخصوص الرسول وعموم النبي وقائل بالعكس وقائل بالمباينة والمشهور من بين هذه الاقوال هو خصوص الرسول
وعمم النبي وقال الشيخ المفسر الجلال الحلي في تفسير قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول هو نبي اعم بالتبليغ ولا
نبي اى لم يرد به بالتبليغ انتهى قال الشيخ سلام الله بن شيخ الاسلام الدهلوي وتقريراها اى الرسول والنبي بما
عرفه اى الشيخ المحلى ارتضاه كثير من العلماء اذ هو اولى مساها المشهور آية اقول في ولا نبي اى لم يرد به بالتبليغ
ايضا بعد هذا الكلام ولم يجز نقلنا بحسب الاشكال بخلافها وكان يدور في الخلد توجيه يزيل الاشكال لكن
رعاية الادب وقصور الباع ودرس الرباع لا يرخص تركه هذا والله ملهم الصدق والصواب ١٥ ثم قوله اما
كلمة امامه هنا لا تقتضى المشوب بالتحليل والفاء في جوابه لنعننه معنى الشرط فان تقدير الكلام منهما يمكن من شئ
بعد الحمد والصلوة فان كتاب آية وقال مولانا مير ابو البقاء في حاشية ذلك الكتاب انه وقع العبارة في بعض النسخ
هكذا وبعد فان آية وقال وعلى هذا الفاء لتقدير اما في نظم الكلام انتهى بحاصله اقول اصله ما وقع عن السيد السند
في شرح المفتاح ان الفاء اما في نظم الكلام اولى تقديرها ثم تبعه كل من جاء بعده والحج انك ليس هكذا اكن تو
اما لم يعبه احد من اهل العربية واما تقديرها فشرط يكون ما بعد الفاء احوالا هيئا ناصبا لما قبله او مفعولا قال الشيخ
الرضي وقد بين انما لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيا بك فطهر والرحز فاجهر وهذا قليل وقوة فبدل ذلك
قليق حوا وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء احوالا هيئا او مفعولا متصوبا به او مفعولا فلا يقال زيد فطهر ولا زيد افطر
بتقدير اما او اما قولك زيد فوجد فافاء زيد اذ انتهى وهو صريح في اشتراط تقديرها بما قبل الشرط ولم يوجد (مفهر)

منه في هذا الشرط ههنا فالوجه ان يقال ان بعد من العرف الزمانية قد يتضمن معنى الشرط فالفاء الجزاء قال الرضي ايضا في مجتحد في الشرط وما قوله واذا لم يجتدوا به فيقولون وقوله واذا اعتزلتموه وما يعبدون الا الله فادوا وقوله واذا لم تفعلوا واتب الله عليكم فاقبوا الصلوة فلا جزم في ظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكر سبويه في نحو قوله لم زيد حين لقيته فانما كرمه على ما مر في الجوازم وذلك في اذ مطرد على ما مر في الظروف المبينة انتهى كلامه صرح بما ذكرنا الفاضل للاهورى في حواشي الخالي والمولى المحقق جمال بن نصير في حواشي القوائد الفياضية هذا ١١ ثم كلمة اما ههنا لجزء الاستئناف لا للتفصيل ثم قوله اما بعد الخ اي معها يكن من شيء بعد الحمد والصلوة فان كتاب الزبد من الظروف المبينة المقطوعة عن الاضافة فهو مبني على النعم لانه قاعدة فيه عند الانقطاع عن الاضافة -

ثم قوله ابهرى الزججفر معرب آب ههنا بمعنى ماء البرحي وهو بلد عظيم بين قروين وزنجان وبلدة بنواحي اصفهان قوله واداء الخ لعله من قبيل ادادة الحال وذكر المحل لان المكتوب هو النقوش في الكتاب ١٢ ثم في القاموس كما اظهر كجعفر بلدة فقال في المنتقب المشهور ان اسم البلدة بالقويك وسكون الهاء ١٣ ثم قوله لما من الظروف الزمانية بمعنى اذ عليه فعل ما من لفظا ومعنى ايضا

اليه ويستعمل استعمال اداة الشرط في جمعي الجملتين بعده وسببية

مضمون الاولى لمعنون الثانية وليس حينئذ حرف شرط كوك كما توهم بعضهم لان استعماله في الامور

الركائس لا فيما هو على خطر الوجود قال سبويه عجب الكلمات كلمة لما اذا دخلت على ما هي كانت ظرفا بمعنى اذ

واذا دخلت على المضارع كانت حقا جاز ما كره واذا دخلت على غيرهما كانت للاستثناء بمجته الاكولة تعالى

ان كل نفس لعلها حافظا وجوابه قل ما من غالبا بدون الفاء وبها قيلاد قد يكون جملة اسمية مصدرة باذا او

مضارع ما وكذا بالماضي وجميع الاستمرارية واردة في القرآن ١٢ مولانا نور شاه سلم الله ثم قوله والمؤمنين في التوفيق جعل

الاسباب موافقا لمطلوب الخير هذا المعنى اصلاحي واما في اللغة فهو جعل لآداب موافقا لمطلوب ثم من ان يكون خيرا او شرا ١٢ ثم اي هذا الباب يا ساجدي الكليات الخمس لاجل الله

قوله يا ساجدي اي هذا الباب اليا ساجدي والمراد به الكليات الخمس في الاصل اسم للحكيم الذي استقر به الكليات الخمس ودونها هكذا قال السيد السند في حواشي شرح المطالع ١٢ ثم قوله للفظ الدال اما قد مر بحث اللفاظ ومنها بحث الدلالة مع ان المنطقي انما يبحث عن المفهوم

لان الكليات الخمس لما كانت المنقسم اليها هو الذاتي والعرضي اللذان هما قسمان من الكلي الذي هو قسم من المفردات هو قسم من اللفظ وجب التعرض فيه لمباحث اللفاظ وتقدم على غيرها ولما كان فهم المعنى من اللفظ موقوفا على

الدلالة فوجب التعرض لذكرها اذ لا يبحث من اللفاظ والدلالات في هذه الفان اما هو بالبيع بالذات ١٢ ثم ولم يقل على جميع ما وضع له لاشعاره بالتركيب بخلاف التمام لان مقابلة النقص ومقابل البعض ١٢ ملاحظا لانه سيجي فائدة هذا

القييد في الحاشية ١٢ ثم قوله ان المنطقيين في العلم ان المنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن القصور وهو ترتيب امور معلومة للتدري الى مجهول تصوري او تصديقي او علم باحث عن احوال المعلومات التصورية والتصديقية من حيث

الايصال الى مجهول تصوري او تصديقي فعلى الاول يتجدد القاية بالتعريف وعلى الثاني الموضوع على مذهب المتأخرين واما على مذهب المنطقيين

الايصال الى مجهول تصوري او تصديقي فعلى الاول يتجدد القاية بالتعريف وعلى الثاني الموضوع على مذهب المتأخرين واما على مذهب المنطقيين

الايصال الى مجهول تصوري او تصديقي فعلى الاول يتجدد القاية بالتعريف وعلى الثاني الموضوع على مذهب المتأخرين واما على مذهب المنطقيين

الايصال الى مجهول تصوري او تصديقي فعلى الاول يتجدد القاية بالتعريف وعلى الثاني الموضوع على مذهب المتأخرين واما على مذهب المنطقيين

قال موضوع هو المصولات الثانية وهي ما يعرض في الذهن ولا يكون مجزأة في الخارج كالكلية والمجزئية والجمعية والفصلية وغيرها
والعام في المنطق به لا يراد به القدرة على النطق الحقيقي وهو ادراك العقول والمنطقيين جمع المنطقي وهو في الاصل بمعنى المنسوبة للمنطق
وفي العرف من تكلف بيان احوال الموصل للقبوري والتسليم في المنطق في الاصل اما مصدريه بمعنى المنطق واما اسم مكان او اسم زمان
من المنطق بمعنى هذا العلم به لا به كلاً من النطق الظاهري اعني النطق الباطني اعني ادراك المعقولات انما يتقوى به ...
والقوة التطبيقية انما يظهر مته ظهوراً تاماً فكانه هل المنطق بل هو المنطق نفسه ١٢ من الصادق لله اي مصطلحات وهي
اتفاق قوم مخصوص على امر مخصوص ١٢

له قوله وهي الجنس الخ والضايلة في الخمصار الكلي في الجنس انه اذا نسب الى افرادة النفس الا مري فلا يخلو من ان يكون
بين حقيقة الافراد وجزء حقيقتها والاول النوع والثاني ان كان تمام المشترك بين شي من الافراد وبين بعض الافراد الاخر
فهو الجنس والا فهو الفصل واخراجها فاما ان يحق بافراد حقيقة واحدة اولاً فالاول هو الخاصة والثاني هو العرض
العام ١٢ له قوله هذه كيتوقف الخ هذا توجيه تقديم بحث الدلالة على سائر المباحث والتقديم بالتوقف مطلق الافادة والاستفادة م

يجب استحضارها على المبتدى اذا اراد ان يشروع في شي من
العلوم ومنها ايسار عوجي وهو لفظ يوناني يراد به الكليات

الخمس وهي الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض
العام وهذه يتوقف معرفتها على بيان الدلالات الثلاث

وهي المطابقة والنقمن والالتزام واقسام اللفظ والدلالة
هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشي اخر الاول

هو الدال والثاني هو المدلول فمن هذا عرفت ان الدليل
هو الذي يلزم من العلم به العلم بشي اخر وكذا عرفت

ان المدلول هو الذي يلزم من العلم بشي اخر العلم به
الدلالة تنقسم الى اقسام ثلاثة طبيعية وعقلية ووضعية

فالدلالة الطبيعية ان تكون بحسب اقتضاء الطبع كدلالة
الطوبى اي بالدال العلم بشي اخر الذي هو المدلول فكما يلزم علم الدال علم المدلول هكذا يستلزم العلم بشي اخر العلم به ١٢

لكن كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث لزم منه العار حادث ١٢ كذا علم من ان يكون مفرداً كما في الالفاظ المقردة
او مركباً كالنتيجة المدلولة من المقدمتين ١٢ له قوله والدلالة تنقسم الى علم ان الحصى في البفظة وغيرها عقلية وادراك
بين النفي والاثبات واما حصول الدلالة لفظية كانت او غيرها في الاقسام الثلاثة كما هو المذكور في الشرح فاستقر في
فان الدلالة اذا لم تكن بحسب الوضع والطبع لا يلزم ان تكون عقلية لكن لم نجد بالاستقراء وحصول الدلالة اللفظية
الوضعية في المطلقة والنقمن والالتزام حصي عقلي كما صرح به السيد ر ح ١٢

جعل الكليات اقساماً للفظ المفرد ١٢
لكن لتعريف المعنى بدون اللفظ ولا
انه عليه باحدى الدلالات الثلاث
المعتبرة في العلوم ١٢ له قوله به
العلم الخ هذا التفسير يرجع الى الشيء
لا يتوهم حينئذ ان الجملة اذا وقعت
صفة الشيء بحسب مورد التفسير فيها
الى ذلك الشيء وههنا لا يعود التفسير
الى الحالة التي وقعت الجملة صفة
لها لانا نقول لا يجب ان يكون الدال
هو التفسير وحده بل قد يستقنى عنه
اذا وقعت الجملة لتفسير الموصوف
نظيره قوله تعالى قل هو الله احد
حيث وقعت الجملة لتفسير التفسير
الشان ولا ضمير فيها يعود اليه لما
وقعت لتفسيره ١٢ له قوله فمن
هذا عرفت الخ اذا كان معنى الدلالة
التي هي مبدأ الدليل كون الشيء
بحالة يلزم من العلم به العلم بشي اخر
والمدلول يكون ما لم يوجد بحسب الدلالة
على المعنى في المشتق يكون معنى الدليل
الذي هو المشتق منتهان الذي الخ
فالعلم ان الدليل هو الذي يلزم من

باعتبار ١٢ واستقراء الخ

له قوله بحسب اقتضاء العقل المسمى بحسب اقتضاء العقل فقط لا لمشاركة جزء آخر كما هو في سائر الدلالات فيكون للدلالة العقلية بواسطة العقل فقط تسمى عقلية والا فالعقل معتبر في سائر الدلالات ايضا فهو دالة لفظ ديزن المسموع من وراء الجدار هذا مثال للدلالة العقلية اللفظية واما الدلالة العقلية الغير اللفظية فكدلالة الدخان على النار والبناء على البناء وانما مثل الشئ مثال العقلية اللفظية باللفظ المهمل ليمتصص العقلية من الوضعية وقيل بالمسموع من وراء الجدار مثلا يكون المحسوس والروية دخل في تعرف وجود اللفظ ١٢ له قوله والمراد من الدلالة ههنا الخواص المعبر

في العلوم او في المنطق الدلالة اللفظية الوضعية من بين سائر الدلالات ووجدنا اعتبارا مالا بها الطريق المعتاد في افادة المعاني واستقالاتها بحسب تعلم الله تم وانما هي على الانسان بنوع البيان او كانت الطبيعية العقلية غير منضبطة لا اختلا فهما بحسب اختلاف الطائفتين والافهام ومع ذلك لا يشتمل الا لمعان قليلة بخلاف اللفظية الوضعية فانها منضبطة وشاملة لكل هكذا قال في الجديدة شرح ميرزا يانغجي ثم الدلالة اللفظية الوضعية هي التي تكون بحسب وضع اللفظ الدال على المعنى وعرف صاحب الكشف اللفظية الوضعية بفهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع وقد تفسر بفهم السامع المعنى من اللفظ والسر فيه ان الدلالة نسبة بين اللفظ والمعنى بل بينهما وبين السامع فيعتبر اضافة تارة الى اللفظ وتارة الى المعنى وتارة الى السامع ١٣ ثم اى تعيين الواضع اللفظ المعنى كما ايتى الى ان المحسوس فيها حصر عقلي ١٤ له قوله على جزء ما وضع له الخ لا بد ههنا من ذكره قد ذكر المصنف ١٥ وتركت الشارح اعتقادا على ذكره في المتن وهو قوله ان كان

أح اح على وجه المصدر فان طبع اللفظ يقتضى التلطف
من غير قصد ودوية ١٢

به عند عروض الوجود والدلالة العقلية ان تكون

بحسب اقتضاء العقل كدلالة لفظ ديزن المسموع من وراء

الجدار على وجود اللفظ والمراد من الدلالة ههنا الدلالة

اللفظية الوضعية التي تكون بحسب وضع اللفظ الدال

على المعنى وهي ثلاثة اقسام لان اللفظ الدال على المعنى لا ينحصر

من ان يدل على تمام ما وضع له او يدل على جزء ما وضع له

او يدل على ما يلزمه في الذهن فان كان الاول فالدلالة

دلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دالة

بالتضمن وان كان الثالث فالدلالة دالة بالاكترام

مثال الدلالة بالمطابقة كالانسان فانه يدل على

الحيوان الناطق بالمطابقة لكونه تمام ما وضع له للانسان

وانما سميت هذه الدلالة مطابقة لان اللفظ موافق

لتمام ما وضع له وذلك ماخوذ من قولهم مطابق النعل

له جزء احتوا لعل ليس له جزء من البساط مثل الواجب تعالى والنقطة والوحدة والعقل والنفس فان في زيادة هذا القيد

ايماء الى ان المطابقة لا يستلزم التضمن الا في المركبات دون البسائط حيث لا جزء لها فلا يحقق التضمن فيها مع تحقق

المطابقة ثم له يسمى قاعدة هذا القيد في الشرح ١٦ له قوله فالدلالة دالة بالمطابقة الخ اى دل على تمام ما وضع له

ايرا لفظ التمام انما هو لاحتمال الحسن المقابلة بالجزء والا فيكون ما وضع له واختيار التمام على الجميع ولكن وما شابه ذلك

ما هو المتعارف في مقابلة الجزء لاحتواؤه على الاشياء كونه مركبا حتى يشمل المذركت البسيطة المطابقة هكذا قال في الجديدة

له قوله الحيوان الناطق الخ اى على مجموعهما اجمالا بان يكون المجموع شافعا قصد ادا ما كل واحد منهما يكون ملحوظا بتعاقبهما ١٧ صادق جزء

له قوله اذا دل على احد هاتين الحائري في ضمن دلالة على مجموعهما اي لو حظا حال للدلالة على احد هاتين في ضمن المجموع وانما قال اذا دل ولم يقبل اذا اراد احد هاتين الانسان اذا اطلق واريد منه الحيوان او الناطق يكون من المجاز لتحقيق علاقته الكلية والجزيئية والمجاز ذات داخلية في دلالة المطابقة ١٢ له قوله على الجزء الذي يكون تسمية هذه الدلالة بدلالة التفنن لكونها حاصلة من تضمن الكل لجزئه فيكون تضمن الكل لجزئه سببا لتحقيق هذه الدلالة فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم سببه ١٣

مولوى انور على له قوله في ضمنه الخ

اي الموضوع له والتضمن صفة للدلول المطابقة ان كان المصدر المعلوم للدلول التضمن ان كان المصدر المجهول قاله في التجديده ١٤ له قوله عنه الخ الضمير راجع الى ما

بالعمل اذا توافقا ومثال الدلالة بالتضمن كالانسان اذا دل على احد هاتين الحائري او على الناطق وانما سميت هذه

اي عما وضع له والا لزم كون اللفظ دالا على امور غير متناهية وهو باطل بشهادة الوجدان ١٥ له قوله على الخارج الملازم الخ

الدلالة تفننا لانه يدل على الجزء الذي في ضمنه ومثال الدلالة

قالتزام بمحض اللزوم المتيقن للتعامل وصف للدلول الاتزامي وبمعنى اللزوم المبني للمفعول وصف للدلول المطابق فسميت الدلالة باسمه

بالالتزام كالانسان اذا دل على قابل العلم وصنعة الكتابة و

ملزوم احد طرفيه ١٦ له قوله اللازم له في ذهن قال المنطقيين لا بد في الدلالة الاتزامي من علاقة

انما سميت هذه الدلالة بالاتزام لان اللفظ لا يدل على كل امر

المصححة لا تنقال اعم من ان يكون عقلية او عرفية والاول هو اللزوم الذي يمنع منه تصور الملزوم بدون

خارج عنه بل يدل على الخارج اللازم له في ذهن وانما قيد

اللازم ثم شرط فيه ان يكون الملازم ذهنية لاحارجية والاتزام ان يكون اللفظ دالا على امور غير

قوله على ما يلزم بقوله في ذهن لان الملازمة الخارجية لو

متناهية وذلك باطل ١٧ له قوله لفائدة تعيين المع بيقين في ذهن

جعلت شرطا لم يتحقق دلالة الاتزام بدونها لا متناع تحقيق

اي باعتبار اللزوم الذهني ١٨ له قوله على ما يلزمه الخ فان قيل قد

المشروط بدون تحقق الشرط والاتزام باطل فكذا الملزوم لان

يتحقق الدلالة اللفظية على معنى الخارج عن المسمى من فيون يكون بينهما لزوم ذهني كما في اكثر انواع المجازات فلا يتحقق الدلالة اللفظية الوضعية في الشئ قلنا اذا لم يكن بين المسمى والامر الخارج لزوم ذهني فيكون فهم المعنى منه بواسطة القرينة ضرورة فالذل حينئذ هو المجموع دون اللفظ فقط فهذا لا تعتبر وذلك لان الدلالة المعبرة في هذا الفن ما كانت

العدم كالعلم يدل على الملكة كالبصر التزاما لان العي عدم

كلية وما ليس بكنية لا يسمونه الدلالة ١٩ ميرسيد شريف له قوله لان الملازمة الخارجية الخ وهو كون الخارج بحيث يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحقيقه فيه كالاسهال لشرب السمونيا ٢٠ له قوله لان عدم الاتزام بدون الملازمة الخارجية ٢١ له قوله الملازمة الخارجية شرطا لتحقيق التزام ٢٢ له قوله لان عدم الخ اي الذي فيه شائبة الوجود كالعلم

البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا مع ان بينهما معاندة في

مثلا فانه عبارة عن عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا فبطل هذا البصر والعين متقابلان تعاقبا لعدم الملكة والمتقابل هما الشيطان اللذان لا يجتمعان في محل واحد في ان واحد من جهة واحدة فلما علم من البصر بطريق الاتزام (ميرسيد)

الخارج لا يقال هذه الدلالة تضمنية لانا نقول العي عبارة

عن عدم مضاف الى البصر فيكون البصر خارجا عنه فيمتنع

عن عدم مضاف الى البصر فيكون البصر خارجا عنه فيمتنع

دقيقه مش والحال ان في الخارج معاندة بينهما فلا يكون ملازمة فيه بينهما فعمل ان الملازمة الخارجية ليست بشرط
والا يلزم تحقق الشرط بدون تحقق الشرط وهذا باطل قطعاً فثبت ان المراد من اللزوم ههنا هو اللزوم الذي هو ١٢
كقوله فيكون البصر خارجاً الى ولا بد من الدخول في الموضوع له في الدلالة التضمنية والا فيكون مجازاً الحقيقية ١٣
وصفه هذا كقوله تضمنية الخ لانهما دلالة على جزء ما وضع له وهو البصر الذي وقع جزءاً من عدم البصر الذي
وضع له المعنى ١٤ كقوله تضمنية الخ لانهما لا تحقق الا في اللفظ الذي يكون معناه الموضوع له مركباً لا بسيطاً وهذا
المعنى للمعنى وهو العدم المضاف الى البصر بسيط اذا لم يتبر فيه البصر بل انما اعتبروا التقييد في المحاط ١٥ مولوى اورد على
كقوله ثم اللفظاً مأموراً الخ قال السيد السدي شرح ذلك الكتاب ومورد القصة اللفظ الموضوع للمعنى الا انه
ترك هذا التقييد اعتماداً على شهرة الامروا انتهى واعلم ان النكية والجزئية بالذات انما هي صفة للمعنى دون اللفظ لكن

يتصف بهما اللفظ بتجاسمية الدال
باسم المدلول انتهى قال صاحب
المجديدة لما تقر بان الكلى والجزئى
من اقسام المفهوم دون اللفظ
لان المانع عن شركة كثيرين و
غيره لما نعتنه هو حاصل في العقل
لا اللفظ الدال عليه انتهى فيكون
حقيقة صفة المفهوم ١٦ كقوله
كالانسان الخ فان جزءه كالانسان
الذو لا يدل على الحيوان الناطق ١٧
كقوله لما فرغ الخ ههنا سألوا
مشهوران احدهما ان القضية المشتملة
على كلمة لما لزومية على ما هو جوابه
ومن البيان ان الشروع في تقسيم اللفظ
غير لازم للفراغ من بيان الدلالات الخ

ان يكون دلالة تضمنية قال ثم اللفظ اما مفرد وهو الذى
لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه كالانسان واما
مؤلف وهو الذى لا يكون كراى الجارة اقول لما فرغ عن
بيان الدلالات الثلاث شرع في تقسيم اللفظ فقوله اللفظ
يتقسم الى قسمين مفرد ومؤلف لانه اما ان لا يراد بالجزء
منه اى من اللفظ الدلالة على جزء معناه كالانسان فانه
لفظ لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه او يراد
من الافراد والنون وغيرهما

والجواب ان اللزوم قد يكون عادياً ولا شك ان من تصدى تأليف كتاب فغرضه من بحث يستلزم شياً عمداً في بحث آخر عادة
الى ان يتم الباحث وثانيهما ان كلمة لما اذا دعت على الماضى تكون ظرفاً يجمع اذا الرطمية فيلزم اتحاد زمان الفراغ والشروع
مع انه لا يسع زمان واحد بل يتعاقبان واجيب بوجوه الاول ان المراد بالشروع اداة الشروع وهي ما يمكن ان يسعها
زمان الفراغ الثاني ان المراد بزمان الفراغ هو الزمان العرفى الممتد الذى يسع للشروع ومن زمانه الحقيقى المطبق عليه وهذا
كما يقال فرغت من القراءة في هذا الشهر مع ان الفراغ قد وقع في النصف الاول منه الثالث ان كلمة لما قد تستعمل لتقليل
بجودة عن معنى الظرفية والتقليل كاللزوم قد يكون عادياً كقوله مفرد الخ ظاهرة انه لا فرق بين المؤلف والمركب لكن قد
صرح السيد السدي في حاشية المكشاف بان المؤلف اخص من المركب لان المؤلف ما بين اجزائه مناسبة ايضا فانه ما عود من
الالفة ولعل ما قاله السيد اصطلاح غير مشهور فانه كثيراً ما يطلقون احدهما مقام الآخر بلا رعاية المناسبة هذا ما
قاله في الحاشية قال في المجديدة اما قد تم المفرد على المركب مع ان مفهومه عدى ومفهوم المركب وجودى والا لهدم
انها تعرف بملكانها تنبها على ان المقصود بالتعرف ههنا هو المفرد لانه مقسم للكلية بخلاف المركب فان تعريفه انما
هو لتوضيح مفهوم المفرد مع ان المقصود بالذات هو تقسيم اللفظ اليهما والتقسيم باعتبار الذات وذات المفرد مقدم
على ذات المركب فقدم وصفاً لما وافقه الطبع انتهى ١٨ كقوله المؤلف والمركب متقاربان الا ان في المؤلف يعتبر المناسبة
بين الاجزاء والمركب اعم منه ١٩ كقوله اما ان لا يراد الخ قال في الحاشية لعل اراد بالجزء الجزء الموضوع فلا يراد تعريف
المفرد يصدر على مثل زيد قال لانه لم يراد بزيادة مثلاً الدلالة على جزء المعنى وذلك ان المراد من الجزء الموضوع
ومثل الزاء من زيد كمثل لا معنى له انتهى ٢٠ كقوله من اللفظ الخ في التفسير لاياء الى ان مرجع الصغير في قول المصنف ٢١
ثم اللفظ اما مفرد وهو الذى لا يراد بالجزء منه راجع الى الموصوف الموصول وهو اللفظ الذى حذف من العبارة اختصاراً (مكرر)

(بقية مث) واعتبر في المعنى ١٢ **قوله** فانه لفظ لا يراد الخ قال السيد السند في شرح ذلك الكتاب والبراد بالارادة الارادة التجارية على قاون اللغة انتهى قال صاحب المعجدة اي الوضع اللغوي لانه الكامل المتعارف في محاورات اهل اللسان فالطلق ينصرف اليه انتهى ١٣ **قوله** اي بالجزء منه دلالة على جزء معناه ١٤

زمنه ١٥ **قوله** يدل الخ الاصوب والادق بما سبق ان يقال فانه لفظ يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه ١٦ **قوله** على ذات من له الرمي الخ لان المشتق يعتبر فيه المعروف الذي قام به ميدان الاشتقاق اما عام او خاصا عند الجمهور ١٧ **قوله** الاول على اجسام معينة لان الحجارة جمع حجر ١٨ **قوله** فان كان الاول الخ اعني مالا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه هذا الشرح على ترتيب اللف وانما سمي هذا القسم به لان فم اللفظ والدلالة والمدلول كما سمي مقابله مؤلف النصاب للفظين و الداليتين والمدلولتين واجتماعيهما ١٩ **قوله** مؤلف آه قال في الحاشية القيود المعتبرة في تحقق المركب الربعة تحقق جزء اللفظ وتحقيق جزء المعنى وتحقيق الدلالة وتحقيق القصد فبالنظر الى انتفاء احد هذه القيود يتحقق اقسام المفرد متعددة انتهى ٢٠ **قوله** على اربعة اقسام الخ يدل على ستة اقسام ترك المصنف ذكر الاثنين منها صريحا وهما مثل همزة الاستفهام واسماء حروف الضمى اما الاول فلما ذكره مولانا ميرزا البقاء في حاشية ذلك الكتاب ان مثل همزة الاستفهام اما راجع الى القسم الاول الذي لا جزء له وان كان له جزء كقوله علم ان كلا منهما يخرج بقيد احد اما راجع الى القسم الذي لا جزء له وان كان للفظ جزء كاسماء حروف الضمى في الخروج بقيد واحد والثاني ان يكون له جزء ولا معنى له صادق على ثلثة اقسام الاول ان لا يكون للفظ جزء ولا معناه كاسماء حروف الضمى والثالث ان للفظ والمعنى

جزء ولكن لا يكون للجزء لفظ معنى
كزيد انتهى ٢١ **قوله** فحق علم
الخ الناقيد بكونه علم لان سلب
الاجزاء منه انما يصح اذا كان علم
يكون حالة العلية محفوظة عن
التغير فيلاحظ من حيث انه هو
لا من حسب انه حذف منه بعض
الحروف بخلاف حالة غير العلية
اعني حالة كونه امر الخاطبا حذف
بعض حروفه باعلال فان اصله اوق
فلا يصدق عليه انه لا جزء له فانه
ملاحظ فيها من حيث انه حذف
منه بعض الحروف لاستقامة المعنى و
يندرج في هذا القسم مالا يكون له
جزء ولا معناه جزء كهمزة الاستفهام
وسائر حروف الهجاء اذا سمي بها
البيطة لعقل والنفس ومالا يكون له

ذلك كقولك رامي الحجارة فانه لفظ يدل جزؤه على جزء
معناه لان الرامي يدل على ذات من له الرمي والحجارة
يدل على جسم معين فان كان الاول فهو مفرد وان كان
الثاني فهو مؤلف **قوله** لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء
معناه صادق على اربعة اقسام الاول ان لا يكون له جزء
اصلا فحق علم والثاني ان يكون له جزء ولا معنى له فحق زيد
علم والثالث ان يكون له جزء ذو معنى لكن لا يدل عليه نحو
عبد الله علم لان معناه شخص معين والرابع ان يكون له

جزء ويكون لمعناه جزء فحق اذا سمي زيد ٢٢ **قوله** له جزء ولا معنى له اعني بالجزء الذي غير داخل في الوضع نحو زيد
فان معناه الذي الانسان مع هذا الشخص انما هو معنى زيد كالدلالة لبعض حروفه على بعض حروف المعنى لان حروف الضمى
انما وضعت لان يتركب منها الكلمات لا معنى لها سوى هذا الغرض في اللغة واما حروف المقطعات القرآنية فلا
دخل فيها للوضع لانها مظهر لاسم الله ثم جهد فيها بعض الكاملين رحمهم الله تعالى واما التعبير بالاعداد
انما هو اصطلاح قوم لا بحسب اللغة وضعت للاعداد ٢٣ **قوله** ويندرج فيه ما يكون معناه بسيطا او مركبا ٢٤ **قوله**
زيد علم الخ لانه لم يكن علم لان هملا اذ لا وضع فيه سوى الوضع العلمي فيخرج من المقسم ٢٥ **قوله** لان معناه
شخص معين الخ والا فهو مركب لان جزء اللفظ يدل على جزء المعنى ٢٦ **قوله** اذ ليس شيء من العبودية والابوية
جزء لمعناه العلمي ٢٧

له قيده لانه لو يكن علما لكان مركبا توصيفا من ذلك اللفظ ^{١٢} **له قوله** الانسانية الخ ولا شك في انه ليس شئ من الحيوان والتاخر مع كونها جزئين للانسان جزئين مرادين لمعناه العلي اذ عند العلوي لا يراد الا الذات المصنعة مع قطع النظر عن الحقيقة الانسانية ^{١٣} **له** وذي **له قوله** المفرد اما كلي ثم قد عرفت فيما قبل ان بحث الدلالة و الاقسام انما هو لكون معرفة الكليات موقوفة عليها لما فرغ المصنف عن بيان النعماء وشتمها و الا فالتقسيم عند المنطقيين انما هو المفهوم دون اللفظ لان المانع عن الشركة وعدمها ما هو حاصل في العقل لا اللفظ الدال عليه لكن المصنف جعل من اقسام اللفظ اما تبعا و مجازا و اما اعتمادا على فهم الطالب لان كثيرا ما يطلقون الفاظا مثل هذا قال السيد السند في شرحه **له** ان الكلية والجزئية بالذات انما هي صفة للمعنى دون اللفظ لكن يتصف بهما اللفظ تبعا لسمية الدال باسم المدلول كما ان الافراد والتركيب بالذات صفة للالفاظ دون المعاني لكن يتصف بهما المعاني تبعا لسمية المدلول باسم الدال وبهذا الاعتبار صرح جعل اللفظ المفرد مقسم للكليات انتهى ^{١٤} **له** اى تصور مفهومه مجردا عن العوارض الخارجية والواحد والقرائن ^{١٥} **له قوله** يتقسم الى كلي وجزئي الخ انما قدم الكلي على الجزئي لانه للقصور

جزء ذو معنى **دال عليه** لكن لا يكون دلالته مراد ^{١٦} **الحيوان الدال على** لان معناه ^{١٧} **الماهية الانسانية مع** ^{١٨} **التفصيل قال** والمفرد اما كلي وهو الذي لا يمنع نفس تصور ^{١٩} **مفهومة عن وقوع الشركة فيه** كالانسان واما جزئي ^{٢٠} **وهو الذي يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك** كزيد ^{٢١} **اقول المفرد ينقسم الى كلي وجزئي** لانه اما ان يكون نفس تصور مفهومه اى من حيث انه متصور مانعا من وقوع الشركة فيه اى من الاشتراك بين كثيرين او لا يكون فان

على الكلي لان مفهومه منكته ومفهوم الكلي عدم نفس والاعدام انما تعرف بسلكتها ولا هجل انه بسيط بالنسبة الى الكلي والبسيط مقدم على ما هو بسيط بالنسبة اليه ^{٢٢} **له** قدومه لكونه مقصودا اذ الكسب والكتساب انما يجري فيه ^{٢٣} **له** دليل هو المفرد في الكلي والجزئي ^{٢٤} **له قوله** من حيث انه متصور الخ اى مع قطع النظر عن الامور الخارجية كبرها المتوحد وشمول نقائص الكليات القرضية لجميع المفهومات اعلم ان في هذا التفسير ايماء الى انه لا بد في هذا التعريف من اعتبار الحيثية التي دل عليها قول المصنف **له** نفس تصور مفهومه اذ تصور مفهوم الجزئي قد لا يمنع للعقل من تجويز شركته بين كثيرين كالغفلة والغائبة هكذا تصور مفهوم الكلي قد يكون مانعا عن وقوع الشركة كواجب الوجود كما سيصريح به السادس ولو قال في تفسيره اى تصوره البحت مجردا عن النظر في الذهن الخارجية لكان اولي لانه يدل صراحة على فائدة قيد النفس ^{٢٥} **له قوله** بين كثيرين الخ اى يكون ما حصل في العقل مشترك بين كثيرين فلا يراد الا اعتراض بان الطائفة من الناس اذ تصوروا زيدا كان صورته الموجودة في الخارج مشتركة بين الصور الكثيرة الحاصلة في اذهان الطائفة فينبغي ان يكون كليا لان الكلية امكان اشتراك كثيرين فيما حصل في العقل لا اشتراك الصور الحاصلة في الازدهان في الصورة الموجودة في الخارج ولا شك انه لا يمكن اشتراك كثيرين فيما حصل في العقل من مفهوم زيدا هكذا قال في حاشية بدائع الميزان ^{٢٦}

له قوله نفس تصور مفهومه الخ أي المنع من حيث أنه متصور وإنما قيدنا بهذا المثال ليرد الاعتراض بأن المانع عن وقوع الشركة لا يعم أن يكون نفس تصور المفهوم بل المفهوم نفسه لشرط تصوره وحصوله عند العقل لأن المانع في نظره هو هوية العلوم دون العلم وإنما يدخل العلم في نظره أو لا يلتصق إليه كيف وإن الجواب بمجموده تصوره لا يمنع وقوع الشركة سواء التفت إلى تصوره أولا فدخل الجزئيات بأسرها في تعريف الكل ووجه عدم ورود الاعتراض أن البراد هو ذلك لكن استند المنع إلى التصور فحوز الاستناد للعقل إلى الشرط هكذا قال في حاشيته بدعي الميزان له قوله وإن لم يمنع نفس تصور الخ وإن منع منه أمور خارجة عن المفهوم كبرهان التوحيد في مفهوم واجب الوجود

قال في المهدد يعني ان الكلى هو الذي لا يمنع مفهومة عن الشركة مع قطع النظر عن امر خارج عن مفهومها من حيث انه متصور كبرهان التوحيد في مفهوم واحب الوجود وشمول النقااض لجميع الاشياء في الكليات القرضية تخفيض الظلام ان ما حصل في العقل فهو له وجود حصوله في العقل ان امتنع فرض صدقة على كثيرين فهو الجزئي و ان لم يتبع فهو الكلي لا يقال ان كان مجرد الفرض كافيا فلنفرض الجزئي ايضا مشتركا بين كثيرين كما نفرض الاشياء مشتركا بين كثيرين لا نقول فرض الجزئي مشتركا بين كثيرين فرض ممنوع بالتصيف لان الهذية في مفهومه مانعة عن هذا الفرض بخلاف فرض مثل اللا شيء بين كثيرين فانه فرض ممنوع بالاكسافة وهذا جائز كذا التوضيح ما قال السيد السند ١٢ هـ اي تصور مفهومه بطريق الى نفسه ١٣ هـ اي خارج عن نظر العقل وتصوره ١٤ هـ قل كذا

منع نفس تصور مفهومه عن اشتراكه بين كثيرين فهو جزئي
 كزيد علما فانه اذا تصور مفهومه ^{بالنظر الى نفسه} يمتنع عند العقل صدقه
 على كثيرين وان لم يمنع نفس تصور مفهومه عن اشتراكه
 بين كثيرين فهو كلي كالانسان فان مفهومه عند العقل
 لم يمتنع عن صدقه على كثيرين وانما قيد بنفس تصور
 مفهومه في الكلي والجزئي لان من الكليات ما يمنع الاشتراك
 بين امور متعددة بالنظر الى الخارج كواجب الوجود فان
 الدليل الخارجى يقطع عرق الشراكة عنه لكن عند العقل
 لم يمنع عن صدقه على كثيرين والا لم يُفْتَقَر الى دليل اثبات
 الوحدة انية قال والكلي اما ذاتي وهو الذي يدخل تحت
 حقيقة جزئياته كالحیوان بالنسبة الى الانسان والفرس و

الوجود الخ وكذا الكليات القرصية التي لا يمكن صدقها على شيء من الأشياء الخارجية الذهنية مثل اللا شيء واللا وجود و
اللا إمكان فان كل ما يفرض في الخارج فهو شيء في الخارج ووجوده وملك عام وكذا كل ما يفرض في الذهن فهو شيء و
وجوده وملك عام فيه فلا يصدق كل منها على شيء أصلاً في الخارج ولا في الذهن ولا يلزم اجتماع التقيضين وهو محال
لكن ذلك لا نفس تصور مفهومها ١٢ ثم كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لقد فسدنا ١٣ أي الخارج عن مفهوم
واجب الوجود ١٤ ثم كقوله والاولم يقتصر الى دليل اثبات الواحدانية لان الافتقار الى الدليل انما هو لاجل ان العقل
يجوز خلاف ما يدل عليه الدليل ١٥ ثم كقوله والكل ما ذاتي الخ اى منحصر في هذين القسمين لان الكل اذا نسب الى ماتحة
من الجزئيات فهو اما خارج عنها او داخل فيها فان كان الاول فهو العرضي فان كان الثاني فهو الذاتي كالانسان و
الحيوان مثلاً لا نهما داخلان في حقيقة زيد وعمر وبكر وغيرهما والمراد بالجزئيات الافراد المحققة اى بحسب الخارج
كما في الفقهية الخارجية او تقديرها كما في الفقهية الحقيقية وهي المستعملة في العلوم وعلى كلا التقدير يكون البراء بحقيقة
الافراد في نفس الامر واثباتها بالافراد المحققة لا يتعلّق القرص العلمي بالبحث عن احوال الكليات المفوضيّة التي لا مصداق لها

له اول يدخل تحت حقيقة جزئياته ١٢ ثم قوله الى ذاتي وعرضي الخ انما قدم الذات على العرضي كونه وجودا بحسب المفهوم
ومعروضا للعرضي بحسب الذات هكذا قال مولانا صادق دم وقد يفسر الذات بما يكون دفعه دفع الذات هذا تفسير
الاصوليين وقد يفسر بها ليس يعرضي هذا تفسير الشيخ وقد يفسر بما يكون جزءا للماهية هكذا في شرح المطالع والاشارت
وقد يفسر بما لا يكون خارجا عن ماهية ماتحته سواء كان معنا او دخلا فيها والتفسير المذكور في المتن يوافق الاول الثاني
والرابع لان التفاسير كلها شاملة للنوع اذ ليس هو خارجا عن ماهية افراده ولا عرضيا لها وكذا دفعه بين دفع الذات و
الماهية هكذا قال الجديدة لكن الثالث ليس بموافق له لان ذاتية النوع لما يصدق على اعتبارها المهم الا ان يقال ان
المراد بالجزئية ماهو داخل في

واما عرضي وهو الذي بخلافه كالمصاحك بالنسبة الى الانسان
اقول الكلي ينقسم الى ذاتي وعرضي لانه امان يكون دخلا
تحت حقيقة جزئياته او لا يكون فان كان دخلا تحت
حقيقة جزئياته فهو ذاتي كالحيوان بالنسبة الى الانسان
فانه تمام حقيقة زيد وعمرو بكر والحيوان داخل فيه لكونه
مركبا من الحيوان والناطق وكذا بالنسبة الى الفرس وان
لم يكن دخلا في حقيقة جزئياته بل كان خارجا عن تلك
الحقيقة فهو عرضي كالمصاحك بالنسبة الى الانسان فانه
عرضي لم يدخل في حقيقة زيد وعمرو بكر التي هي الانسان
لما هو من انبه مركب من الحيوان والناطق فقط فتعين انه
خارج عنه وعلى هذا لا يكون نفس الماهية ذاتية بل يكون

والناطق بمعنى مدرج الكليات هو النفس المجردة فلا يصدق التركيب التوصيفي بينهما انتهى ثم قوله كالمصاحك بالنسبة
الى الانسان الخ انما قال بالنسبة الى الانسان لانه بالنسبة الى افراده نوع كونه تمام ماهيتهما ١٣ ثم اى بدن اعتبار
المصاحك وما يماثله في حقيقته ١٤ ثم قوله وعلى هذا لا يكون نفس الماهية ذاتية الخ اى بناء على تعريف المصنف الذي
بما يكون دخلا تحت حقيقة جزئياته لا تكون نفس الماهية ذاتية كالا انسان مثلا لانه عين حقيقة الافراد لا جزءها
فيبقى ان يكون عرضيا والامر ليس كذلك قال السيد السند تعريف المصنف ١٥ الذي ابايدخل في حقيقة جزئياته ثم قسمه
الى النوع والجنس والفصل ليس كما ينبغي والامر في التقسيم ان يقال الكلي اذا نسب الى ماتحته من الجزئيات فهو ما خارج
عن حقيقة ماتحته من الجزئيات اولا فان كان الاول فهو العرضي كالمصاحك وان لم يكن خارجا فهو الذات كالا انسان
والحيوان فانها ليسا بخارجين عن ماهية زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات اقول تقسيم المقصود على هذا التعريف الى
الاقسام الثلاثة صحيح لان اطلاق الذات عليهما هو عين حقيقة الافراد اصطلاحي لا لغوي حتى يلزم المخدوق قال في شرح ذلك
المستوب الى الحق الثماني واقول الذات كما يطلق على الحقيقة يطلق على ما يصدق عليه الحقيقة فبما يرواد بالذات

ههنا المعنى الثاني فيمكن نسبة نفس الحقيقة الى ما يصدق عليه كما يمكن نسبة جزئياتها اليها انتهى ١٦

له قوله فهو عرضي النفس الماهية عرضية وهذا خلف فتفسير المنصف م باطل الا ان يراد بما لا يكون داخلها ما يكون خارجا عن حقيقة جزئياتها ١٢ له قوله وقد يقال الخ توجيه آخر غير ما وجه الشارح ادلا لكلام المنصف وحاصله ان المراد بالذاتي ههنا مقابل العرضي اى مالا يكون خارجا عن حقيقة الجزئيات سواء كانت منها كالنوع بالنسبة اليها وجزء لها كالجنس والفصل بالنسبة اليها ويمكن حمل كلام المنصف ايضا على هذا التوجيه بان يراد من قوله بما لا يدخل تحت حقيقة جزئياتها مالا يخرج عنها ١٣ له قوله لا يقيم الا حاصل الابراد منع كون الماهية النوعية ذاتية لافرادها مستكبان للذاتي هو ما يكون متوبا الى الذات ومغايرا لها لا عين الذات لوجوب التغاير بين المنسوب والمنسوب اليه فينبغي ان

يكون المنسوب اليه الى الذات غير الذات اذ لو كان منها لزم الاتحاد بين المنسوب والمنسوب اليه ولزم منه انتساب الشيء الى نفسه وهو محال فيجب ان يكون غير الذات فلا يصدق على الماهية النوعية اتي في عين الذات لها ذاتية ١٢ له لانه حقيقة الماهية النوعية عين الذات ١٣ له قوله ولا يلزم الخ اى ان لا يكون نفس الماهية ذاتية لزم انتساب الشيء الى نفسه لان حرف السلب قد دخلت على لا يجوز فتقيد الاثبات لان نفى النفي اثبات ١٢ له قوله ليست بلغوية الخ لانها لو كانت لغوية لكان المنسوب والمنسوب اليه متغايرين وكلامه ليس كذلك قال في الحاشية لا يلزم انتساب الشيء الى نفسه على تقدير كون هذه التسمية لغوية اما لان المنسوب ما صدق عليه مفهوم الماهية كالانسان والمنسوب اليه افراد ما صدق عليه مفهوم الماهية كزيد وعمر وبكوكما وصفه القاضى الصادق ما اجمعه الشريف الجرجاني اعلان المنسوب ماهية بالنسبة اليه انه ليس بخارج عن حقيقة افرادها

من العرضيات لانها تخالف الذاتي وبذلك التفسير وكل ما يخالفه فهو عرضي وقد يقال الذاتي ما ليس بعرضي اى ليس بخارج في تكون نفس الماهية ذاتية لا يقال ان الذاتي هو المنتسب الى الذات فلا يجوز ان يكون الماهية ذاتية ولا يلزم انتساب الشيء الى نفسه وهو محال لانا نقول هذه التسمية اى تسمية اى تسمية الماهية ذاتية ليست بلغوية حتى يلزم ذلك المحذور بل انما هي اصطلاحية فلا يرد ذلك قال الذاتي اما مقول في جواب ما هو مجيب الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس وهو الجنس ويرسم بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو قول ذاتيا واما مقول في جواب ما هو مجيب الشركة والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى عمر وزيد وهو النوع ويرسم بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب

وهذه الا اعتبارا لها ذات والتغاير بالامتناع كان في وجه التسمية انتهى وايضا اقول وان كان وجه التسمية مبني على الاصطلاح لكن رعاية المعاني ضروري بين المصطلحات المنقولة عن اللغة المنقولة عنها ١٤ له قوله ويرسم بانه كلى الخ انما قال يرسم دون محذوبها على ان هذا التعريف رسم لان المقولية عارضة للكميات فيكون التعريف بهارسم والبرية ان الجنس كلى ذاتي لافراد مختلفة بالحقائق سواء اعتبر المقولية عليها ولا وهي انما عرضت لها بعد تقومها هكذا في شرح الاشارات واما ما قيل انها حدود فلا يلتفت اليه ١٥ احترز هذا القيد عن النوع والخاصة والفصل القريب يكرزى ١٦ له يحجى فائدة هذا القيد في الشرح ١٧ له قوله مختلفين بالعدد الاحترز به عن الجنس والخاصة والعرض العام والفصل البعيد و من محض الاحتراز بالجنس فقد اخطأ هكذا قال صاحب يكرزى ١٢

ثم قوله العلم ان الذاتى اما جنس او نوع او فصل الخ ليعلم ان الذاتى على ثلاثة اقسام الاول جنس والثانى نوع والثالث فصل
ثم قوله ماهو الخ قال فى الماهية قيل ان الجنس كونه ماهية مشتركة لا يكون مقولا فى جواب ماهو بل فى جواب
ماهما او ما هم واعلم ان المراد من الذاتى ماهو المفرد بما هو ليس بخارج عن حقيقة الجزئيات لا بما عوقبه
المصنف^{١٧} بقوله ما يكون داخل تحت حقيقة جزئياته الا ان يراد بالدخول فى قوله عدم الخروج واجب
بان العرب كثيرا ما يدعون
المفرد ويريدون به المتنوع
الجمع كقوله تعالى الله و
رسوله احق ان يرضوه و
قوله تعالى وسلام على عبادة
الذين اصطفى حيث اريد
الاول يرضوهما وعبر بالمفرد
تبيينهما على ان ارضا احداهما
عين ارضا الاخر وارىد
الثانى اصطفوا انتهى^{١٨} ثم
قوله فهو الجنس الخ سواء كان
بعيدا او قريبا والجنس القريب
ما يجاب به عن السؤال عن
الماهية وعن كل ما يشاركها
فيه كالحوان بالنسبة الى الانسان
والفرس وعن سائر ما يشاركه
فى الحيوانية والجنس البعيد
ما يجاب به عن السؤال عن
الماهية وعن بعض ما يشاركها
فيه دون البعض كالجسم التام
حيث يقع جوابا عن الانسان
والشجر ولا يقع جوابا عنه وعن
الفرس لانه ليس تمام مشترك
بينهما^{١٩} ثم قوله اذا سئل
عن الانسان والفرس الخ اى
اذا سئل عن تمام الماهية المشتركة
بينهما^{٢٠} ثم قوله وان سئل
الخ اى ان سئل على الانفرد كما
هو فى حالة طلب الماهية المختصة
لا يقع فى الجواب الحيوان مثلا
لانه ليس تمام الماهية المختصة

ما هو واما غير مقول فى جواب ماهو بل هو مقول فى جواب اى
شئ هو فى ذاته وهو الذى يميز الشئ عما يشاركه فى الجنس
كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو الفصل ويرسم بانه كى
يقال على الشئ فى جواب اى شئ هو فى ذاته اقول هذا شروع
فى بيان الكليات الخمس اعلم ان الذاتى اما جنس او
نوع او فصل لانه ان كان مقولا فى جواب ماهو مجيب
الشركة المختصة اى لا بالخصوصية اصلا فهو الجنس
كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس فانه اذا سئل عن
الانسان والفرس بما هما كان الجواب حيوانا عنهما لانه
تمام ماهية مشتركة بينهما وان سئل عن كل واحد من
الانسان والفرس بالانفرد لم يعجز ان يقع جوابا عن كل
واحد منهما لانه ليس تمام ماهية كل واحد منهما الا انك
اذا افردت الانسان بالسؤال فتقول الا انسان ماهو فجاوب
حيوان ناطق كونه تمام ماهيته وكذا اذا افردت الفرس بالسؤال
والحيوان الذى هو الجنس^{٢١} اى ماهيته المختصة^{٢٢}
فجاوبه الحيوان الصاهل كونه تمام ماهيته ويرسم الجنس بانه

بكل واحد منهما^{٢٣} ثم قوله لانه الخ دليل عدم كون الحيوان تمام الماهية المختصة لشئ من الانسان
والفرس هكذا قال ملا صدق^{٢٤}

له قوله ولا ذاتا الجزأى لا قولهم شيئا قال في الحاشية هذا القيد قد يوجد في بعض نسخ المتن والشرح ولا حاجة اليه لانه
يفنى قوله في جواب ما هو **له قوله** نأخذ الخ وذلك ان الكلى معناه انها هو المقول على كثيرين فذكره بعده لا يفيد شيئا
يمكن ان يقال ذكره بعد على طريقة تصريح ما علم ضمنا فينبذ قال ملا صدق في حاشية هذا الكتاب وقد يقال انه ليس
بناخذ لان الكلى اسم من الحقيقي والفرق على قولهم على جنس يتناول الكليات الفرعية والحقيقية والا اضافية وقوله مقول
على كثيرين فصل يخرج الكليات الفرعية لان المتبادر منه هو المقول في نفس الامر بالفعل او بالامكان **له قوله** يخرج
الجزئيات كلها الخ لكونها غير مقول على كثيرين وان كانت محمولة على الواحد نحو هذا **له قوله** مختلفين بالحقائق الخ

كل مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو قولاً ذاتياً
قوله كل زائد لا طائل تحته وقوله مقول جنس متناول للجزئيات
والكليات الخمس قوله على كثيرين يخرج الجزئيات كلها لما مر من
ان الجزئى انما يقال على واحد وقوله مختلفين بالحقائق يخرج النوع
لكونه مقولاً على كثيرين متفقين بالحقائق وقوله في جواب ما هو
يخرج الكليات الباقية اعنى الفصل والخاصة والعرض العام و
ان كان الذاتى مقولاً في جواب ما هو مجبب الشركة والخصوصية
معاً فهو النوع كالانسان بالنسبة الى افراده اعنى زيد وعمر او
بكر وغير ذلك لانه اذا سئل عن زيد وعمر وبكر وغيرهم بها
هم كان الجواب انساناً لانه تمام ماهيتهم المشتركة فيما بينهم و
اذا سئل عن زيد فقط كان الجواب لانسان ايضا لانه تمام
ماهيتهم المختصة به فتبين انه اعنى النوع ما يكون مقولاً في جواب
ما هو مجبب الشركة والخصوصية معاً ويرسم به كل مقول

احراز عن النوع والخاصة والفصل
القريب واما تخصيص النوع فليس
بجيد **له قوله** متفقين بالحقائق
الخ قال ملا صدق الاولى بالحقيقة
اذ ليس له فرد النوع حقائق والقول
بان الجمعية باعتبار تعدد المواد او
باعتبار التعدد الاعتبارى مما يلتفت
اليه **له قوله** مقولاً الخ اى
محمولاً لان القول اذا تعدى يعطى
يكون بمعنى الحمل وهو اتحاد المتغايرين
بحسب المفهوم في الوجود انما اظهر
الذاتى موضع المضمرة تقريرا لقهم
المتدى **له قوله** والخصوصية
معاً الخ قال ملا صدق **له قوله** اى
كذا فى القاموس فلا يرد ان مع لفظ
اى مشاركة الاثنين فى زمان واحد
ولا يمكن ان يجاب بالنوع مجبب
الشركة والخصوصية فى زمان واحد
لا متع ان يسأل عن الماهية المشتركة
والمختصة فى زمان واحد على انه يجوز
ان يكون السائل متعدد اذ يسألان
عنهما فى زمان واحد فيجاب عنهما
بالنوع فى زمان واحد **له قوله**
فهو النوع الخ وهو على قسمين حقيقى
وهو العرادهما واصنافى وهو
ماهية يقال عليها على غيرها الجنس
فى جواب ما هو كالحيوان مثلاً **له قوله**

قوله لانه الخ دليله نوع النوع فى جواب ما هو مجبب الشركة والخصوصية معاً الاول الاول والثانى الثانى **له قوله** واذا
سئل عن زيد فقط الخ قال ملا صدق **له قوله** قيل قد يسأل عن الماهية مجبب الخصوصية المختصة نحو الما انسان فيقع فى
جوابه الحيوان الناطق وهذا التقسيم لا يشك فيه فلهذا لا يفنى لان القول فى جواب ما هو مجبب الخصوصية المختصة
مختص فى الحد انما هو وليس من اقسام الكلى الذى هو من اقسام المفرد **له قوله** فتبين ان النوع يقع فى جواب
السؤال عن الماهية المشتركة بين جميع الافراد وعن الماهية المختصة تعين ان النوع ما يكون مقولاً فى جواب ما هو مجبب
الشركة والخصوصية معاً **له قوله** معاً الخ قال فى الحاشية فان قيل النوع النوى المتعدد الا اشخاص المعنى فى شخص واحد (مناظر)

(بقية ص ١٢) كالتشخيص لا يعلم ان يقال في جواب ماهو مجسب الشوكة والخصوصية مقابل انما يقال في جواب ماهو مجسب
الخصوصية المختصة قلنا ههنا ايضا شركة لان الشوكة في الافراد اعم من ان تكون تلك الافراد موجودة في الخارج او
في الذهن وههنا الافراد ذهنية ١٢

له قوله مختلفين الى اى بتعدد الانتماء لان الشخص الزائد على الماهية الموجب للتعدد ١٣ له قوله يخرج الجنس
المركب اما يساويه من فصل وخاصة ومن عام لان الجنس وان كان مقولا على افراد نوع مختلفة بالعدد بناء على ان كل ما
يقال على كثيرين مختلفين بالحقائق يقال على كثيرين مختلفين بالعدد ايضا لثمن الكثيرين المختلفين بالحقائق الكثيرين

المتفقين بالحقيقة الا انه لما قيد

قول النوع على مختلفين بالعدد دون

الحقيقة خرج الجنس لان الجنس كما

يقال على مختلفين بالعدد يقال على

مختلفين بالحقيقة ايضا وتسمى عليه

حال ما ليس اى الجنس من المذكور

١٣ له قوله يخرج الثلاثة الباقية

الم قال ملا صادق ١٤ فيه مثل ما

عرفت من لزوم اخراج النوع لخرج

العرض العام وفصل الجنس ونعامته

بما يخرج به الجنس والاظهار اخرج ما

عدا النوع من الكلمات كلها بقوله في

جواب ماهو اذ ما من كل من الكلمات

الخمس الا وهو مقول على كثيرين

متفقين بالحقيقة لكن ما عد النوع

لا يقال في جواب ماهو ١٥ له وفي

الفصل والمخاصة والعرض العام ١٦

له قوله اى شئ الم اعلم ان كلمة

الم موضوع لطلب مطلق التميز

لكن الاصطلاح وقع على ميز لا يكون

مقولا في جواب ماهو فخرج الحد و

الجنس هكذا قال مولا ناجي العلوم

في شرح السلم قال مولا ناصا دق ١٧

اعلم ان كلمة اى للسؤال عما يميز الماهية

عن اعيانها في الجملة ذاتيا كان

على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ماهو قوله

كل زائد كما هو قوله مقول جنس شامل للكل والجزئى وقوله

على كثيرين يخرج الجزئى وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرج

الجنس لان النوع انما هو مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة

ومختلفين بالعدد اى بعوارض وتخصصات بخلاف الجنس

فانه مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق والعدد ١٨

مختلفين بالعدد كون افراد مختلفة بالعوارض والتخصصات

وقوله في جواب ماهو يخرج الثلاثة الباقية المذكورة وان كان

الذاتى غير مقول في جواب ماهو بل هو مقول في جواب اى شئ

شئ هو فى ذاته وهو اعنى المقول في جواب اى شئ هو فى ذاته

الذى يميز الشئ عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان

فهو الفصل ولو قال في التعريف اى شئ هو المقول في جواب اى شئ هو فى ذاته

فهو الفصل ولو قال في التعريف اى شئ هو المقول في جواب اى شئ هو فى ذاته

فهو الفصل ولو قال في التعريف اى شئ هو المقول في جواب اى شئ هو فى ذاته

فهو الفصل ولو قال في التعريف اى شئ هو المقول في جواب اى شئ هو فى ذاته

فهو الفصل ولو قال في التعريف اى شئ هو المقول في جواب اى شئ هو فى ذاته

فهو الفصل ولو قال في التعريف اى شئ هو المقول في جواب اى شئ هو فى ذاته

فهو الفصل ولو قال في التعريف اى شئ هو المقول في جواب اى شئ هو فى ذاته

فهو الفصل ولو قال في التعريف اى شئ هو المقول في جواب اى شئ هو فى ذاته

فهو الفصل ولو قال في التعريف اى شئ هو المقول في جواب اى شئ هو فى ذاته

فهو الفصل ولو قال في التعريف اى شئ هو المقول في جواب اى شئ هو فى ذاته

فهو الفصل ولو قال في التعريف اى شئ هو المقول في جواب اى شئ هو فى ذاته

فهو الفصل ولو قال في التعريف اى شئ هو المقول في جواب اى شئ هو فى ذاته

فهو الفصل ولو قال في التعريف اى شئ هو المقول في جواب اى شئ هو فى ذاته

فهو الفصل ولو قال في التعريف اى شئ هو المقول في جواب اى شئ هو فى ذاته

له قول ليدخل الخ قال الصادق حى الزمان يقال لانه يدخل فيه الخ او يقال لكان يدخل فيه كماله فيبقى على العارف
باسايب الكلام اقول كلام الشارح لا يخبر عليه اذ معناه لكان اشمل لادخاله اى قيد في الوجود فصول الماهية المركبة الخ
في تعريف الفصل ١٢ **له قول** من امرين متساويين الخ هذا مذهب المتأخرين لانهم قائلون بجواز تركب الماهية من
امرین متساويين او امورات متساويات وانها شرط التساوى لان البحث انما هو في الاجزاء المحبولة والمتباين
لا يحصل على الاخر **له قول** بناء على بطلان تركب الماهية الخ قال في الحاشية هذا عند القدماء وتوجب مذهبهم ان
تركب الماهية الحقيقية من امرين متساويين فصاعدا باطل قطعاً بناء على ان كل ماهية حقيقية لها فضل يجب ان يكون

لها جنس لعدم نزاع في تركب الماهية
الامتناعية عن متساويين فصاعدا
كما لا نزاع لاحد في ان كل ماهية لها
جنس يجب ان يكون لها فضل وامان
يكون ماهية حقيقية لها فضلان
فصاعدا فباطل عندهم واستدلوا
عليه بوجوه اقوالها ما قالوا ان كلام
دينك لا امرين امان يحتاج احدهما
الى الاخر والا والثاني باطل لوجوب
اقتدار كل جزء من مركب ممكن الى
الاخر والا يكون من قبيل وضع الحجر
في جنب الانسان ولم يكن التركيب
والاول ايضا باطل لانه ان احتاج
كل منهما الى الاخر يلزم الدور والا
يلزم الترجيع فلا مرجع لانهما ذاتيان
متساويان فاحتياج احدهما الى
الاخر بدون احتياج الاخر الى ترجيع
بلا مرجع ويدفع يمنع لزوم الدور
لجواز تغاير جهتي الاحتياج كما في
المهيولى والصورة انتهى ١٢ **له** اى
على بناء الكلام على بطلان الخ ١٢
قوله فلهذا الخ اى على بناء القول
على بطلان تركب الماهية من امرين
متساويين فصاعدا واختياراً
القدماء من انه لا بد لكل فضل من
جنس لا حاجة الى ذكر الجنس في
تعريف الفصل لان ما يفكر في

ليدخل فصول الماهية المركبة من امرين متساويين وامور
متساويات اللهم الا ان يقال اكتفى بالجنس بناء على بطلان
تركب الماهية عن امرين متساويين وامور متساويات
ولقائل ان يقول فعلى هذا كان اللازم عليه ان لا يذكر الجنس
في تعريف الفصل لانه لا طائل تحت ذكر الجنس في تعريف
الفصل اصلاً لانه لا يفيد شيئاً من الشمول والاحتراز فكان
ذكره لغوا قلنا ذكر الجنس ههنا ليدل على المقصود بالمطابقة
ولذلك اورد لفظ الجنس في التعريف وذلك اعنى ما يميز
هذا لا يوجد في بعض النسخ ١٢
الشيء عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان
فانه يميز الانسان عما يشاركه في الجنس اعنى الحيوان كالفرس
والبغل والبقر وغيرها لانه اذا سئل عن الانسان باى شيء
هو في ذاته كان الجواب انه ناطق لان السؤال باى شيء
هو في ذاته انما يطلب به ما يميز الشيء عن غيره وكل ما يميز

التعريفات يكون امالاً فائدة الشمول كالا جناس وما يساويه واما للاحتراز كالفصول والخواص وذكر الجنس هناك لا يفيد
شيئاً منهما فيكون ذكره لغوا ١٢ **له قول** ليدل على المقصود الخ وهو بطلان تركب الماهية من امرين متساويين اختيار
مذهب القدماء اعنى لا لكل فصل من جنس وما لا جنس له لا فضل له ١٢ **له قول** لان السؤال الخ والضابطة
ان السؤال باى يكون عما يميز المسئول عنه عما يشاركه فيما اضيف اليه اى ١٢ **له قول** عن غيره الخ لانه
في الجملة سواء كان ذاتياً او عرضياً ١٣ -

له **قوله** اما ان يمتنع الخ قال المحقق في شرح الاشارات من امتناع الانفكاك عن الماهية ان تدوم مصاحبته اياه
ويمكن ان يعلم سبب دوامها حتى لو دامت مصاحبته ولم يمكن ان يعلم السبب كان مفارقا ومن ههنا يعلم معنى عدم امتناع
انفكاكه قيل تعريف اللازم لا يصدق على اللازم الا ان يفككه عن السلووم في مادة الافتراق ولذا غير المحقق الطوسي
الى ما يمتنع انفكاكه الشيء عنه واجيب بان الانفكاك يحقق السلب تامل هكذا اقل في الحاشية ١٢ **له** قوله لا يمتنع انفكاكه الخ

كالنفس بالقوة او الفعل للانسان وغيره وترسم بانه كلى يقال
على ماتحت حقائق مختلفة **قولا** عرضيا **اقول** العرضي اما

لازم او مفارق لانه اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية او لا يمتنع
انفكاكه منها والاول هو العرض اللازم كالكتابة بالقوة بالنسبة

الى الانسان والثاني هو العرض المفارق كالكتابة بالفعل بالنسبة

الى الانسان وكل واحد منهما اما خاصة او عرض عام لانه ان
اخص بحقيقة واحدة فقط فهو الخاصة كالصالح بالقوة او

بالفعل بالنسبة الى الانسان فان الصالح بالقوة عرض لازم
له لانه لا ينفك عن ماهية الانسان مخص بحقيقة واحدة و

هي ماهية الانسان والصالح بالفعل عرض مفارق لانه
ينفك عن ماهية الانسان مخص بها وترسم اي الخاصة

بانه كلية تقال على ماتحت حقيقة واحدة فقط **قولا** عرضيا **قوله**
كلية مستدرك كما مر غير مرة وقوله تقال على ماتحت حقيقة واحدة

جنى شامل للكميات الخمس وقوله فقط يخرج الجنس والعرض العام
لوكهما مقولين على ماتحت حقائق مختلفة وقوله **قولا** عرضيا يخرج

المذكورة ١٢ من السيد السند هكذا اقله في الحاشية **له** قوله بحقيقة واحدة الخ قال في حاشية ذلك الكتاب سواء كانت
ملك الحقيقة جنسية كالنفس بالقوة او بالفعل الحيوان او نوعية كالصالح الخ فالماضى من حيث انه يقال على ماتحت
حقيقة الحيوان فقط بمعنى انه لا يقال على ماتحت حقيقة الاخرى مباينة للحيوان خاصة ومن حيث انه يقال على ماتحت حقيقة
الانسان والفرس والحصان عرض عام ١٢ من الصادقية **له** وقد توسم بانها كلية يقال على الشيء في جواب اي شيء هو في عرضه ١٢
له قوله مستدرك الخ فيه ما عرفت في الجنس ان المقول على ماتحت حقيقة واحدة يتناول الجزئي الضابن او على ما مر (ملا بر)

اي بوجه من الوجود المذكورة فلا
يجامع المفارق شيئا من اقسام
اللازم ١٢ **له** قوله كالكتابة الخ

اعلم ان التمثيل بالكتابة والسواد
من المسامحات المشهورة في

عبارة اتمم والا فالكلام في الكلي الخارج
عن ماهية الافراد فلا بد ان يكون

محمولا عليها بالمواطاة لكنهم تسامحوا
وذكر اصدا المعلوم بدله اعتادا

على فهم المتعلم ١٢ من الصادقية و
السيد السند **له** قوله وكل واحد

منها الخ اظهر من تقسيم المصنف
انه جعل للعرضي اللازم والمفارق

قسمين من اقسام الكلي بالاصالة
والخاصة والعرضي العام قسمين

لها وجنثا وان اخصر الاقسام
الاصلية الاولية للكلي في الجنس

الان فيه مخالفة القوم حيث
اتفقوا على كون الخاصة والعرضي

العام قسمين اصليين للكلي لا قسم
القسم ولو جعل العرضي اللازم و

المفارق والخاصة والعرضي العام
من الاقسام الاصلية مع انه

لا يساعد على عبارته بزيادة اقسام
الكلي الخارج عن الماهية على الخمسة

فكان المناسب عليه ان يقسم الكلي
الخارج عن الماهية او لا الى خمسة

والعرض العام ثم يجعل اللازم و
المفارق قسمين لهما حتى يتحصر الاقسام

الاول للكميات الاصلية في الجنس
المذكورة ١٢ من السيد السند هكذا اقله في الحاشية **له** قوله بحقيقة واحدة الخ قال في حاشية ذلك الكتاب سواء كانت
ملك الحقيقة جنسية كالنفس بالقوة او بالفعل الحيوان او نوعية كالصالح الخ فالماضى من حيث انه يقال على ماتحت
حقيقة الحيوان فقط بمعنى انه لا يقال على ماتحت حقيقة الاخرى مباينة للحيوان خاصة ومن حيث انه يقال على ماتحت حقيقة
الانسان والفرس والحصان عرض عام ١٢ من الصادقية **له** وقد توسم بانها كلية يقال على الشيء في جواب اي شيء هو في عرضه ١٢
له قوله مستدرك الخ فيه ما عرفت في الجنس ان المقول على ماتحت حقيقة واحدة يتناول الجزئي الضابن او على ما مر (ملا بر)

(حقه م) من ان الجزئي يقال على واحد فقوله يقال ان يكون اعم من الكلي فلا يكون مستردا ١٢ ثم قوله ولا عرضيا الا ترى
قوله منسوبا الى العرض المنخفض من العرضي او الى العرضي فان المنسوب الى العرض العرضي ١٢ في صادق رحمه الله ١٢
ثم قوله ولا ذاتيا الا ترى منسوبا الى الذات لكون المتوع عين الذات وكون الفصل داخلا في الذات ١٢ من الحاشية ثم قوله
وان لم يحتمس الحق فيه ايماء الى ان التقسيم الذي في المتن بقوله اما ان يحتمس لاما ان يعبر الخ وان كان يحسب اللفظ ادرايا بين
الصدين الوجوديين لكن بحسب المال دائرين الايجاب والسلب اللذين لا يد منها في التقسيم الخاص بالصور العقلي ١٢ ثم قوله
فوق واحدة الخ فيه اشارة الى ان المراد بالجميع ما فوق الواحدة فكان هذا حقيقة عرفية في تعريفات هذا الفن ١٢ ثم قوله

بالقوة الخ قال في الحاشية فان قيل ان
المتنس باللفعل ايضا عرضي لازم فلاشأ
وغيره من الحيوانات غير متفك عنها
ما دام حيوانا ولا لا يغفلوا التام والشأ
عنه وان خلا حيوان عنه كما في السكتة
وغيرها يموت في اكثر الامران لم يعد
المتنس فكيف يعبر الحكيم بل والمتنس
بالقوة له ومقارنة المتنس بالفعل
عنه قلنا ان المتنس على ما قال الشيخ
الرويس في الفن العاشر من القانون
يتم بحركتين ووقفتين بينهما على مثالها
عليه الامر في النسخ الا ان حركة المتنس
ارادية يمكن ان يغير عن مجراه الطبيعي
صارف ومعنى كين حركة المتنس
ارادية على ما افاد العلامة الشيرازي
في شرحه لكيات القانون ان حركته
يتعلق بالارادة من حيث وقوع كل
نفس في زمان يتمكن المتنس من
ان يقدمه على ذلك الزمان وان
يؤخره منه بحسب ارادته لكنها لا تعطى
بالارادة من حيث الاحتياج الضروري
اليها فهو طبيعي من حيث الحاجة الى
مطلق المتنس وارادي من حيث
امكان تغيير النفسات الجوهرية من اوقات
تقديمها الحاجة ويكون وقوعها في

النوع والفصل لانها مقولان على ما تحت حقيقة واحدة ولا ذاتيا
لا عرضيا وان لم يحتمس كل واحد من اللازم والمفارق بحقيقة
واحدة بل يعبر حقائق فوق واحدة فهذه العرض العام كالمتنفس
بالقوة والفعل للانسان وغيره من الحيوانات فان المتنفس
بالقوة عرضي لازم غير متفك عن ماهية الانسان وغيره من
الحيوانات غير متفك بحقيقة واحدة والمتنفس بالفعل عرضي
مفارق يتفك عن ماهيتها غير متفك بماهية واحدة ويرسم
العرض العام بانه كلي يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولا عرضيا
قوله كلي زائد كما مر وقوله يقال جنس شامل للكيات وقوله
على ما تحت حقائق مختلفة يخرج النوع والفصل والخاصة لانها
لا تقال الا على ما تحت حقيقة واحدة وقوله ولا
عرضيا يخرج الجنس لانه قول ذاتي لا عرضي

الاوقات عن مجراه الطبيعي انتهى واذا درست هذا علمت ان حركة المتنفس محضة كونها طبيعية عرضي لازم غير متفك عن
ماهية الانسان وغيره من الحيوانات وهذا هو المراد بالمتنفس بالقوة واما بمعنى كونها ارادية بالمعنى الذي مر فهو المراد
بالمتنفس بالفعل لان المتنفس قد يقدمه على زمان ويؤخره عن زمان فاحفظ قاته نفيس ١٢ ثم قوله يتفك الخ يحتمس ان
الانسان وغيره يتمكن من ان يقدمه على زمان مجراه الطبيعي وان يؤخره عنه متى شاء ١٢ ثم قوله والفصل الخ اي الفصل
القريب للنوع والفصل القريب للجنس من حيث انه فصل قريب والخاصة من حيث انها خاصة واما الفصل القريب للجنس
من حيث انه فصل بين النوع ويقال على ما تحت حقائق نوعية فهو خرج عنه بقوله عرضيا ولا يخفى ان القول المذكور يخرج للجنس
ايضا من حيث انه يقلل على ما تحت حقيقة واحدة جنسة ١٢ صادق رحمه الله قوله لانه الخ قال بعض المحشين الظاهرات الغير
في قوله لانه راجع الى الجنس ففي الكلام تسامح والمراد انه مقول ذاتي اقول لا تسامح في الكلام بل فيه الجواز بالعرف والتقدير يكون

له قوله كون هذا اجواب دخل مقدرة ان الامام يشرح في المفصّل ان هذه التعريفات حدود ولا رسوم اذ لا ماهية للجنس الا هذا القدر ضرورة ان لا نفخ يكون الحيوان جنساً الا كونه مقولاً على كثيرين مختلفين بالحقائق في اجواب ما هو وان كان المشهور انهم يقولون ان الجنس يرسم بكذا والفرع يرسم بكذا انتهى والحاصل ان الكليات امور اعتبارية حصلت مفهوماً لها ووضعت اسمائها بازاها فليس لها معان غير تلك المفهومات فينبغي ان يقال محدود يرسم والجواب اخذ مما قال الكتاتي في شرح المفصّل بان لا نسلم انه لا ماهية للجنس وراء هذا العجز ان يكون المقولية الموصوفة بالصفات المذكورة عارضة لمفهوم الجنس انتهى ويؤيده ما قال المحقق في شرح الاشارات ليس الجنس في نفسه الا الكل الذاتي مختلفاً

الحقيقة وان المقولية المنكوسة وصلاحيتهما مما يعرضها بعد شيه توكلامه لكن المحقق الازى وكلام الكتاتي في شرح المطالع بقوله هذا الكلام ليس بشئ فان الكليات المنطقية ماهيات اعتبارية لا تحقق لها في الواقع فيكون محسب اعتباراً واعتبر وفي شرحه الشبهة ان الكليات امور اعتبارية حصل مفهوماً لها ولا ثم وضعت اسمائها بازاها فلا يكون لها معان وراء تلك المفهومات فتكون حد واداء مولوى انور على

قوله مساوية الخ الاظهار ان يقال مساوية كما لا يخفى على من يعرف الفرق بين باب المفاعلة و باب التفاعل مع تشابههما في انهما للمشاركة من قوله الـ ان المناسب الخ قال في الصاوية الظاهر ان يقول بدله الصواب او الصميم واعترض على قوله الا ان المناسب الخ بان حاصل الوجود المذكور انه لم يعلم كون هذا التعريفات حد اسمية او رسوماً اسمية بالا مكان المذكور والاحتمال للمسطور عملاً بمقايستهما الى الواقع فاطلق عليها الوسوم لا نهار رسوم حقيقة قطعاً

وان لم يعلم كونها حدوداً اسمية او رسوماً اسمية ولا يذهب عليك ان الحد الحقيقي والرسم الحقيقي لا يكونان الا في الماهيات الموجودة المعلوم الوجود على ما صرح به والكليات من المفهومات الاعتبارية الاصطلاحية فكيف يكون تعريفات هذه رسوماً حقيقية قطعاً من هذا التعريف الحد التام كما استطع عليه في قوله قول دل الخ ان المناسب للنظم البيان ان يذكر او لا تعريف مطلق الحد الرسم ترتيبهم كلامهما الى التام والناقص ثوبين تعريف كل واحد من الاقسام الاربعة ولو حمل قوله قول دل الخ على تعريف مطلق الحد لا يعجز اجماع صريح هو في قوله وهو الخ الذي الى مطلق الحد ومع ذلك لا يناسب سوق اذ على هذا ينبغي ان يذكر تعريف مطلق الرسم ايضا فلهذا حملنا قوله قول دل الخ على تعريف الحد التام وحملنا قوله هو الخ على

وكون هذه التعريفات للكليات رسوماً بناء على امكان ان يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات التي ذكرناها لمزومات متساوية لها الا ان المناسب ههنا ذكر التعريف الذي هو اعم لان عدم العلم بانها حدود لا يوجب العلم بانها رسوم قال القول الشارح الحد قول دل على ماهية الشئ وهو الذي يتركب عن جنس الشئ وفصله القريبين كالحیوان الناطق بالنسبة الى الانسان وهو الحد التام والحد الناقص وهو الذي يتركب عن جنس بعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان والرسم التام وهو الذي يتركب عن جنس الشئ القريب وخاصته اللازمة كالحیوان الصالح في تعريف الانسان والرسم الناقص هو الذي يتركب عن عرضيات تختص بجلتها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الظفار بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع قول

(بقية مثلاً) على حكمة ١٢ هكذا قال في العاشية **له قوله** عن جنس الشيء إلى الجنس القريب هو الذي يقال على الكثرة المختلفة الحقيقة في جواب ما هو بحيث يكون الجواب عن الماهية وعن بعض المشاركات هو الجواب عنها وعن الكل كالحيوان فان اختلف الجواب كان بعيداً كالجسم النامي ١٢ السيد محمد حسين البخاري الجيلا وهو في **له قوله** وفصله القريبين إلى الفصل القريب ما يميز الماهية عن المشاركات في الجنس القريب كما مر ١٢ صلاً محمد حسين -

له قوله العلم على نوعين إلى قال في الصادقية وفي بعض النسخ الموصول إلى العلم ينقسم إلى قسمين وفي بعض آخر العلم الموصول ينقسم إلى قسمين وأعلم أن العلم هو الصورة الحاصلة من الشيء عند الذات المجردة والشيء الحاصل مودته عنده ما يسمى معلوماً واحتجوا في أن الحاصل عند النفس هل هو اشتبايح الأشياء وأمثالها من ذواتها المجردة عن الوجود الخارجي ولو أزمه والأول هو المذهب المشهور والثاني هو الحقيقي المنصور انتهى ١٢ **له قوله** مع عدم الخ أتما قال مع عدم اعتبار الحكم ولو ينقل مع عدم

الحكم لأن الأول أعم من الثاني لأنه **العلم على نوعين أحدهما القول الشارح والآخر الجحفة لأنه إن كان تصوراً مع عدم اعتبار الحكم فيه موصلاً إلى المطلوب** ^{نقطة} **التصوري فهو القول الشارح وإن كان تصوراً مع اعتبار الحكم فيه موصلاً إلى المطلوب التصديقي فهو الجحفة وإذا عرفت** هذا فنقول من تلك الاصطلاحات المنطقية المذكورة القول الشارح وهو التعريف أعم من أن يكون حداً أو رسماً والحد قول دال على ماهية الشيء فقوله قول دال جنس شامل للحد والرسم وقوله على ماهية الشيء يخرج الرسم كما سنبينه هذا هو تعريف الحد وقيل لم يجوز تعريفه لئلا يلزم التسلسل قلنا لا نسلم لزوم التسلسل لأن حد الحد نفس الحد كما أن وجود الوجود ^{والأول من التسلسل ١٢}

وجوهر العلم في القول الشارح والجحفة انتهى ١٢ **له قوله** قول دال إلى الظاهر من العبارة أن هذا التعريف لمطلق الحد تماماً كان واقعاً لكن في دلالة هذا ناقص على ماهية الحد فنظر الهم لأن يراد بذلك أنه على ماهية الشيء أقاده العلم بذاته أيضاً ولا سيما وفيه لم ينظر بعد لعدم صدق التعريف على الحد الناقص بالفصل وحده وصدقه على الرسم التام الأكل من الحد التام كالحيوان الناطق الضاحك والرسم الناقص المركب من الذاتي والعرضي كالحيوان الضاحك لأن يعترف قيد فقط وبني الكلام على مذهب من لم يجوز التعريف بالعمود والمحق أن هذا تعريف الحد التام قال صاحب القسطاس للحد تماماً وهو القول الدليل على ماهية الشيء وهو أنها يتم بالجنس والفصل القريبين وأما ناقص وهو القول المشتمل على الفصل القريب وعلى غيره دون الجنس القريب انتهى ١٢ صدقيه **له قوله** لئلا يلزم الخ تقرير لزوم التسلسل أنه لو احتاج الحد إلى المعرفة والحد احتاج حد الحد إلى أن يثبت الحد لعدم الفصل بين الحد وحده وبين حد الحد في الاحتياج وهكذا يحتاج حد الحد إلى الحد فيستلزم ١٢ **له** لصدق تعريف الحد وهو ما يستلزم تصوره الخ عليه **له قوله** نفس الحد لمعناه إذا عرفنا الحد بقولنا ما يستلزم تصوره الخ فقد علم أفراد هذا التعريف ومن جملة أفراد معرفة لأنه أيضاً ما يستلزم تصوره الخ فكان معرفة معرفة معلوماً له ولم يجز إلى معرفة (آخر ص ٢٣)

دقيقه ^{١٢} اذ يقال معناه ان مفهوم الحد اذا وجد فقد علم جميع ماصدق عليه الحد بذلك ومن جملة ماصدق عليه ذلك الحد فكان معلوما بنفسه ولم يكن محتاجا الى معرف ^{١٣} حاشية قال اول
له قول نفس الوجود ^{١٤} قال الطنبي في شرح الميزان قيل عليه ان العينة ممنوعة ضرورة ثبوت التعاريفين المضاف والمضاف اليه واجيب عنه بان كون التعاريف ضروريا لهما هو في الامور الخارجية واما في الاعتبارية فيصح الاتحاد بحسب الواقع والوجود من

نفس الوجود والحد ينقسم الى قسمين تام وناقص والحد التام هو الذي يتركب من جنس الشئ وفصله القريبين كالحيوان الناطق ^{١٥} بالنسبة الى الانسان فانك اذا قلت ما الانسان فيقال الحيوان الناطق ومثل هذا هو الحد التام اما كونه حدا فلا ان الحد في اللغة المنع وهذا كونه مشتملا على الذاتيات مانع عن دخول الغير فيه واما كونه تاما فلكون الذاتيات مذكورة بتمامها فيه والحد الناقص هو الذي يتركب من الجنس البعيد وفصله القريب ^{١٦} كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان فانه اذا سئل عن الانسان بما هو واجيب بانه جسم ناطق كان الحد ناقصا اما كونه حدا فاما مر واما كونه ناقصا فلعدم ذكر بعض الذاتيات فيه والرسم ^{١٧} ينقسم الى قسمين تام وناقص اما الرسم التام فهو الذي يتركب من جنس الشئ القريب والخاصة اللازمة له كالحيوان الصالح في تعريف الانسان اما كونه رسما فلا ان رسم الدار اثرها ولما كان هذا التعريف بالخاصة اللازمة التي هي من اثر الشئ كان تعريفا بالاثر ^{١٨} اما كونه تاما فلتحقق المشابهة بينه وبين الحد التام من جهة انه وضع فيه

الامور الاعتبارية قال الصادق ^{١٩} رم لا تما من معنى لا تتحقق له في الخارج واما الموجود في الخارج هو الوجود هذا كما قيل ان حقيقة الوجود نفس صيرورة الذات ودورها في ظرف ما ^{٢٠} الذي يتركب من جنس الشئ وفصله القريبين ^{٢١} له قوله فصله القريب ^{٢٢} انما لم يقل بفصله فقط كالناطق في تعريف الانسان على ما قالوا لان الناطق مركب معنى والامتناع للمعاني فان كان معناه جسم وجوه له النطق كان كالجسم الناطق بعينه وان كان معناه شئ له النطق ونحوه لو كان حدا لان الشئ عارضة ^{٢٣} يكرزى ^{٢٤} من كونه مانعا من دخول الغير ^{٢٥} له قوله والرسم ^{٢٦} قال مولانا نور علي في حاشية ذلك الكتاب وهو قول دال على لازم الشئ وبعبارة اخرى هو قول دال على محال الشئ ^{٢٧} مميزة عما عداها ^{٢٨} له قوله والخاصة اللازمة ^{٢٩} المفيد الشارح الخاصة باللازمة وهو مكالاحتاج اليه بل يجب تركه وتقييد ^{٣٠} بالاشتمال ليصدق التعريف على المركب من الجنس القريب والخاصة الشاملة للمقارنة ولا يصدق على المركب من الجنس القريب والخاصة الغير الشاملة ^{٣١} الاول رسم تام والثاني ليس برسم تام ^{٣٢} له قوله فتحقق المشابهة ^{٣٣} وقيل تقريبه من الحد التام لم يورثه حدا تاما بخلافه بل بالخاصة بالفصل

القريب بخلاف الرسم الناقص فانه بعيد عنه اذ لا بد في صيرورته حدا تاما مع التبعيد ^{٣٤} لهذا كونه من اتمام الجنس ايضا ^{٣٥} صادق ^{٣٦} له قوله فيه الخ اي في الرسم التام اذ في كل واحد من الحد التام والرسم التام وقس عليه قيد اما الحد التام فقيد بالفضل القريب واما الرسم التام فقيد بالخاصة ^{٣٧}

له قوله من العرضيات الخ قال في الجديد حاشية مبريا عوجي قيل هذا لا يصدق على الرسم الناقص المركب من الجنس البعيد والخاصة كالجسم الضاحك والوجه الكاتب مع ان له المشهور بالرسم الناقص والمذكور في عامة الكتب واجيب بان المركب من الداخل والخارج خارج فيصدق عليه انه مركب من عرضيات الخ انتهى ١٢ له قوله ما شئنا من عام لاكثر انواع الحيوان ما عدا التي لا تمتنع على قد منها كانوا السك والديدان ١٣ له قوله عريض الظفار الخ وهو ايضا عرض عام لانواع الحيوانات عريض الظفارها

الجنس القريب قيل باهر يخفى ما شئنا واما الرسم الناقص فهو الذي يتركب من

العرضيات التي تختص بجزئها الاكل واحد منها بحقيقة واحدة

كقوله في تعريف الانسان انه ما شئنا على قد ميه عريض الظفار

بادى البشرية مستقيم القائمة صمماك بالطبع فان جملة هذه

الامور العرضية مخفية بالانسان لا غير بخلاف كل واحد منها

لوجود بعض منها في غيرة ايضا اما كونه رسما فلما مر من ان الخ صفة

اللازمة من اثار الشئ فيكون تعريفا بالاثار الذي هو الرسم واما

كونه ناقصا فلعدم ذكر بعض اجزاء الرسم التام فيه حتى يتحقق

المشابهة بينه وبين الحد الناقص كتحققها بين الرسم التام والحد

التام قال القضايا القضية قول يعبر ان يقال لقائله انه صادق

فيه او كاذب فيه وهي جملة كقولنا زيد كاتب واما شرطية

متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما

شرطية منفصلة كقولنا العدد ا ما ان يكون زوجا و فردا

اقول لما فرغ المصنف عن القول شارح شريع في الجهة

وهي القضايا المرتبة الموصلة الى المطلوب التصديقي و

الرسم التام فيه وهو الجنس القريب ايضا ١٤ انور على له قوله لما فرغ المصنف الخ ليعرف لما فرغ المصنف من القول

الشارح الذي هو المقصد الا على في باب التصورات اراد ان يشترع في الجهة التي هي المقصد الا على والمطلب الا قص في باب التصديقات لكن كان لها مبدء تركيبي هي القضايا كما ان المقول الشارح مبادئ تركيب منها وهي الكليات الجنس ومعرفة منها الشئ متقدم على معرفته فلا جرم اشتغل ببيان احوال القضايا ثم ببيان احوال الجهة كما سلكت هذه الطريقة في مباحث التصورات ١٥

له قوله قول يصح ان يقال الخاى يحتمل الصدق والكذب بمجرد النظر الى مفهومه وقطعه عما هو خارج عنه فيشغل القضية اليد ببيعة الصدق والكذب نحو اسماء وقتنا والله واحد واجتماع التوضين واقع فانا اذا نظرنا الى مفهوم القضية اعني ثبوت شيء لشئ في الحلية وشيئته عنده في المتصلة او متناقضاته اياه في المتفصلة او سلب ذلك احتمل عند العقل الصدق والكذب انما اورد المصنف او الفاصلة مع ان المشهور هو الواو تصرح بان المراد احتمالها على سبيل اليدلية والصواب هو لفظ الواو اذ احتمال الصدق والكذب على سبيل اليدلية ليس له معنى والا يلزم عدم تجويز الصدق في ان تجوز الكذب وبالعكس فيلزم اذعان الصدق في ان واذا كان الكذب في ان آخره هو كما ترى فان القضية في وقت واحد محتمل للصدق والكذب باعتبار النظر الى

القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او

اي القائل والمقول ١٢

كاذب فيه وهو الذي يسميه بعضهم خيرا والقول هو
المركب سواء كان لفظا مركبا كما في القضية المملوطة او مفهوما

عقليا مركبا كما في القضية المعقولة وهو اى القول جنس

يتناول الاقوال التامة والناقصة والانشائية وقوله يصح

ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه فصل مجتزأ

ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه فصل مجتزأ

به عن الاقوال الناقصة والانشاءات من الامر والنهي

والاستفهام وغيرها وهي اى القضية تنقسم الى قسمين

احدهما حملية والاخر شرطية فان المحكوم عليه وبه في

القضية ان كانا مفردين فالقضية حملية كقولنا زيد كاتب

والا فشرطية وفيه نظر لان المحكوم عليه وبه لا يلزم ان

يكونا مفردين في الحملية بل قد يكون احدهما جملة

فالاول هو الذي يصح السكوت عليه ويفيد فائدة تامة فحيزه قائله مثلاً والثاني وهو الذي لا يصح السكوت عليه

بل يحتاج الى لفظ آخر يمتطره الخطاب المتخاطرة للمحكوم به عند ذكر المحكوم عليه وبالعكس فليس فيه نسبة تامة

تطابق الواقع اولا ولا انشاءات ان اشتملت على نسبة تامة لكن لا خارج لها حتى يتصور المطابقة وعدمها لان تلك

النسبة انما توجد بنفس الانشاءات ولذا سميت انشاء مجتلف النسبة في الاخبار فانها حكاية عن نسبة خارجية فلذا سميت

خبرا فيتصور فيها الصدق والكذب ١٣ **له قوله فصل الخاى قال مولانا الصادق ر فان قيل الفصل على ما مر قسم من**

الذاتي والذاتي قسم من الكلى والكلى قسم من المفرد وقوله يصح ان يقال الخاى مركب فكيف يصح ان يكون فضلا قلنا لا نسلم

اختصاص الكليات الخمس بالمفرد بل قد يكون مركبا والكلى والجوئى قيد ان نفسى المفرد على ما اسلفنا ولوسلم فيجوز ان يكون المراد

نفس الحكاية ولا استحالة في اجتماع

التعقنين في الحافظ قد مر حوايد ذلك

بل قد عد اصحاب فن البيان علافة

التضاد من اسباب المتفارق في

الخيال هذا والا سلم في تعريف

القضية ما قيل انها مركبة تام قصد

به الحكاية عن الواو ١٢ **له قوله**

هو المركب الخاى في اصطلاح هذا

الفن وصح في اساس الاقتباس

بان القول حقيقة في المعقول و

المملوطة قول بالمرء على مركب

وعلى هذا لا تواف بينهما كما يتبادر

من كلام الشارح ان كلاما من القول و

المركب مشترك محتوى بين المركب

المملوطة والمعقول من الصادقية

١٣ **له قوله** او مفهوما عقليا الخ

قيل الاولى ترك قيد العقلى لان

المفهوم عبارة عما حصل في العقل

وصفه بالعقل يحتاج الى التجريد

لا يبعد ان يقال ان ما حصل في العقل

بمعنى ما حصل عنده يحتمل اللفظ

والمعنى والوصف بالعقل للتخصيص

على ما يقابل اللفظ فتأمل ١٣ صادق

له قوله الاقوال التامة الخ اعلم

ان المركب اما تام واما ناقص

له قوله بصدق قضية الخ كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فانه حكم فيها بوجود النهار على تقدير صدق طلوع الشمس والمراد بالقضية الاخرى مضمونها ١٢ له قوله كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فاليل

موجود الخ هذا مثال الشرطية

المتصلة السالبة لانه حكم

فيها بسلب صدق وجود

الليل على تقدير صدق طلوع

الشمس ١٣ اي او وقع

التثاني واذا عن وقوعه ١٤

كلمه اي انتزع التثاني و

اذ عن لا وقوعه ١٥ هم

قوله بالتثاني سلبا الخ

اي بسلب التثاني كقولنا

ليس امان ان يكون الانسان

اسودا و كاتبا لانه حكم فيها

بان لا تثاني بين كون الانسان

اسودا وبين كونه كاتبا

قال الصادق في التمثيل

تسامح لا اعتبارا للتثاني بين

القضيتين دون المفردين

اقول هذا المثال يرجع

الى التثاني بين القضيتين

لان قولنا ليس امان

يكون الانسان اسودا

و كاتبا يرجع الى قولنا

ليس الانسان امان يكون

اسودا و كاتبا وهما قضيتان

بلا شبهة غاية الامر ان

الشارح تسامح

في الفاظ المثال ومطهر

نظرة هو المال هذا

وان المناقشة في

الامثلة ليس من

ديدن اسر باب الكمال

يعوزيد ابوه منطلق والشرطية اما متصلة وهي
وكذا ازيد قاضيه ١٦
التي يحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير
اي مضمونها ١٧
صدق قضية اخرى وهي موجبة ان حكم فيها بايجاب
او مضمونها ١٨
صدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى كقولنا ان
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وسالبة ان
حكم فيها بسلب صدق قضية على تقدير صدق قضية
اخرى كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود
واما شرطية منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتثاني بين
القضيتين فان حكم فيها بالتثاني ايجابا بالقضية منفصلة
موجبة كقولنا العدد امان ان يكون زوجا او فردا وان
حكم فيها بالتثاني سلبا بالقضية منفصلة سالبة كقولنا ليس
امان يكون الانسان اسودا و كاتبا قال والجزء
الاول من العملية يسمى موضوعا والثاني محمولا والجزء
الاول من الشرطية يسمى مقدما والثاني تاليا
اقول الجزء الاول اي المحكوم عليه من القضية العملية

وانما هو شان اصحاب المقال ١٩ مولوى انور على له قوله ليس امان ان يكون الانسان اسودا الخ قال الصادق

رحمه الله في التمثيل تسامح الالمبار التثاني بين القضيتين دون المفردين ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨

له قوله والنسبة التي الى الرابطة بالذات هي النسبة الجزئية اعني الوقوع واللاوقوع وانما يكون النسبة بين بين
والرابطة بالعرض وكل من المنتسبين تسمى نسبة حكمية الا ان السالغ استعمال النسبة الحكمية في النسبتين بين بين
فما يتبادر من صدر الكلام محلا

ما يتبادر من محله واما قوله
لم يذكر المصنف الجزء الاخير
نص فيما يتبادر من صدر
انما سميت كل من النسبتين
حكمية لان الحكم يستعمل
بمعنى ادراك الوقوع و
اللاوقوع وبمعنى الوقوع و
اللاوقوع وبمعنى المحمول
وبمعنى القضية وكل من
النسبتين جزء من القضية
وناشئة من المحمول متعلق
الوقوع واللاوقوع بالفهم اد
متعلق الايقاع والامتناع
كذلك ١٢ صادق رحمه الله
ثم يعطى النسبة التي يرتبط
بها المحمول بالموضوع ١٣ ثم
قوله ثانيا الى انما قال ثانيا
لان هذا التقسيم ثانيا بالنسبة
الى ما مر من تقسيمها الى
الحملية والشروطية والاضبط
في وجه المصنوع يقال ان
النسبة الخبرية في الحملية
الوقوع تخيلية موجبة و
ان كانت هي اللاوقوع
فسالبة او يقال الحكم
فيها ان كان بوقوع النسبة
فوجبة وان كان بلاوقوعها
فسالبة ١٢ ملا صادق رحمه
الله يتصرف فيه ثم قوله
فالقضية موجبة الى المعلوم
ان مقصود المصنف ١٧ تعميم

يسمى موضوعا لانه انما وضع لان يحكم عليه بشئ والجزء الثاني
اي المحكوم به منها يسمى محمولا لانه انما وضع لان يحكم
على شئ والنسبة التي يرتبط بها المحمول بالموضوع تسمى
نسبة حكمية ولم يذكر المصنف الجزء الاخير مع انه لا بد
منه في القضية لكونه جزءا خيرا منها والجزء الاول من الشوطية
يسمى مقدا ما تقدمه في الذكر والجزء الثاني تاليا لكونه
تابعا له وهو من التلوي بمعنى التبع قال والقضية موجبة
كقولنا زيد كاتب واما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب اقول
القضية تنقسم ثانيا الى موجبة وسالبة لان تلك النسبة
التي ذكرناها ان كانت حكما بان يقال الموضوع محمول
فالقضية موجبة كقولنا زيد كاتب وان كانت حكما
بان يقال الموضوع ليس بمحمول فالقضية سالبة كقولنا
زيد ليس بكاتب قال وكل واحد منهما اما مخصوصة كما
ذكرنا واما كلية مسورة كقولنا كل انسان كاتب ولا شئ
من الانسان بكاتب واما جزئية مسورة كقولنا بعض الانسان

هذا التقسيم بحيث يشمل الحملية
والشوطية كليهما والكتفي على مثل الحملية رد ما لا يختصار فلهذا الاضبط في وجه المصنوع يقال ان كانت النسبة الخبرية في
القضية اذوق فوجبة اذ شرطية وان كانت هي اللاوقوع فسالبة وايا ما كانت اذ يقال الحكم فيها ان كان بوقوع النسبة
فموجبة وان كان بلاوقوعها فسالبة او يقال فلهذا وما ورد في التخصيص بلاخصص ١٧ ١٢ ١٣

له قوله شخصاً معيناً جازياً آه قال مولانا الصادق ^{رحمته} المراد بالخاص ما لا يمكن للعقل بمجرّد تصويره فرض صدقه على كثيرين مقررًا كان او مركباً فلا يتحقق تعريف الخصوصية والشخصية بمثل زيد قائم قضية والشخص اعم من ان يكون خارجياً نحو زيد كاتب او

ذهنياً نحو هذه الصورة صورة

زيد انتهى اقول لا يخفى عليك

ان الحاجة الى التقييد بقوله

معيناً جازياً لان الشخص يعني

عنهما ^{١٢} له قوله يكون

موضوعها الجزئية فتنسب الكل

الى الجزء ولا يخفى انه لا دخل

لقوله معيناً في وجه التسمية

^{١٣} له قوله من الكلية الجزئية

هذا بيان للكمية والفرق

منه دفع ايراد يرد على ظاهري

كلامه من ان الكمية ما يجب

به عن السؤال بكم وهو

العدد وهنالك كذلك

لان ما من محصورة بين فيها

عدد اذ لا موضوعها فاجاب

الشارح بان المواد بالكمية

في عرف هذا الفن الكلية

والبيضية دون ما اشهر

له قوله فموضوعها موضوع

الجزائي افراد موضوعها التي

حكم عليها بمحمولها بما لا

سواء في الكل او البعض مادام

له قوله الذي هو اللفظ

الجزائي قال مولانا الصادق ^{رحمته}

هذا تفسير السور وهو

منقوض بوقوع التكرار في

سياق النفي فانه سواء سألته

الكلية على ما هو جوابه مع انه

ليس بلفظ والعقل بان التفسير

موقوف على الاغلب ليس بشيء وتيضاً

منقوض بالسور الداخل على

المحمول كما في المحفوفة

كقوله تعالى في المحفوفة الموضوع كما في المحفوفة

زيد حيوان الا ان بعض المعرف بسوء الفهم المتعارفة والمعتورة في العلوم بناء على ان الكلام فيها كما سيصرح به الشارح ^{١٤}

كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب واما ان لا تكون كك وتسمى
محملة كقولنا الانسان كاتب والانسان ليس بكاتب اقول و
كل واحدة من القضية الموجبة والسالبة اما ان تكون محصورة
او محصورة سواء كانت كلية او جزئية او محملة لانه ان كان
الموضوع في القضية شخصاً معيناً جازياً فالقضية محصورة
كما ذكرنا في مثال الموجبة والسالبة فنزيد كاتب وزيد ليس بكاتب
واما تسميتها محصورة فلخصوص موضوعها وقد يقال لها شخصية
لكون موضوعها شخصاً معيناً جازياً وان لو يكن موضوعها اي
موضوع القضية شخصاً معيناً جازياً بل يكون غير معين كلياً فان
بُتِنَ فيها كمية اذاد الموضوع من الكلية والجزئية فالقضية
محصورة ومسورة اما كونها محصورة فلخصوص افراد موضوعها
واما كونها مسورة فلا شتمالها على السور الذي هو اللفظ الدال
على كمية افراد الموضوع حاصرها ومحيطا بها والسور ما خوص
سور البلد فكما انه يحصر البلد كك ما يدل على كمية الافراد يحصر
افراد الموضوع وهذا المحصورة اما ان يحكم فيها على كل الافراد او على

المحمول كما في المحفوفة كقولنا زيد بعض الانسان والسور الداخل على الشخص الموضوع كما في المحفوفة الموضوع كقولنا كل
زيد حيوان الا ان بعض المعرف بسوء الفهم المتعارفة والمعتورة في العلوم بناء على ان الكلام فيها كما سيصرح به الشارح ^{١٤}

له قوله نحو قول الخصال في الصادقية اي الكل الافرادى بضم الكاف واحد واحد دون المجموعى بمعنى المجموع من حيث هو مجموع نحو
كل الرومان مائون ولا الكل الخفف من الكل نحو كل انسان اي كلى هو الانسان نوع والمراد بقول ما يهيد ان الحكم لا يجابى على كل الافراد
باى لغة كان وكذا البيان في

سائر الاسوار وكانه التزم ذكر
الاسوار المشتهرة في لغة العرب
وادرج سائر الاسوار في المحو
المضاف اليها ولذا اقتصر
في البعض على ذكر واحد وفي
البعض على ذكر اثنين وفي
القول فيدخل فيه لام الاستغناء
بمعنى الكل الافرادى ١٢
قوله ولم يكن الحكم فيها
على كل الافراد لئلا ملاحظة
الافراد كيد منها في المهمة
مع قطع النظر عن كونها
كلا او بعضا ١٣ له قوله ثلثة
الجزء من التثنية بمعنى جعل
الشيء على ثلثة اركان وهي
ههنا القضية والمحسوسة
والمهمة ١٤ مولى انوار
على له قوله ان القضية
الطبيعية الالهية قسم من القضية
المنقصة بحسب الموضوع و
هي ما يكون موضوعها عليا وحكم
عليه بشرط الوحدة القضية
اي حكم عليه على نفس طبيعة
الموضوع بحيث لا يتجاوز
الى الفهم كقولنا الانسان نوع
والحيوان جنس والناطق فصل
قال مولانا الصادق ١٥ سواء
كان بالضاف لطبيعة الموضوع
بفهم المحمول كقولنا الانسان
نوع والحيوان جنس والناطق فصل

بعضها وعلى التقديرين فالحكم اما بالاجاب او بالسليق ان كان الاول
فالقضية كلية مسورة موجبة كقولنا كل انسان كاتب او سالبية
كقولنا لا شيء من الانسان بكاتب السور في الموجبة الكلية نحو كل
وفي السالبة الكلية نحو لا شيء ولا واحد كما ذكرنا وان كان الثاني اي
ان كان الحكم في القضية على بعض الافراد فالقضية جزئية مسورة
موجبة كقولنا بعض الانسان كاتب او سالبة كقولنا بعض الانسان
ليس بكاتب والسور في القضية الجزئية الموجبة نحو بعض واحد
فقط وفي الجزئية السالبة نحو ليس كل وليس بعض لبعض ليس
ان لم يكن كذا اي وان لم يكن الموضوع في القضية شخصا معينا
ولم يكن الحكم فيها على كل الافراد او على بعضها فالقضية تسمى هملة
كقولنا الانسان كاتب الانسان ليس بكاتب لاهمال بيان كمية
الافراد التي حكم عليها فاذا كانت القيمة مثلثة كما ثلث الشيء في
الشفاء لا يقال ان القضية الطبيعية خارجة عنها فلا يصدق
الحصر لا نقول الكلام في القضايا المعتمدة في العلوم
والقضية الطبيعية ليست بمعتمدة في العلوم لعدم

او باتحاد مفهوميهما والىمنية بينهما كقولنا الانسان هو الحيوان الناطق ومنهم من خص الطبيعية بالثاني وسمى الاول عامة والحق
اخرى بالاتباع انتهى ١٦ له قوله في العلوم التي العلوم الحكيمية كما يتبادر من اطلاق العلوم في عرف هذا الفن وحاصل
الجواب تخصيص المقسم بحيث يخرج عنه الطبيعية ١٧ صادقيه

له قوله لعدم انتاجها إلّا قل مولانا نور على ألا ترى أنك لو جعلت الطبيعة كبرى الشكل الأول وقلت زيد انسان والا انسان نوع لا يصدق زيد نوع بخلاف الشخصية حيث تقوم مقام الكلية في كبراه نحو هذا زيد و زيد انسان فهذا انسان انتهى اقول

الاستدلال بهذا الطريق على عدم انتاج الطبيعة ليس بصحيح لأن بطلان النتيجة ليس مبنيان على جعل الطبيعة

كبرى الشكل بل هو من جهة أن الأوسط لم يتكرر لأن الانسان الأوسط في

الصغرى إنما هو الانسان المتقارن بالعوارض الشخصية بخلاف الانسان

الواقعي في الكبرى لأن المراد بالانسان الكلي أي نفس الطبيعة وأيضا القول

بخلاف الشخصية ليس بصحيح لأنها مساوية للبطلان إذا جعل كبراه

الطبيعة فافهم ١٢ ثم أي بالخصار المقسم في الأقسام الثلاثة ١٣ ثم قوله

أن كان صدق التالي إلّا قد عرفت أن المراد بصدق المقدم والتالي

تحقق مفهومهما في الواقع وإن صدق التالي على تقدير صدق المقدم كنت

عن وقوع الاقصال بينهما ١٤ ثم هذه العلاقة تنشأ وتخرج عن ذات المقدم

١٥ ثم قوله والمواد بالعلاقة إلّا قل مولانا الصادق في العلاقة بالفهم

تستعمل في المعاني وبالكسرة في الأعيان وإنما قل المواد ههنا إشارة إلى

أن التعريف المذكور تعريف للعلاقة الواقعة بين المقدم والتالي للطلق

العلاقة فإن مطلق العلاقة ما بسببه يستلزم شيئاً سواء

كان مقدماً أو تالياً أو غيرهما انتهى ١٦ ثم قوله أما العلية إلّا العلة هي ما يتوقف عليه الشيء فإن كان جميع

ما يتوقف الشيء عليه يسمى علة ثالثة

انتاجها فخرجها عن التقسيم لا يدخل بالاختصار قال والمتصلة

أما لزومية كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و

أما اتفاقية كقولنا إن كان الانسان ناطقا فالخمار ناهق

والمنفصلة أما حقيقية كقولنا العدد أما زوج أو فرد وأما مانعة

الجمع فقط كقولنا هذا الشيء إما شجر وإما حجر وإما مانعة للخلو

فقط كقولنا زيد إما أن يكون في البحر وإلا يغرق اقول

لما فرغ عن تقسيم الحيلية شرع في تقسيم الشرطية سواء

كانت متصلة أو منفصلة أما الشرطية المتصلة فتقسم

إلى قسمين أحدهما لزومية والآخر اتفاقية لأنه أن كان

صدق التالي فيها على تقدير وقوع صدق المقدم لعلاقة

بينهما توجب ذلك فالقضية متصلة لزومية والمواد

بالعلاقة ههنا شيء بسببه يستلزم المقدم التالي كالعلية

والمعلولية والتقاييف أما العلية فكقولنا إن كانت الشمس طالعة

فالنهار موجود فإن طلوع الشمس علة لوجود النهار وأما المعلولية

فكقولنا كلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة فإن وجوب النهار معلول

وإن كان بعض ما يتوقف عليه الشيء يسمى علة ناقصة وهي قد تستلزم المحلول وقد لا تستلزمه بخلاف التامة فإنها تستلزم

شأن العلية أعوم أن تكون علية المقدم للتالي كما في المثال المذكور في الشرح أو علية التالي للمقدم وهو المراد بقوله والمعلولية كما في قولنا إن كان النهار موجودا فالشمس طالعة أو علية ثالث لهما بأن يكونا معلولين علة واحدة كما في قولنا إن كان النهار موجودا فالارض مضيئة انتهى ١٧ مولانا محمد صادق رحمه الله تعالى

له قوله واما للتضاييق الخ وهو كون الشئين الوجوديين بحيث لا يمكن ان يتحقق شئ منهما الا مع الآخر ولا يمكن ان يتحقق شئ الا مع الآخر

من غير تقدم وعلية بينهما
قال مولانا الصادق رح
وهو قد يكون حقيقيا و
هو النسبة المتكررة كالعلية
والعلولية والكلية والجزئية
والضاربة والمضروبة
والوالدية والوادية
قد يكون مشهوريا وهو
الذات الماخوذة مع النسبة
المتكررة كالعلية والمعلول
الكل والجزء والصاريب و
المضروب والوالد المولود
المراد بالتضاييق اعم من
تضاييق المقدم والتالي و
تضاييق علوية وتضاييق
معلوليتها وتضاييق علية
احدهما مع معلول الآخر
تضاييق معلولية احدهما
مع علية الآخر اى غير ذلك
انتهى ١٢ له قوله ابا بكر
المرقان تعقل كون زيد
ابا عمرو ويتوقف على تعقل
كون عمر وابنه ١٢ سيد شريف
له بان اتفق كونهما صادقين
في نفس الامر ١٢ له قوله
فالقضية منفصلة حقيقة
المراد اى المنسوب الى الحقيقة
بمعنى الحوى والجديراو بمعنى
الكامل فى الاتصال لان
التنافى بين اجزائها كامل
بالنسبة الى اجزائها قايلا
على الاول للنسبة وكل التالى

لطولع الشمس واما للتضاييق فكقولنا ان كان زيدا ابا بكر فبكر
ابنه وان كان صادق التالى فى المتصلة على تقدير وقوع صدق
المقدم لا علاقة مذكورة بل على سبيل الاتفاق فالقضية متصلة
اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناطق فانه لا
علاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الحمار حتى يجوز
العقل استلزام ناطقية الانسان وناهقية الحمار بهابل
توافق الطرفان على سبيل الصدق بينهما ههنا واما الشرطية
المتصلة فتقسم على ثلاثة اقسام حقيقة وامانة الجمع
وامانة المخلول انه ان حكم فيها بالتنافى بين جزئيهما فى الصدق
والكذب معا فالقضية منفصلة حقيقة كقولنا العدم اما
زوج او فرد فانه حكم فى هذه القضية بامتناع اجتماع الزوج
والفرد على عدد واحد و بامتناع ارتفاعهما عنه وانما سميت
حقيقية لان التنافى بين جزئيهما اشد من التنافى بين جزئين
فى القسمين الاخرين لانه يوجد التنافى بين جزئيهما فى الصدق
والكذب معا وهذا ليس الاحقيقية الانفصال وان حكم فى

للمبالغة والتأويل فى صورتين لتقل من الوصفية الى الاسمية وقيل لتأنيث موصوفها الذى هو المنفصلة ١٢ له لان تركيب
الحقيقية من الشئ ونقيضه ومن الشئ وما يساوى النقيض وارتفاعهما محال ١٢

له قوله فقط الخ قال مولانا الصادق المشهور ان قوله فقط قيد الصدق ولقصر المناقاة عليه فيفيد سلب الحكم بالمناقاة و
صحتها في الكذب ويكون حاصل المعنى ان حكم فيها بان بين جزئيهما تنافيا في الصدق ولا يحكم بان بين جزئيهما تنافيا
في الصدق ولا يحكم بان بين جزئيهما تنافيا في الكذب بل كان جانب الكذب مسكوتا عنه ١٢ له قوله على منع الجمع الخ اي
بحسب الحكم لا في الواقع وكذا الحال في منع الخلو فلا يرد الاشكال بالكواذب على ان اشتمال الصواب على منع الجمع ومنع الخلو
يكفي في التسمية ١٢ له قوله في الصدق الخ اي على المنصب على انه محل من الجمع
اد في محل الجرح على انه صفة له ١٢ صاري

القضية بالتنافي بين جزئيهما في الصدق فقط فالقضية منفصلة
مانعة للجمع لقولنا هذا الشيء ما شجرنا وجرفناه حكم في هذه القضية
بالتنافي بين الشجر والجرح في الصدق فقط لا في الكذب لجواز ان
يكون الشيء واحدا شجرا ولا شجرا وانما سميت هذه مانعة للجمع
لا شتمها على منع الجمع بين جزئيهما في الصدق وان حكم في
القضية بالتنافي بين جزئيهما في الكذب فقط اي لا في لصدق
فالقضية مانعة للخلو لقولنا زيدا ما ان يكون في البحر واما ان لا يغرق
فانه حكم في هذه القضية بالتنافي بين ان لا يكون في البحر والغرق
لا بين ان يكون في البحر وان لا يغرق لجواز ان يكون في البحر وان
لا يغرق وانما سميت هذه القضية مانعة للخلو لا شتمها على منع
الخلو بين جزئيهما في الكذب قال وقد يكون المنفصلات ذات اجزاء
لقولنا العدد اما زائد او ناقص ومساو اقول المنفصلات المذكورة
يتركب كل واحدة منها عن جزئين غالبا كما قد تتركب عن اكثر من
جزئين اما المنفصلة الحقيقية فكقولنا العدد اما زائد او ناقص ومساو
عند الحساب على تعيين اما منطبق واما اصم والمنطق ماله كسر من الكسور التسعة وهي النصف الى العشر والستة والثمانية
واثنى عشر والاصم مالم يس له كسر كاحد عشر واثنى عشر وخمسة عشر والعدد المنطق ان بلغ ماله من الكسر مبلغا مساويا فهو
العدد المساوي والتم كالستة فان كسورها نصف اعني الثلثة وثلث اعني الاثنتين وسدس اعني الواحد ومجموعها ستة وان بلغ
مبلغا كان ازيد منه فهو العدد الزائد كاثني عشر فان كسورها نصف اعني الستة وثلث اعني الاربعة وربع اعني الثلثة وسدس
اعني الاثنتين ومجموعها خمسة عشر وهو ازيد من اثني عشر وان لم يبلغ احد المبلغين المذكورين بل كان النقص منه فهو العدد الناقص
كالثمانية فان كسورها نصف اعني الاربعة وربع اعني الاثنتين وثلث اعني الواحد ومجموعها سبعة وهي النقص من الثمانية فالعدد
ناقص وفي هذا القول العدد المنطقي بقية انه لا ينحصر في هذه الاقسام الا العدد المنطقي لا مطلة العدد من الصادقة مع لقوف

عند الحساب على تعيين اما منطبق واما اصم والمنطق ماله كسر من الكسور التسعة وهي النصف الى العشر والستة والثمانية
واثنى عشر والاصم مالم يس له كسر كاحد عشر واثنى عشر وخمسة عشر والعدد المنطق ان بلغ ماله من الكسر مبلغا مساويا فهو
العدد المساوي والتم كالستة فان كسورها نصف اعني الثلثة وثلث اعني الاثنتين وسدس اعني الواحد ومجموعها ستة وان بلغ
مبلغا كان ازيد منه فهو العدد الزائد كاثني عشر فان كسورها نصف اعني الستة وثلث اعني الاربعة وربع اعني الثلثة وسدس
اعني الاثنتين ومجموعها خمسة عشر وهو ازيد من اثني عشر وان لم يبلغ احد المبلغين المذكورين بل كان النقص منه فهو العدد الناقص
كالثمانية فان كسورها نصف اعني الاربعة وربع اعني الاثنتين وثلث اعني الواحد ومجموعها سبعة وهي النقص من الثمانية فالعدد
ناقص وفي هذا القول العدد المنطقي بقية انه لا ينحصر في هذه الاقسام الا العدد المنطقي لا مطلة العدد من الصادقة مع لقوف

له اى في تركيب المنفصلة الحقيقية عن اكثر من جزئين **ثم** قوله اجزاء الحقيقة المضافة الاحد الى الاجزاء للاستغراق كاللام في قوله نقيض الآخر فانها ايضا للاستغراق اى عين كل جزء من اجزاء الحقيقة يستلزم نقيض كل جزء آخر اصاديقه **ثم** قوله كونه مساويا للمتنوع الخلق قال مولانا الصادق رحمه الله لما تقر بان نقيض اجزاء الحقيقة يستلزم عين الآخر فلا مجال لقول من منع الاستلزام مستندا بان كونه غير ناقص لا يتحقق في السادى بل قد يكون زائدا لان هذا المنع من

قوله التبريد وقصور النظر اذ دعوى الاستلزام على تقدير كون المثال المذكور حقيقة وكون كل جزء من اجزاء الحقيقة مستلزم للنقيض الآخر وكون نقيض كل جزء من اجزائها مستلزم لعين الآخر وبعد تسليم ذلك لا مجال للمتنوع المذكور كذا الحال في قوله وايضا يلزم ان يستلزم كونه غير زائد كونه ناقصا انتهى **ثم** قوله بل حتى الخ اى ما ثبت من الامثلة المركبة من اكثر من جزئين ففى الحقيقة لحدتها محلية والاخرى منفصلة اقيمت مقام محلية اخرى هي نقيض تلك المحلية كما بينه الشارح رحمه الله في الجزء الثانى اعنى المنفصلة القائلة اما ان يكون هذا العدد زائدا عليه اذ ناقصته لاشك انها مانعة الجمع لجواز الخلو بين جزئيهما بان لا يكون زائدا عليه ولا ناقصا عنه بل يكون مساويا له ولا انفصال حقيقيا بينهما وبين الجزء الاول اعنى المحلية القائلة ان هذا العدد مساوٍ لذلك العدد لجواز ارتفاعهما صدق المحلية فان الانفصال المانع من الجمع يصدق لو ارتفع جزءه لجواز الخلو بين جزئى المنفصلة المانعة الجمع

فانه حكم فيها بان هذا الجميع لا يجمع على عدد واحد ولا يخلو العدد عن واحد منها وفيه نظر لان عين احدى اجزاء الحقيقة يستلزم نقيض الآخر لا متنوع الجمع وبالعكس لا متنوع الخلو فلو تركيب الحقيقة من ثلاثة اجزاء فصاعدا يلزم جواز الجمع والخلو وهذا خلف لانه في المثال المذكور وهو قولنا العدد اما زائد او ناقص او مساوٍ يلزم ان يستلزم كونه زائدا كونه غير ناقص ويستلزم كونه غير ناقص كونه مساويا وينتج من هذا ان يستلزم كونه زائدا كونه مساويا وقد كان بينهما منع الجمع لكون المنفصلة حقيقة هذا خلف وايضا يلزم ان يستلزم كونه غير زائد كونه ناقصا ويستلزم كونه ناقصا كونه غير مساوٍ فينتج من هذا ان يستلزم كونه غير زائد كونه غير مساوٍ وقد كان بينهما منع الخلو ايضا لكون المنفصلة حقيقة هذا خلف بل الحق ان الحقيقة قد تتركب من محلية ومنفصلة بقولنا العدد اما ان يكون مساويا

بقولنا الانسان اما شجرة او حجر فانه قضية صادقة مع كذب جزئيهما قلنا لان سلم ان الجزء الثانى منفصلة مانعة الجمع بل هي منفصلة مانعة الخلو كيف لا و مرجع المنفصلة ذات الاجزاء الثلاثة الى قولنا اما ان يكون هذا العدد مساويا لذات العدد او لا يكون فان لم يكن فهو اما زائد عليه او ناقص عنه فهذا منفصلة مانعة الخلو متساوية لنقيض المحلية اقيمت مكانه فظن ان تركيبها من اكثر من جزئين وفى التحقيق ليس كذلك بل مركبة من محلية ومساوٍ لنقيضها ومنه المنفصلة مانعة الخلو لا تصدق عن كاذبين فان صدقت المحلية كذبت هذه المنفصلة لكذب جزئيهما وان كذبت كذبت ضرورة صدق احد جزئيهما ومنه من ظن انها مركبة من منفصلتين وحاصلها اما ان يكون العدد مساويا او غير مساوٍ واما ان يكون غير مساوٍ زائدا او ناقصا ولا يخفى على ذى لب فساد هـ محمد صادق رحمه الله تعالى **ثم** قوله ومنفصلة الخ قال مولانا نورى تلك المنفصلة كانت في الاصل ايضا محلية وهي قولنا او غير مساوٍ ولكن لما كانت هذه المحلية في قوة المنفصلة وهو قولنا (مـ ٣٠ بـ)

ربقيه مكن غير المساوي اما زائد او ناقص قال الشارح رحمه الله عليه انها منفصلة حاصل الكلام الذي تقرهنا الشارح حقيقة هو ان القضية المنفصلة التي تركبت بحسب الظاهر من ثلاثة اجزاء في الاصل مركبة من حليتين احداهما المقدم وهو قولنا العدد مساو والاخرى التالي وهو قولنا العدد غير مساو والحلية الثانية في قوة المنفصلة اذ العدد الغير المساوي في قوة قولنا العدد الغير المساوي اما زائد او ناقص فلما كانت الحلية التي وقعت تاليا في قوة المنفصلة اقيمت تلك المنفصلة مقامها وقيل العن اما مساو او زائد او ناقص فظن لذلك انها مركبة من ثلاثة اجزاء والا فلي مركبة من حليتين ثانيتهما منفصلة بل قوة فلي تكن مركبة من اكثر من جزئين انتهى ١٢ لله اقيمت مقام حلية اخرى هي نقيض تلك الحلية ١٢

(صفرين) لله لان العدد الغير المساوي

محموف في الزائد والناقص ١٢ لله

القاتلة بان العدد الغير المساوي زائد

او ناقص ١٢ لله قوله وكذا امانعة

المخلو الخ اي انها ايضا تركب اكثر

من جزئين لكن الحق ما ذهب اليه بعض

ومتهم صاحب السلم من جواز كل من

مانعة الجميع والمخلو من اجزاء فوق

اثنين وهو المذكور في بعض النسخ

لهذه الشرح فانه قد وقع في بعض

النسخ بخلاف مانعة الجمع ومانعة

المخلو انها قد تتركبان من ثلاثة اجزاء

انتهى قال السيد السند واما مانعة

الجمع ومانعة المخلو فكلوا اما ان يكون

هذا الشيء شجرة او حجرا او حيوانا واما

ان يكون هذا الشيء لا حجرا ولا شجرة

ولا حيوانا فانهما تتركبان من جزئين

او اكثر مطلقا سواء اعتبر بين كل جزئين

انفصال او لا لان منشأ الفساد كما

عرفت انما يتحقق بمنع المخلو والجمع

بين كل جزئين وحق انتهى انتهى هكذا

قال مولانا نور في الحاشية ١٢ سيد

محمد حسين البخاري الجيلا وهى لله

قوله ولياها الخ اي بيان مانعة

الجمع جواز او مانعة المخلو منعاً في

تركيب كل منهما من ثلاثة اجزاء فاصل

الطول الخ كما ذكرنا منها ١٢ لله قوله

لذلك العدد اوزايد اعليه او ناقصا عنه والجزء الثاني اعني قوله

اوزايد اعليه او ناقصا عنه منفصلة والجزء الاول حلية واصلم

هذا العدد اما ان يكون مساويا لذلك العدد او غير مساو له لكن اذا

لو يكن مساويا له كان زائدا عليه او ناقصا عنه فلما كانت هذه

المنفصلة في قوة تلك الحلية اقيمت مقامها فيظن انها مركبة

من ثلاثة اجزاء ولكنها بالحق حقيقة مركبة من الحلية والمنفصلة

كما عرفت فلا يتركب الحقيقية الا من جزئين وكذا امانعة المخلو

بخلاف مانعة الجمع فانها قد تتركب من ثلاثة اجزاء فصاعدا و

لبيا نها طول لا يليق بهذا المختصر فليطلب في المطولات قال

التناقض وهو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي

لذاته ان تكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كات

وزيد ليس بكاتب اقول من الاصطلاحات المنطقية المذكورة

التناقض وهو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب بحيث

لذاته ان تكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كات

وزيد ليس بكاتب اقول من الاصطلاحات المنطقية المذكورة

التناقض وهو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب بحيث

لذاته ان تكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كات

التناقض هو الظاهر ان ما هو من الاصطلاحات هو التناقض دون المعنى المصدى يدل على ذلك عدم كون ساوا الاصطلاحات من

المعاني المصدريه وكان المقصود من المعنى المصدى بناء على ان خفاء المشتقات انما هي لحقاء مبادئ اشتقاقها وانما قدم التناقض على

العكس بتوقف بعض بيانها على معرفة كلياتها بطريق الخلف وهو فهم نقيض العكس الى الاصل لينتج محاك وبيانها بطريق العكس هو

ان يعكس نقيض العكس ليلزم ما يتا في الاصل ١٢ صادقيه لله قوله وهو اختلاف القضيتين الخ فان قيل قد يجري التناقض بين للقرات

ايضا بناء على ان نقيض كل شيء رده ففقيض زيد لا زيد قطعا فلا يكون التعريف جامعا قلت ان المراد ههنا تناقض القضايا لان

المقصود بيان احكامها والتعريف باعتبارها لا مطلقا وقيل في الجواب فرق بين التناقض والتناقض بان الصدق والحمل (م ٣٢ بر)

بقية مضمّن مقبّر في التناقض فيكون اخص من التناقض لانه لا يثبت فيه الصدق والمحل فيكون اعم غاية ما في الباب ان التقيضي يجري في المقولات والقضايا بخلاف التناقض لانه لا يجري الا في القضايا ١٢

له قوله لذاته الخ اي نفس ذلك الاختلاف من غير مدخلة واسطة وخصوصية مادة **له قوله** بين غير قضيتين الخ لان الاختلاف الواقع بالاجاب والسلب بين غير قضيتين كالانسان والانسان وان كان اليعقبي تناقضا ولذا اقالوا في مباحث السبب تقيضا للتساوي بين متساويان الى غير ذلك الا ان المعبر المستعمل في العلوم هو التناقض بين القضيتين لانه لا يتعلق من غير بعد به التناقض بين المقودين بل جل غرضهم هو التناقض بين القضايا حيث صار قياس الخلف المتوفى على معرفة عدة في اثبات

المطالب في الساج الاقيسة فلا جرم

اخص نظرهم بهذا فهو في تعريفهم

اياء على ذلك كذا في شرح المطالع ١٢

مولوي اورد على **له قوله** بالانفصال

والانفصال الخ بان يكون احدهما منفصلة والاخرى متصلة اعم من

ان يكونا موجبتين او سالبتين كقولنا

اذا كان العدد زوجا لم يكن فردا والعلة

امانج او فرد **له قوله** بالكلية

والجزئية الخ بان يكون احدهما كلية

والاخرى جزئية كقولنا كل انسان

حيوان وبعض الانسان حيوان ١٢

له قوله في كل انسان حيوان بعض الانسان

حيوان **له قوله** بالحصو والاهمال

الخ بان يكون احدهما محصورة والاخرى

مهملة كقولنا كل انسان كاتب والانسان

كاتب **له قوله** بالعدل والتحصيل

الخ قال مولانا الصادق (ع) والمولانا

كون حرف السلب جزء من الحصول كقولنا

الجماد والجماد وتسمى معدلة الحصول

او من الموضوع وتسمى معدلة الموضوع

كقولنا اللاجى جهاد او منها وما تسمى

معدولة الطرفين كقولنا الا لا جى لا

عالم والتحصيل ان لا يكون حرف السلب

جزءا من شئ من الطرفين كقولنا زيد

كاتب وزيد ليس بكاتب ١٢

له قوله وغير ذلك الخ بان تكون احدهما كلية

والاخرى شريطة او احدهما لزومية والاخرى اتفاقية

او احدهما مانعة الجمع والاخرى مانعة التفاد او احدهما عادية والاخرى اتفاقية ١٢

له قوله لذاته الخ قال مولانا تاج الدين على الحاجة

على السلم خرج به الاختلاف الواقع بين القضيتين بحيث لا يقتضى صدق كل منهما لذاته كذب الاخرى وبالعكس بل انما يقتضى ذلك بخصوص المادة

كقولنا كل انسان مقبّر ولا شئ من الانسان بضاحك او بواسطة استلزام كل واحد من التقيضين لتقيض الاخرى لا بحسب نفس الصدق

والكذب كقولنا زيد انسان وزيد ليس بناطق وقس على ما يندرج في الاختلاف في الملوحة والسالبة الجزئيتين والكليتين من ههنا

علم ان الضمير في قوله لذاته راجع الى الصدق لانه صفة لاقتضاء فالضمير انما يرجع الى المقضي الذي هو الصدق واما دلالة

الاختلاف كما زعمه بعض الشارحين حيث قال اي يقتضى لذات الاختلاف قاسدا قطعا كيف والقول بكون المقضي هو الصدق وثبوت

الاقتضاء لذات الاختلاف ضعيف جدا انتهى ١٢

يقتضى لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة كقولنا

زيد كاتب وزيد ليس بكاتب فان هاتين القضيتين اختلفا بالاجاب

والسلب اختلفا فيقتضى لذاته ان يكون احدهما صادقة و

الاخرى كاذبة على حسب الواقع وقوله اختلاف جنس شامل

للاختلاف الواقع بين قضيتين ومفردين ومفرد وقضية وقوله

قضيتين يخرج الاختلاف الواقع بين غير قضيتين وقوله بالاجاب

والسلب يخرج الاختلاف الواقع بالانفصال والانفصال الاختلاف

بالكلية والجزئية والاختلاف بالحصو والاهمال والاختلاف با

العدل والتحصيل وغير ذلك وقوله بحيث يقتضى الخ يخرج

الاختلاف بالاجاب والسلب لكن لا بحيث يقتضى صدق احدهما

كذب الاخرى نحو زيد ساكن وزيد ليس بمحمول لا هما صادقتان

وقوله لذاته يخرج الاختلاف بالاجاب والسلب بحيث يقتضى

كاتب وزيد ليس بكاتب ١٢

له قوله وغير ذلك الخ بان تكون احدهما كلية

والاخرى شريطة او احدهما لزومية والاخرى اتفاقية

او احدهما مانعة الجمع والاخرى مانعة التفاد او احدهما عادية والاخرى اتفاقية ١٢

له قوله لذاته الخ قال مولانا تاج الدين على الحاجة

على السلم خرج به الاختلاف الواقع بين القضيتين بحيث لا يقتضى صدق كل منهما لذاته كذب الاخرى وبالعكس بل انما يقتضى ذلك بخصوص المادة

كقولنا كل انسان مقبّر ولا شئ من الانسان بضاحك او بواسطة استلزام كل واحد من التقيضين لتقيض الاخرى لا بحسب نفس الصدق

والكذب كقولنا زيد انسان وزيد ليس بناطق وقس على ما يندرج في الاختلاف في الملوحة والسالبة الجزئيتين والكليتين من ههنا

علم ان الضمير في قوله لذاته راجع الى الصدق لانه صفة لاقتضاء فالضمير انما يرجع الى المقضي الذي هو الصدق واما دلالة

الاختلاف كما زعمه بعض الشارحين حيث قال اي يقتضى لذات الاختلاف قاسدا قطعا كيف والقول بكون المقضي هو الصدق وثبوت

الاقتضاء لذات الاختلاف ضعيف جدا انتهى ١٢

له قوله لا لذات ذلك الزيد بواسطة كايجاب قضية وسلب لازمها المساوي كما في المثال المذكور في الشرح **له قوله** بل بواسطة الزيد لان قولنا زيدا على تلك الوسطة اما هي كون الثانية مساوية لتقيض الاولى كما بيته بقوله لان قولنا زيدا ليس بناطق الزيد فان قولنا زيدا ليس بناطق مساو لتقيض قولنا زيدا انسان لان تقيضه زيد ليس بانسان وهو يساوي قولنا زيدا ليس بناطق واما كون الثانية تقيضا لما يساوي الاول فان زيد انسان يساويه زيد بناطق وزيد ليس بناطق تقيض زيد بناطق وقد كان مساويا لزيد انسان فيوجب الاختلاف بتلك الوسطة كالذاته انتهى **له قوله** في ثمانى وحدات الى معنى شرط لتحقق التناقض في الخصوصيتين ثمانى وحدات قال الشيخ في الحكمة العلائية وشرطها في صورت اين خلاف انت كنه بايد كه معنى موضوع ومحمول و

صدق احدهما كذب الاخرى لكن لا لذات ذلك الاختلاف
نحو زيد انسان وزيد ليس بناطق فان الاختلاف بين هاتين
القضيتين انما يقتضى ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة
لكن لا لذاته بل بواسطة ان قولنا زيدا ليس بناطق في قوة
قولنا زيدا ليس بانسان او لان قولنا زيدا انسان في قوة قولنا زيدا
ناطق فيكون ذلك بواسطة لا لذاته قال ولا يتحقق ذلك
في الخصوصيتين الا بعد اتفاقهما في الموضوع والمحمول والزمان و
المكان والاضافة والقوة والفعل والجزء والكل والشرط و
نقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا كل انسان
حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة الكلية انما
هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شئ من الانسان مجنون وبعض
الانسان حيوان اقول القضيتان اللتان بينهما يقع التناقض لا يخلو
 من ان تكونا خصوصيتين او محصورتين او محملتين فان كانتا خصوصيتين
 فلا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اتفاقهما في ثمانى وحدات

مقدم وتالى يكي بود والا هره واحره
 يكديگور لتقيض نبودا انتهى ومن ههنا
 علم ان الموضوع والمحمول مثلا ان
 اتحد القطارا خلفا معنى لا يتحقق
 التناقض فذا ر اتحاد الوحدات ليست
 على اتحاد اللفظ فقط بل على اتحاد
 المعنى ايضا قال مولانا الصادق رح
 في شرح قوله في ثمانى وحدات الز
 ان كل ما يمكن ان يتحقق من الوحدات
 الثمانية يجب ان يتحقق التناقض
 لا بمعنى انه لا بد من تحقق في كل
 مادة ولا بمعنى انها كافية في تحقق
 التناقض كيف ولا بد في تحققه
 من اختلاف الجهات ايضا والذين هب
 عليك ان عبارة المصنف ر د هي
 قوله فلا يتحقق في الخصوصيتين
 الا بعد اتفاقهما في الوحدات الثمانية
 فلا وجه لتخصيص الشارح هذا الشرط
 ههنا بالخصوصيتين وهما ينبغي ان يعلم
 ان ما ذكره المصنف من اشتراط
 الوحدات الثمانى انما هو مذهب
 القدماء واعترض عليه المتأخرون
 بان المقصود ان كان هو التفصيل فلا
 يفحص الوحدات في الثمانية بل لا
 بد من وحدات اخر كوحدة المفعول
 به والمفعول له والمفعول معه و
 الآلة والتمييز والحال الى غير ذلك
 من المتعلقة وان كان هذا الاحتكاما

يورد الباقي الى هذه الفانية فرد الجميع الى الوجدتين او لهما وحدة الموضوع والمحمول فان وحدة الشرط والكل والجزء
 مندرج تحت وحدة الموضوع والباقي تحت وحدة المحمول كذا قيل والاولى عدم التعيين بان يقال باقى الوحدات مندرج
 تحت هاتين الوجدتين كالا يخفى ومنهم من ردها الى ثلث وحدات وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة الزمان ادرج
 الباقي في وحدة الموضوع والمحمول على قياس ما مر ونقل هذا في شرح القسطاس وشرح المطالع عن الفارابي والنقل للجميع

له قوله وحدة الموضوع الخ قال مولانا عبد الحكيم السالك في حاشية على شرح الشفعية قال وحدة الموضوع لم يقبل وحدة المحكوم عليه لان المصنف لم يبين تناقض الشرطيات بل وحدة الزمان الى اى زمان النسبة لا زمان صدور الحكم عن الحاكم بالوقوع او الالاقع فان قولنا زيد نائلا وزيد ليس بنائلا متناقضان سواء كان الحكم بهما في زمان واحد او في زمانين وكذا الحال في وحدة المكان ١٢ صادق له اي كون النسبة فيهما مقيدة

الاولى وحدة الموضوع لانهما لو اختلفتا في هذه الوحدة لم

تتناقضا نحو زيد قائم وعمر ليس بقائم والثانية وحدة المحول

بجواز صدقهما وكذا فيما مضى ١٣

اذ لو اختلفتا فيهما لم تناقضا نحو زيد كاتب وزيد ليس بشاعر و

الثالثة وحدة الزمان اذ لو اختلفتا فيهما لم تناقضا نحو زيد قائم

ليلا وزيد ليس بقائم نهارا والرابعة وحدة المكان لانهما

عند اختلافهما فيهما لم تناقضا نحو زيد قائم في الدار وزيد

ليس بقائم في السوق والخامسة وحدة الاضافة لانهما لو

اختلفتا فيهما لم تناقضا نحو زيد اب لعمر وزيد ليس باب لكر

والسادسة وحدة القوة والفعل لانهما لو اختلفتا فيهما بان

يكون النسبة في احدهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل لم تناقضا

نحو الخمر في الدن مسكرا بالقوة والخمر في الدن ليس بمسكرا

اي بالفعل والسابعة وحدة الكل والجزء لانهما لو اختلفتا

في الكل والجزء لم يتحقق التناقض نحو الزنجى اسوداي بعضه

والزنجى ليس باسوداي كله والثامنة وحدة الشرط لعدم

تحقق التناقض بين القضيتين عند اختلاف الشرط لقولنا

له قوله اي بعضه الخ وهو وحدة وشعور ١٤ السيد محمد حسين

عينه فليس باسوداي ١٥ قوله وحدة الشرط الخ معناه اذا اعتبر من احدهما قيد لا بد ان يعتبر ذلك في الاخرى

كذا قال مولانا عبد الحكيم السالك في رحمه الله تعالى له قوله اختلاف الشرط الخ اهم من ان يكون الشرط مذكورا في كليهما

كما في المثال المذكور في الشرح او في احدهما دون الاخرى نحو الانسان كاتب بشرط آلات الكتابة والانسان ليس بكاتب

بالقوة والفعل ١٦ له قوله نحو الخ

في الدن الخ قال مولانا الصادق رح

لا بد من حمل اللام على العهد حتى

تكون القضية محصورة ولا يخرج

عما نحن فيه وكذا الحال في مثال

الاختلاف في الكل والجزء و

الاختلاف في الشرط ولا يبعد

ان يقال المقص تمثيل مجرود

الاختلاف فيهما وان كان الاولى

التمثيل بالخصوصيات انتهى ١٧

له قوله اي بالقوة الخ قال

مولانا عبد الحكيم اراد بالقوة

عدم الحصول في الزمان الحال

مع امكانه له وبالفعل الحصول

في الحال انتهى ١٨ له قوله لو

اختلفتا الخ وكذا لو اختلفتا في

الجزء بان يكون الحكم في احدهما

على الجزء والاخرى على جزء آخر

نحو الزنجى اسوداي بعضه و

الزنجى ليس باسوداي بعضه ١٩

له قوله والجزء الخ لا يخفى

عليك انه لا يتحقق تحقق

التناقض مجرود الاتحاد في الجزء

بل لا بد من الاتحاد في خصوص

الجزء بان يكون الموضوع في

الايجاب هو الجزء الذي كان

موضوعا في السلب بعينه و

بيان الشارح قاصر عنه والبيان

الوافي ان يقال لانهما اذا اختلفتا

في الكل والجزء او في الجزء لـ

يتحقق التناقض بينهما ٢٠ صادق له

له قوله بشرط كونه ابيض الخ فان البياض لكونه ساطعا يفرق الروح الباصرة فلا بد له ان يجتمع اجزائه ^{ثلاث} ثلث

كما يكون له في لون اسود واخضر

بل من شان البياض وسطوعه

بل من شان كل نور وضياء تفرق

الروح الباصرة وتبديدها ولذا

يضعف البصر بزيادة الاشياء

البين الصافية والاصوات

الاوارق ١٢ مولوى النور على

له قوله انما هي الموجبة الجزئية

الخ قال مولانا نور وقد اورد

على المحصر المذكور في القاعدة الاولى

وهي قوله فتقيض الموجبة الكلية

انما هي السالبة الجزئية بان

تقيض الموجبة التي انعم موضوعها

في فرد واحد مثل كل واجب

بالذات قديم بالذات وكل

مورد القسم الى القصور والقصود

علم سلبية محملة لا سلبية جزئية

وهي قولنا ليس الواجب بالذات

بقديم بالذات وليس مورد

القسم الى التصور والتصديق

يعلم فكيف يستقيم المحصر وعلى

المحصر في القاعدة الثانية وهي

قوله تقيض السالبة الكلية انما

هي الموجبة الجزئية بان تقيض

السالبة التي انعم موضوعها

في فرد واحد موجبة محملة لا

جزئية فان تقيض قولنا لا شيء

من الواجب بالذات بقديم

بالذات هو قولنا الواجب بالذات

قديم بالذات وقد يجاب تارة

بان المقصود بيان تقاض القضايا

المتعارفة المستعلة في العلوم وامر ان النقص ليست كذلك وتارة بان المراد من الجزئية الحقيقة وما في حكمها من المهملات

وحق الجواب ان لفظة بعض لا تقتضي الا افراد الحقيقة ولا المقدرة بل تحقق الافراد في الجملة وحيث لا تساوق المهملات ١٢

الجسم مفراق للبصر اى بشرط كونه ابيض والجسم ليس بمفراق

للبصر اى بشرط كونه اسود واذا عرفت هذا فنقول ان ^{القياس} التقيضيتين

اذا كانت احدهما موجبة كلية ينبغي ان تكون الاخرى سالبة

جزئية واذا كانت سالبة كلية ينبغي ان تكون الاخرى موجبة

جزئية فتقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا

كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة

الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شيء من

الانسان بحیوان وبعض الانسان حيوان وبقيية هذا

وكيفيته سياق في المحصورات والحق ان ايراد المصنف ^{في القرنين ١٢}

هذا اى قوله وتقيض الموجبة الكلية الخ ههنا ليس في

موضعه وانما موضعه بعد تحقيق المحصورات قال

المحصورتان لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد احتلا فهما

في الكلية والجزئية لان الكليتين قد تكذبان كقولنا كل

انسان كاتب لا شيء من الانسان بكاتب والجزئيتين قد تصدقان

كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب

المتعارفة المستعلة في العلوم وامر ان النقص ليست كذلك وتارة بان المراد من الجزئية الحقيقة وما في حكمها من المهملات

وحق الجواب ان لفظة بعض لا تقتضي الا افراد الحقيقة ولا المقدرة بل تحقق الافراد في الجملة وحيث لا تساوق المهملات ١٢

له قوله قد تكذب بان الخاى حيث كان الموضوع اعم من المحمول نحوكل حيوان انسان ولا شئ من الحيوان بانسان فان ثبوت
الاتسانية لكل فرد من افراد الحيوان ممنوع والا لصار الانسان مساويا للحيوان او اعم منه وسلبها منه ايضا كذلك والا
ليريق الحيوان اعم بل ميانا وحس عليه صدق الجزئيتين في الصورة المذكورة في مثل قولنا بعض الحيوان انسان و

بعضه ليس انسانا محمد ليس

له قوله فحكمها حكم

المحصولتين الجزئيتين ان كل

ما هو شرط التناقض بين

المحصولتين من الاتفاق في

الوحدات الثماني والاختلاف

في الكمية هو شرط التناقض

بين المهملتين بان قالوا انهما

بالكية والاخرى بالجزئية

واما يدون التاويل فالتاويل

بينهما ولا يبعد ان يكون المعنى

كما ان نقيض المحصورة الجزئية

المحصورة الكلية كذلك نقيض

المهملة المحصورة الكلية من

حيث انها في قوة الجزئية ١٢

من الصلوق رحمه الله عليه

قوله في قوة الجزئيات الخ

من حيث ان الحكم في كل

منها على الافراد بلا تعيين فهو

ان الجزئية ذكر فيها سور

بمخلاف المهملة لانها

لم يذكر فيها سور ١٢

له قوله العكس وفي العكس

المستوى والعكس المستقيم

قال مولانا عبد الحكيم وانما

سمى مستويا لاستوائه و

مواافته مع الاصل في

الطرفين بخلاف عكس النقيض

يقال استوى الملام والحشة

السيد محمد حنين البخاري

له قوله ان يصير الموضوع

الخ قال الحق الدواني في

حاشية على حاشية السيد

السند على شرح التسمية للعكس المستوي معينان احدهما المعنى المصدري وهو تبديل الطرفين اي الموضوع و

المحمول في الحلية والمقدم والثاني في الشرطية وثانيهما القضية الحاصلة بعد هذا التبديل وكل من هذين

المعنيين اصطلاحا حتى انتهى ٢ ٤ ٦ ٨ ١٠ ١٢

اقول ان كانت القضيتان المتناقضتان محصوتين لا يتحقق

التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية بان تكون احدهما

كلية والاخرى جزئية وهذا انما يكون بعد اتفاقهما في الوحدات

المذكورة واول قبل بعد قوله في الكلية والجزئية قوله ايضا لكان

اولى ليكون اشارة اليه اعني بعد اتفاقهما في الوحدة المذكورة

وانما قلنا انه لم يتحقق التناقض في المحصولتين الا بعد اختلافهما

في الكلية والجزئية لان الكليتين قد تكذب بان نحوكل انسان كاتب

ولا شئ من الانسان بكاتب والجزئيتين قد تصدقان كقولنا

بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب فنقيض الكلية

الجزئية لا الكلية وبالعكس اعني نقيض الجزئية الكلية لا الجزئية و

ان كانت القضيتان محصوتين فحكمهما حكم المحصولتين لان المهملات

من المحصورات في الحقيقة من حيث انها في قوة الجزئيات قال العكس

هو ان يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب لايجاب

والتصديق والتكذيب بحال **اقول** من تلك الاصطلاحات المنطقية

المذكورة العكس هو عبارة عن ان يصير الموضوع في القضية محمولا و

المحمول موضوعا المستوي والعكس المستقيم الخ

بشرط ان يبادر ١٢ يكون في الجزئية او ثانيا

السند على شرح التسمية للعكس المستوي معينان احدهما المعنى المصدري وهو تبديل الطرفين اي الموضوع و

المحمول في الحلية والمقدم والثاني في الشرطية وثانيهما القضية الحاصلة بعد هذا التبديل وكل من هذين

المعنيين اصطلاحا حتى انتهى ٢ ٤ ٦ ٨ ١٠ ١٢

له قوله لان ما هو الموضوع الخ وذلك ان الموضوع ذات والمحمول وصف والعكس لا يصح الامر بالعكس بل محمول
العكس وصف الموضوع و

موضوعه ذات المحمول

بخلاف ما لو قيل العكس

هو جعل الجزء الاول لقائه

لا يرد عليه هذا السؤال

كما لا يخفى ^{١٢} السيد محمد حسين

النجاشي الجيلاوهي مخفر

الله له ولوالديه ^{١٣}

قوله عكس الشرويات

الخ لان طرفيها لا يسميان

بالموضوع والمحمول الا

ان يقال ان يخرج عكس

الشرويات لا يضربنا لان

المصنف ^{١٤} انما بين في

كتابه عكس الحملات

لا الشرويات فيكون للموا

عكس الحملات ^{١٥}

قوله لا فهو الخ ^{١٦}

تتبعوا القضايا المستقلة

في العلوم فلم يجدوا

اكثرها بعد التبديل

المذكور صادقة لازمة

لا اصل الا موافقة له

في الايجاب والسلب و

انما قال في الاكثر

لانهم قد وجدوا القضايا

القليلة صادقة لازمة

لا اصل مع كونها مخالفة

له ايضا كما في قولنا كل

انسان حيوان فانه كما

يصدق بعد التبديل

بعض الحيوان انسان

بعض الحيوان انسان

بعض الحيوان انسان

بعض الحيوان انسان

بعض الحيوان انسان

بعض الحيوان انسان

بعض الحيوان انسان

بعض الحيوان انسان

بعض الحيوان انسان

المحمول موضوعا مع بقاء الكيف اي الايجاب والسلب اي ان كان

الاصل موجبا كان العكس موجبا وان كان سالبا كان العكس

ايضا كذلك ومع بقاء الصدق والكذب اي ان كان الاصل

صادقا باق وجه كان العكس ايضا كذلك وان كان كاذبا كان

العكس ايضا كذلك كما اذا اردنا ان نعكس قولنا كل انسان

حيوان جعلنا الجزء الاول ثانيًا والثاني اولًا وقلنا بعض الحيوان

انسان واذا اردنا ان نعكس قولنا لا شيء من الحجر بانسان

قلنا لا شيء من الانسان بحجر ولو قال المصنف العكس هو

جعل الجزء الاول من القضية ثانيًا والجزء الثاني اولًا وكان

اصوب لان ما هو الموضوع لا يصير محمولا وما هو المحمول

لا يصير موضوعا اصلا ولئن سلمنا ذلك لكن يخرج عن

التعريف عكس الشرويات وانما اعتبر بقاء السلب و

الايجاب لانهم تتبعوا القضايا فلم يجدوها في

الاكثر بعد جعل المذكور صادقة لازمة لا اصل

الا موافقة لها في السلب والايجاب وانما اعتبر

يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ايضا لانه لما كان الموافقة لا اصل امرا مطروحا اعتبره ^{١٧}

بعض الحيوان ليس بانسان ايضا لانه لما كان الموافقة لا اصل امرا مطروحا اعتبره ^{١٨}

بعض الحيوان ليس بانسان ايضا لانه لما كان الموافقة لا اصل امرا مطروحا اعتبره ^{١٩}

بعض الحيوان ليس بانسان ايضا لانه لما كان الموافقة لا اصل امرا مطروحا اعتبره ^{٢٠}

بعض الحيوان ليس بانسان ايضا لانه لما كان الموافقة لا اصل امرا مطروحا اعتبره ^{٢١}

بعض الحيوان ليس بانسان ايضا لانه لما كان الموافقة لا اصل امرا مطروحا اعتبره ^{٢٢}

بعض الحيوان ليس بانسان ايضا لانه لما كان الموافقة لا اصل امرا مطروحا اعتبره ^{٢٣}

بعض الحيوان ليس بانسان ايضا لانه لما كان الموافقة لا اصل امرا مطروحا اعتبره ^{٢٤}

بعض الحيوان ليس بانسان ايضا لانه لما كان الموافقة لا اصل امرا مطروحا اعتبره ^{٢٥}

له قوله بقاء الصدق الخ اي يكون الصدق في الاصل والعكس باقيا كما كان ولا يتبدلان في الصدق بمعنى انه لو فرض
الاصل صادقا يلزم منه صدق عكسه لذاته مع قطع النظر عن خصوصية المواد ولا يجب ان يكونا صادقين في الواقع
له قوله مستحيل الخ قال مولانا الصادق رحم وذلك لا يستلزم انه انفكاك الازم عن الملزوم فيلزم ان لا يكون
اللازم لازما والملزوم

ملزوما بناء على ما عرفت
من ان لازم الشيء ما يمتنع
انفكاكه والقول اللازم ما
مساو للملزوم اذ امر منه
مطلقا وصدق احدا المتساويين
بدون الآخر وكذا صدق
الاخص بدون الاعم مجال
انتهى **له قوله** خطأ فاحشا
الزهكدا قال السيد المحرر
لكن العلامة التفنناني اول
هذه العبارة في شرحه و
قال معناها ان يكون مجموع
التصديق والتكذيب بحاله
لان كلا منهما يكون بحاله
والمواد يكون المجموع بحاله
كون التصديق بحاله
اطلاقا لفظ على احد احتمالاته
على التعيين انتهى **له قوله**
لا يلزم ان تنعكس
كلية الخ وكون كل ناطق
انسان عكسا لقولنا كل انسان
ناطق ممنوع لان العكس ما
يكون لازما بالنظر الى نفس
التبديل ومصادق قيام
الدليل مع قطع النظر عن
خصوصية المادة **له قوله**
الميزان بزيادة من العاشية
المنهية **له قوله** يلزم
ان تنعكس جزئية الخ قال
مولانا الصادق رحم ونفقق
ذلك بمثل كل واجب بالذات
قديم بالذات وكل واجب لذاته

بقاء الصدق لان العكس لازم للقضية فلو فرض صدقها بدون
صدق العكس لزوم صدق الملزوم بدون صدق اللازم
وصدق الملزوم بدون صدق اللازم مستحيل ولو يعتبر
بقاء الكذب لانه لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم
فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه وهو
قولنا بعض الانسان حيوان فعلى هذا قول للمصنف والتكذيب
لا يكون الخطأ فاحشا قال مجاوذا عن الحد الكلية الموجبة الكلية لا تنعكس
كلية اذ تصدق كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان
انسان بل تنعكس جزئية لانا اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق
قولنا بعض الحيوان انسان فانا نجد الموضوع شيئا موصوفا بالانسان
والحيوان فيكون بعض الحيوان انسانا **قول القضية** التي
تكون موجبة كلية لا يلزم ان تنعكس كلية بل يلزم ان
تنعكس جزئية اما عدم انعكاسها كلية فلكلما ينتقض
بمادة يكون المحمول فيها اعم من الموضوع وعند الانعكاس
يلزم صدق الاخص على كل افراد الاعم وهو محال مثلا يصدق قولنا

هو الله تعالى وكل مورد القسمة الى القصور والتصديق علم وبعض التزم انسان فان الاول يتعكس الى الموجبة الكلية
والثاني الى الشخصية والثالث الى الموجبة الطبيعية والرابع الى السالبة الكلية والجواب بعد صحة الحمل اي حمل
الجوهر الحقيقي وصدق الاصل في البعض وكذا بالعكس في البعض ان الكلام في القضايا المتعارفة في العلوم انتهى **له قوله**

له قوله محال الحكمة لو صدق الاخص على جميع افراد الاعمر وقد كان الامر صادقا على جميع افراده يلزم ان يكون الاغم والافص
متساويين هذا خلف ١٢ له قوله فيكون بعض الحيوان انسانا الخ قل مولانا الورع وذلك لانه اذا صدق كل انسان
حيوان فلا يغلو حينئذ امان يصدق كل حيوان انسان او بعض الحيوان انسان فان منعهم الاول فلا مجال لمنع الثاني وهو المطلوب
لكنه لان نقض الموجبة الجزئية

السالبة الكلية ١٣ له لان

السلب الكلي لا يتحقق الا بين

المتباينين ١٤ له قوله او

يعم ذلك النقيض الخ عطف

على قوله فيلزم المناقاة الخ

وهذا الطريق يسمى طريق الخلف

وتقر به ان يقال العكس صليق

على تقدير صدق الاصل و

الا لصدق نقيضه وهو مع

الاصل ينتج محالا فيكون العكس

صادقا اعلم ان طريق الافتراض

الناجوي في الوجبات و

السوالب المركبة دون السوالب

البيضة لتوقفه على وجود

الموضوع وعدم استدعاء

السالبة البسيطة وجوده

بخلاف طريق العكس الخلف

فانهما يجريان في الجميع فلهذا

كانا اولي من الاول ١٥

له قوله وهو محال الخ

لانه سلب الشيء عن نفسه

فان قيل لا تنافي محال عند

عدم الموضوع قلنا الاصل

موجبة فيقتضي وجود

الموضوع وسلب الشيء

عن نفسه عند وجوده

بالضرورة محال ١٦

له قوله تنعكس موجبة

جزئية لنقض ذلك بمثل

بعض الموجود قديم بالذات

وبعض الواجب بالذات

هو الله تعالى وبعض

موزة القسمة الى النصور والتصديق علم وبعض النوع انسان فان الاولى تنعكس الى الموجبة المصممة

والثانية الى الموجبة الشخصية والثالث والرابع الى الموجبة الطبيعية والجواب ما مر ١٧ ك ك ك

كل انسان حيوان ولا يصدق قولنا كل حيوان انسان والا يلزم

ان يصدق الانسان الذي هو الاخص على كل من الحيوان الذي

هو الاغم وهو محال واما انعكاسها جزئية فلا ناذ قلنا كل

انسان حيوان نجد شيئا موصوفا بالانسان والحيوان وهو ذات

الانسان فيكون بعض الحيوان انسانا هذا ما ذكره المصنف في

تعليق انعكاسها جزئية والاولى ان يقال فيه اذا صدق كل

انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان ولا يصد

نقيضا هو لا شيء من الحيوان بانسان فيلزم للمناقاة بين الحيوان

والانسان فيصدق لا شيء من الانسان بحيوان وقد كان

الاصل كل انسان حيوان هذا خلف او يضم ذلك النقيض

الى الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه وهو محال هكذا كل

انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان ينتج من الشكل الاول

لا شيء من الانسان بانسان وهو محال قال الموجبة الجزئية تنعكس

جزئية بهذه الوجه ايضا قول القضية الموجبة الجزئية ايضا تنعكس

موجبة جزئية كما ان القضية الموجبة الكلية تنعكس اليها الوجه ههنا

موزة القسمة الى النصور والتصديق علم وبعض النوع انسان فان الاولى تنعكس الى الموجبة المصممة

والثانية الى الموجبة الشخصية والثالث والرابع الى الموجبة الطبيعية والجواب ما مر ١٧ ك ك ك

له قوله يلزم الخ قال مولانا الصادق ^ع ونقص ذلك بمثل لا شيء من الحجر يزيد ولا شيء من من مورد القسمة الى المقصور والتصديق يعلم ولا شيء من الجزئي الحقيقي بانسان ولا شيء من الانسان بنوع فان الاول ينعكس الى السالبة التضمينية والثاني والثالث

الى السالبة الطبيعية و
الجواب ما مر انتهى ١٢
السيد محمد حسين البخاري
الجلاء وهى له قوله
لانه اذا صدق الخ و
بوجه آخر وهو ان
يقال اذا صدق سلب
المحمول عن كل افراد
الموضوع صدق سلب
الموضوع عن كل افراد
المحمول اذ لو ثبت لشي
من افراد المحمول حصل
الملاقاة بين المحمول و
الموضوع في ذلك الفرد
وقد مر ان الملاقات
تصح الموجبة الجزئية
عن الطرفين وصدق
الموجبة الجزئية عن
الطرفين يتا في السلب
الكل عن احدهما احتجى
من يكره ^{١٣} و
قوله والا لصدق
نقيضه الخ انما اقتصر
على طريق العكس الخلف
ولم يذكر الافتراض
لان الافتراض لا يجري
في السالبة الجزئية ^{١٢}
له قوله وقد كان
الخ واذا بطل العكس
بطل الاصل كان عكس
القضية لازم للقضية
ومن البين ان بطلان

كالجحة التي ذكرناها فيها فانه اذا صدق بعض الحيوان انسان ^{اشارة الى دليل الافتراض ^{١٣}}
يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان لا نجد ههنا شيئا موصوفا ^{متقلا ^{١٤}}
بالحيوان والانسان فيكون بعض الحيوان انسانا ونقول على تقدير
صدق قولنا بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان
حيوان والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الانسان بحيوان يلزم
عكسه وهو لا شيء من الحيوان بانسان وقد كان الاصل بعض
الحيوان انسان هذا خلف او نعم هذا اللازم الى الاصل حتى يلزم
سلب الشيء عن نفسه كما مر قال ^{ادعوا الى طريق الخلف ^{١٢}} والسالبة الكلية تنعكس كلية
وذلك بين بنفسه فانه اذا صدق لا شيء من الانسان بحجر
يصدق لا شيء من الحجر بانسان اقول السالبة الكلية يلزم ان تنعكس
سالبة كلية وذلك اى انعكاسها الى السالبة الكلية بين بنفسه ^{لانه}
اذا صدق لا شيء من الحجر بانسان يلزم ان يصدق لا شيء من الانسان
بحر ^{هذا طريق العكس ^{١٣}} والا لصدق نقيضه وهو بعض الانسان حجر وتنعكس الى قولنا
بعض الحجر انسان وقد كان الاصل لا شيء من الحجر بانسان هذا خلف
او نضجه اعني النقيض وهو بعض الانسان حجر الى الاصل لينجم ^{هذا طريق الخلف ^{١٣}}

اللازم بوجوب بطلان الملزوم والا يلزم ان يكون الملزوم موجودا بدون وجود اللازم وهو يستدعي انفكاك اللازم
عن الملزوم فلم يكن اللازم لازما والملزوم ملزوما هذا خلف ^{١٢} كوكب كوكب

له قول فهو انسان بالضرورة الى هذه القضية كلية ضرورية صادقة لانه حكم فيها بالضرورة النسبة مادام ذات الموضوع موجودة فيكذب السالبة الجزئية التي هي نقيضتها وان كانت ممكنة وهو المطلوب ١٢ مولوى الزور على له قوله وكل ما هو حجر فهو حجر دائما الخ اعلم ان هذه القضية دائمة كلية تكون الحكم فيها بدوام النسبة مادام ثبوت الانسانية لبعض افراد الحجر فيكذب

بعض افراد الحجر فيكذب

نقيض العكس اعني قولنا

بعض الانسان حجر حاصله

انه يلزم حينئذ سلب الشيء

عن نفسه من اجل نقيض

العكس الذي هو المنافي

للدائمة الكلية وهو قولنا

ما هو حجر فهو حجر دائما صغرى

القياس وهي قولنا بعض

الانسان حجر فيكون الصغرى

باطلة اعني نقيض العكس ١٢

له هذا المثال قد يوجد

في بعض النسخ ١٢ له قوله و

السالبة الجزئية الخ قال مولانا

الصادق رحمه الله ان عدم

العكاس السالبة الجزئية

مطلقا هو مذهب المتقدمين

واما المتأخرون فذهبوا الى

ان انعكاس السالبة الجزئية

المشروطة الخاصة بقولنا

بالضرورة او دائما ليس بعض

الكاتب ساكن الاصابع مادام

كاتب لا دائما فانه يتعكس

عند هم الى قولنا دائما ليس

بعض ساكن الاصابع بكاتب

مادام ساكن الاصابع والحق

ان المتعبر في عقد الوضع ان

كان هو الامكان فالقول

قول المتقدمين وان كان هو

الفعل كما هو ظاهر مذهب

شيخ الرئيس فالقول قول

المتأخرين والتفصيل لا يناسب

هذا المختصر ١٣ وهو قولنا

بعض الانسان ليس بحجر ١٢

له قوله ولا يصدق عكسه الخ

واذا لم يصدق الجزئية لويصدق الكلية لان السالبة الجزئية

الاعم من السالبة الكلية وكذا الاعم يستلزم كذب الاعم ١٢ له قوله في بعض المواد الخ وهي مادة البتاني كما في المثال

المذكور في الشرح او العوم من وجه نحو بعض الانسان ليس بابيض وبعض الابيض ليس بانسان ١٣ له انما سمي القياس قياسا لانه جعل

سلب الشيء عن نفسه هكذا بعض الانسان حجر ولا شيء من الحجر
بانسان ينتج من الشكل الاول بعض الانسان ليس بانسان و
هو مستحيل لصدق قولنا كل ما هو انسان فهو انسان بالضرورة
وكل ما هو حجر فهو حجر دائما قال والسالبة الجزئية لا عكس
لها لزوما لانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق
عكسه اقول السالبة الجزئية لا يلزم ان تنعكس لزوما كلياً
والا انتقض بمادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول فيصدق
سلب الاخص عن بعض الاعم ولا يصدق سلب الاعم عن بعض
الاخص لان كل اخص يستلزم الاعم فان قولنا مثل بعض الحيوان
ليس بانسان كالفرس وغيره يصدق ولا يصدق عكسه وهو
بعض الانسان ليس بحجر ان لصدق نقيضه وهو كل انسان
حيوان بالضرورة والا يوجد الكل بدون الجزء وهو محال وانما
قيد بقوله لزوما كلياً لانه قد يصدق العكس في بعض المواد
مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحجر ويصدق عكسه ايضا
هو بعض الحجر ليس بانسان قال القياس هو قول مؤلف من

له **قوله** الطلب الا على الخ قال المحقق الدواني وحاصله ان المقصود من العلوم التصديقات بمسائلها ولما كان التصديق لا بد له من التصديق اختيارية الى التصور ايضا لكن اليقوت عنه انما هو لكونه مبداء لا من حيث انه مقصود بالذات فالقصد بالذات ليس الا التصديق والمنطق لا يبحث عن التصديق ايضا الا من حيث الاتصال وموصل التصديق الى المجهول القياس ولا يستقرء والمتمثيل لكن المبدأ منها القياس فكان القياس اعلى المطالب واقصى المآرب انتهى ١٢ **قوله** قول مؤلف الخ قال مولانا الصادق **قوله** قول مؤلف هو المؤلف فذكر واحد مما يعني عن ذكر الآخر واجب بان الاختصاص على احدهما يوهما ان القول والتوكيد من قبيل فرد من الافراد على ان يكون من للتبسيط انتهى ١٣ هكذا قال مولانا

اقول متى سلمت لزوم عنها لذاتها قول اخر **اقول** الطلب على

والمقصد لا قصي من الاصطلاحات المنطقية المذكورة القياس

ورسموه بانه قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزوم عنها اي عن

تلك الاقوال لذاتها قول اخر كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث

فانه مركب من قولين اذا سلمنا لزوم عنها لذاتها العالم حادث

والمراد من القول اعم من ان يكون معقولا او ملفوظا والمراد

من الاقوال ما فوق الواحد ليتناول القياس المؤلف من القولين

والقياس المؤلف من اقوال فوق الاثنين فالقول الواحد لا يسمى

قياسا وان لزوم عنه لذاته قول اخر كعكس المستوى وعكس

النقيض وقوله متى سلمت يشير الى ان تلك الاقوال لا يلزم ان

تكون مسلمة في نفسها بل يلزم ان تكون بحيث لو سلمت لزوم عنها

لذاتها قول اخر ليدخل في التعريف القياس الذي مقدّمه صادقة

والذي مقدّمه كاذبة كقولنا كل انسان جماد وكل جماد حمار

فان قول الواحد الخ قال مولانا الزور اما القياس الذي يطوى احدى مقدّمته كان يقال فلان يطوف بالليل فبوساقي

فداخل في التعريف لان النتيجة لا تحصل الا من الزور واج سواء كانت الاخرى في الخارج او في الذهن انتهى ١٤ السيد محمد حسين

بحر العلوم تافلا عن المصنف **قوله** لزوم عنها الخ المراد

من اللزوم ههنا اللزوم بطريق

الكسب والنظر اعم من ان يكون

بيننا وبين غيره فخرج المنهات

عن التعريف ودخل الاشكال البنية

الاحتاج فيه قال الصادق **قوله**

قال عنه لكان اولي ليكون

الضمير دالا على القول فان

تانيث الضمير ولو جاء الى

الاقوال يوههم خروج الصورة

من القياس واستقلال المادة

في الاحتياج ١٢ **قوله** قول

اخر قال المحقق الدواني في حاشيته

على حاشيه شرح التمشيه ثم

اعلم انه قال بعضهم ان لزوم

قول اخر على نوعين اما بموجب الحق

في الخارج واما بموجب العلم في الحق

في الذهن فاللزوم لا يلزم ههنا

انما هو بموجب العلم في الحق

بالمقدّمين على الهيئة للكلانية

بوجب التصديق بالنتيجة لا

تحققهما محقق النتيجة لعدم

لزوم تحقق طر في القضية كيف

تحققهما وتحقق النتيجة لكن لا

يخفى عليك انه قال في تعريف

القياس متى سلمت الى باداة

الشروط واداة الشروط يشتمل المحقق

والمقدّر ولا يلزم التحقق في نفس الامر بل على تقدير تسليم مقدّمه

القياس يعني لو سلم تحقق تلك القضايا في نفس الامر ويزوم ايضا تحققه بموجب العلم فان التصديق بقضايا القياس

يوجب التصديق بالنتيجة لكن المحصر عليه غير مسلم فتأمل انتهى ١٥ **قوله** اذا سلمنا الخ هكذا في النسخ ولعل التانيث تكون

القولين عبارة عن القيسيتين ولان قول بصفة المتكلم ١٢ **قوله** وكذا كل جمع يستعمل في تعريفات هذا الفن ١٣ **قوله**

فالقول الواحد الخ قال مولانا الزور اما القياس الذي يطوى احدى مقدّمته كان يقال فلان يطوف بالليل فبوساقي

فداخل في التعريف لان النتيجة لا تحصل الا من الزور واج سواء كانت الاخرى في الخارج او في الذهن انتهى ١٤ السيد محمد حسين

المخاري الحاد عه ق منه ١٥

له قوله عن الاستقراء الخ أي الاستقراء الناقص والمتمثل المظن وأما الاستقراء التام والمتمثل القطعي فهما من أفراد القياس لكنهما مستلزمين النتيجة كالاقيسة ١٢ له قوله لكن لا يلزم عنهما الخ قيل انهما من اقسام الحجّة والدليل واذا لم يلزم عنهما شيء آخر فلا يكون تعريف الدليل والحجة بما يلزمه شيء آخر

صحيحاً واجيب عن بيان المراد

باللزوم في تعريف الدليل

هو العلاقة المصححة للحجة

وفي القياس هو امتناع

الافتكاك مصاديقه ١٣

الاولى عن الحجّة لكونها اعم

من القياس ١٢ له قوله مقدّم

اجنبية الخ هذا هو المشهور

وحاصلان المقدمتين المذكورتان

تنجنان امساو لمساو الخ فاذا

ضمنناها الى الواسطة المذكورة

انجنتا امساو لمساو ومنهم من

قال المقدمة الاجنبية هي

قولنا كل مساو لمساو ولكل

ما يساويه ١٤ وفي كل من هذه

الاقوال نظروا الاقرب هو

الاخير ١٢ له قوله كما في

قياس المساواة الخ قال

مولانا الصادق ١٥ القياس

ههنا ليس بالمعنى الذي نحن

فيه بل قد وضع مجموع

المضاف والمضاف اليه للمضغ

الذي ذكره الشارح ١٦ ههنا

قيل انما سمي بقياس المساواة

لساواة موضوع مقدمته

في المحمول وقيل لا اعتبار

بساواة في محمول مقدمته

في بعض افراده كالمثال المذكور

في الشرح وقيل ليجوب تساوي

موضوع المقدمة الاجنبية و

محمولها فيه وهو الاقرب بانتي

١٢ له قوله جعلت جزء القياس

الخ في الاشارات المقدمة

فان هذين القولين وان كانا في نفسيهما الا انهما بحيث لو سلما
لزم عنهما كل انسان حمار وقوله لزم عنهما احتريزه عن الاستقراء
والمتمثل لانهما وان سلم مقدما لهما لكن لا يلزم عنهما شيء آخر
لا مكان المتخالف في مدلوليهما عنهما وقوله لذا انها يحترز به عن
القياس الذي يلزم عنه بعد التسليم قول اخو لذا انه بل
بواسطة مقدمة اجنبية كما في قياس المساواة وهو ما
يتركب من قولين بحيث يكون متعلق محمول اولهما موضوع
الاخر كقولنا امساو لب وب مساو لمساو الخ فان هذين القولين
يستلزمان امساو لمساو لمساو لكن لذا انها بل بواسطة مقدمة
اجنبية وهي ان كل مساو لمساو ي الشيء مساو لذلك الشيء
وانما قال من اقوال ولم يقل من مقدمات لئلا يلزم الدور
لان المقدمة قد عرفوها بانها ما جعلت جزء القياس فأخذ
القياس في تعريفها ولواخذت هي ايضا في تعريف القياس
لزم الدور قال وهو ما اقتراني مثلاً كل جسم مؤلف
وكل مؤلف محدث ينتج كل جسم محدث واما استثنائي كقولنا ان

جزء القياس اد الحجة كانه اداد بالحجة في هذا التعريف ما عدا القياس كما يستفاد من سياق كلامه كذا فاد
مولانا نور على رحمه الله تعالى ١٧

له قوله وان كان عين النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل المراد يكون النتيجة مذكورة بالفعل في القياس انما باجزائها المادية وهما التاليفية مذكورة في القياس وان عرفت عليها ما يحوجها عن كونه قنينة وعن احتمال لزومها وهذا يفعل ما اوردت

الاشتمال يتأني وجوب
المغايرة وان النتيجة لو
كانت بعينها مذكورة في
القياس لكان العلم بالنتيجة
مقدما على القياس وان
نقيضها لو كان بعينها مذكورا
في القياس لكان التصديق
بنقيض النتيجة مقدما على
القياس فلا يتصور التصديق
بها ١٢ بديع الميزان **له**
قوله لكون الحدود الحد
فيه اراد بالحدود الحد
الاول والحد الاكبر والحد
الاوسط وبقاها انما عدم
استثناء شئ منها ولذا
عقبه بقوله غير مستثناة
وقد يقال في وجه التسمية
ان تاليف هذا القياس لا
يكون الا بحرف العطف
الموضوع للاقتراح ١٢
مولوى صادق رحمه الله
تعالى **له قوله** ود
لكن الخ واعترض عليه
بانته ليس معدودا في علم
النحو من ادوات الاستثناء
فكيف يصح كونه منها واجيب
عنه بانه وان لم تعد من
ادوات الاستثناء في علم
النحو لانه تستعمل في الاستثناء
المنقطع بمعناه ولما كان نظر
المنطقي في المعنى عدوه
من ادوات الاستثناء ١٢

كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار
موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة **اقول** القياس
ينقسم الى قسمين اقترااني واستثنائي لانه اذا لم يكن عين النتيجة او
نقيضها مذكورا فيه بالفعل فهو اقترااني كقولنا كل جسم مؤلف و
كل مؤلف محدث فكل جسم محدث وان كان عين النتيجة ونقيضها
مذكورا فيه بالفعل فهو استثنائي كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج فالنهار موجود لكن النهار
ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة وانما سمي الاول اقتراانيا
لكون الحدود فيه مقترنة غير مستثناة وانما سمي الثاني استثنائيا
لاشتماله على اداة الاستثناء وهو لكن والمراد من كون
عين النتيجة او نقيضها مذكورا بالفعل في القياس هو ان
يكون طرفاها او طرفا نقيضها مذكورين بالترتيب الذي
في النتيجة **قال** والمكرر بين مقدمتي القياس فصاعدا
يسمى حدا اوسطا وموضوع المطلوب يسمى حدا اصغرا ومحمول
المطلوب يسمى حدا اكبرا والمقدمة التي فيها الاصغر تسمى الصغرى

السيد محمد حسين البخاري الجيلاوهي **له قوله** حد اوسط الخ وانما سمي حدا لكونه طرفا للنسبة وكذا الحال
في اخويه ١٢

له قوله اعلم ان المشترك الخ اعلم انهم قالوا لا بد في كل قياس محلي بسيط من مقدمتين تشتركان في حدلات
نسبة محمول المطلوب الى موضوعه لما كانت مجهولة فلا بد من امر ثالث موجب العلم بتلك النسبة والا تكفي
تصور الطرفين في العلم بالنسبة فلا يكون نظريا ١٢ صادق له قوله وقد مر مثالهما الخ اي مثال المتوسط
بين الموضوع والمحمول

قوله كل جرم مؤلف وكل

مؤلف محدث وكذا مثال

المتوسط بين المقدم والتالي

وهو قولنا ان كانت الشمس

طالعة فالنهار موجود

ولكن الشمس طالعة او

لكن النهار ليس بموجود ١٣

له قوله في الاغلب الخ

اي اشرف المحصورات

المستقلة في العلوم على ما

دل عليه الاستقراء فلا

يود ان الحكم بالاختصاص في

الاغلب فرع امكان الاستقراء

جميع القضايا وتتبعها و

من البين انه غير ممكن في

قس عليه الحكم باعمية

المحمول في الاغلب وانما

قال في الاغلب في كلا

الموضعين لان الموضوع

قد يكون مساويا للمحمول

في الموجبة الكلية ١٤

له قوله فتكون ذات

الصغير الخ قال في الحاشية

اشارة الى ان الصغير ههنا

ليس مؤنث اصغر صيغة

اسم التفضيل حتى يرد عليه

ان معنى التفضيل لا يستقيم

ههنا بل هذه صيغة صفية

بمعنى ذى كذا كانه بمعنى

ذى لبن وتامر بمعنى ذى

تمر وليس هذا المعنى محققا

بوزن الفاعل بل يعه و

فيلاء صرح به الفاضل عصمت الله في حاشية على شرح تشریح الافلاك انتهى له قوله قرينة وضرب الخ قال مولانا
الصادق رح اما قرينة فلا نهى عبارة عما يدل على التمام وتنصب في الكلام اوفى المقام ولا يخفى ان اقتران الصغير والكبرى
يدل على المطلوب واما ضربا فلان الضرب النوع يحصل بالاقتراح المذكور النوع من الاشكال انتهى ١٥

والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى اقول اعلم ان المشترك
المكروبين مقدمتي القياس فصاعدا يسمى حدا او وسط
لتوسطه بين طرفي المطلوب سواء كان موضوعا او
محمولا او مقدا ما وتاليا وقد مر مثالهما انفا وموضوع
المطلوب يسمى حدا اصغرا لانه اخص في الاغلب ^{اي في اخص الاحوال ١٦} الاخص
اقل افراد فيكون اصغرا ومحمول المطلوب يسمى حدا اكبرا لانه
اعم في الاغلب والاعم اكثر افراد فيكون اكبرا والمقدمة
من مقدمات القياس التي فيها الاصغر تسمى الصغرى
لاشتمالها على الاصغر فتكون ذات الاصغر وهذا ليس
الا معنى الصغرى والمقدمة التي فيها الاكبر تسمى
الكبرى لاشتمالها على الاكبر فتكون ذات الاكبر و
هذا ليس الا معنى الكبرى واقتراح الصغير والكبرى في
الايجاب السلب الكلية والجوئية يسمى قرينة وضربا ولم يذكر
المص هذا قال وهياة التاليف من الصغير والكبرى يسمى
شكلا والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في

له قوله شكلا الحـ الشـكل في اللغة الهيئة وقد يطلق في الضرب والشـكل على نفس القياس ١٢ له قوله فهو الشـكل
الاول الحـكـمـه بدعي الانتاج ولانه اقرب الى الاشكال الى الطبع بكونه وارادا على النظم الطبعي والمراد بالنظم
الطبعي الانتقال من الاصغر الى الاوسط ثم منه الى الكبير كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فان الانتقال
فيه من العالم الى المتغير

ثم منه الى الحادث فيلزم
من هذا الانتقال الانتقال
من العالم الى الحادث فيحصل
النتيجة وهذا لا يوجد في
غير هذا الشـكل كما لا يخفى
على الذكي الماهر ١٣ له قوله
فهو الشـكل الرابع الحـو
سبب كونه في مرتبة الـ
انه البعد الاشكال من الطبع
واختصاصا انتاجا وبخالف
الاولى في المتقدمين جميعا
قال في الجديدة شرح
ميراليسا غوجي ولسذا
اسقطه الفارابي والشيخ
عن الاعتبار لبعده عن الطبع
جدا وغرض الاستنتاج منه
بل اسقطه البعض عن القسمة
وثالث القسمة كذا في شرح
المطالع انتهى ١٤ له قوله
فهو الشـكل الثالث الحـو
انما جعل ثالثا لما افقته
الاولى في الكبرى التي هي
اخص المقدمتين بكونه مشتقلا
على الكبير الذي هو غير
المطلوب لذاته هكذا
يفهم من كلام العلامة
المتفازاني ١٥ له قوله
محولا الى هذا يخفى تليقا
الاقترا في الحـلـي والمناسب
لسوق الكلام السابق
ان يبذل الموضوع و
المحمول بالحكم عليه و
يهـلـتـنـالـو البيان القياس
الاقترا في الشرطي ايضا ١٦ له قوله فهو الشـكل الثاني الحـو وانما جعل في المرتبة
الثانية لموافقته الاولى في الصغرى التي هي اشرف المقدمتين بكونه مشتقلا على الموضوع الذي لا جـلـه
يطلب المحمول في

الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشـكل الاول وان كان بالعكس
فهو الشـكل الرابع وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث وان كان
محولا فيهما فهو الثاني فهذه الاشكال الاربعة مذكورة في
المنطق اقول الهيئة الحاصلة من اقتران الصغرى والكبرى
تسمى شكلا والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محولا
في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشـكل الاول كقولنا كل
ب ^{نفس} ج ^{انسان حيوان} وكل ب ^{انسان} ا ^{حيوان} فكل ج ^{جسم} ا وان كان بالعكس اي ان
كان موضوعا في الصغرى ومحولا في الكبرى فهو الشـكل الرابع
فكل ب ^{انسان} ج ^{جسم} ا وكل ا ^{انسان} ب ^{نفس} فبعض ج ^{نفس} ا وان كان الحد الاوسط
موضوعا فيهما اي في الصغرى والكبرى فكل ب ^{نفس} ج ^{انسان} ا وكل
ب ^{انسان} ا ^{نفس} فبعض ج ^{نفس} ا فهو الشـكل الثالث وان كان محولا في الصغرى
والكبرى فكل ب ^{انسان} ج ^{نفس} ا ولا شيء من ب ^{انسان} ا ولا شيء من ج ^{نفس} ا
ب ^{انسان} ا ^{نفس} فبعض ج ^{نفس} ا فهو الشـكل الثاني فهذه هي الاشكال الاربعة
المذكورة في المنطق قال والشـكل الرابع منها بعيد عن
الطبع جدا ومن له عقل سليم وطبع مستقيم لا يحتاج الى الثاني

له قوله فهو الشـكل الثاني الحـو وانما جعل في المرتبة
الثانية لموافقته الاولى في الصغرى التي هي اشرف المقدمتين بكونه مشتقلا على الموضوع الذي لا جـلـه
يطلب المحمول في

له قوله الا بالتعسر الخ لان النتيجة انما تستصل منه اما بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة واما بعكس المقدمتين
ليترد الى الاول وقدير دالى الثانى بعكس الصغرى وقدير دالى الثالث بعكس الكبرى ١٢ مولوى الزور على رحمه الله

تعالى له قوله بالتيسر

الخ اى بالقياس الى

الاستحصال بالشكل الرابع

سواء لم يكن هناك تعسر

اصلاً كما فى الشكل الاول

او كان لكن لا كتعسر الرابع

كما فى الثانى والثالث ١٣

له قوله ترترد عند

الانتاج الى الاول الخ

قال فى الجديدة اكتفى

على طريق رد هاليه بالعكس

مع ان الحجج فى اثباتها

ثلاثة الافتراض والخلف

والعكس على ما ذكره

المطولات لانه الاقوى

من بينها والمدار للانتاج

كما عرفت آنفاً لانه

اسهل الطرق بالنظر الى

المتعلم انتهى ١٤ له قوله

لان المحمول الخ اى المحمول

انما هو مذكور مطلوب فى

القضايا حتى يرتبط به

الايجاب والسلب وقيل

لان المحمول فى الاغلب

يكون خارجاً تماماً و

المتبوع المعروف اشرف

ويدل على كون الموضوع

اشرف عدم الموضوعات

من اجزاء العلوم دون

المحمولات وحصرهم

بالتمايز به العلوم

فى الموضوعات ١٥

الى الاول وانما ينتج الثانى عند اختلاف مقدمتيه بالايجاب
والسلب اقول من هذه الاشكال الاربعة المذكورة الشكل
الرابع وهو بعيد عن الطبع جداً لانه لا يستحصل المطلوب منه
الا بالتعسر وانما يستحصل بالاشكال الباقية بالتيسر ومن هذه
الباقية ما هو اقرب الى الطبع هو الشكل الاول والباقية اعنى
الثانى والثالث والرابع ترترد عند الانتاج الى الاول ومن
له طبع سليم وعقل مستقيم لا يحتاج الى رد الشكل الثانى الى
الاول لانه اقرب الباقيين اليه لمشاركته اياه فى الصغرى
وهى اشرف المقدماتين لاشتمالها على موضوع المطلوب
الذى هو اشرف من المحمول لان المحمول انما يطلب لاجله
واعلم ان الشكل الثانى انما ينتج اذا كانت مقدمة
اى الصغرى والكبرى فيه مختلفتين بالايجاب والسلب
اى اذا كانت احدهما موجبة والاخرى سالبة والا
لكنتا اما موجبتين او سالبتين وايّاً ما كان يتحقق الاختلاف
فى النتيجة اما اذا كانتا موجبتين فلا نه يصدق كل انسان

له قوله يتحقق الاختلاف الخ بمعنى انه ينتج الايجاب فى بعض المواد والسلب فى بعضها والغرض من القياس
امان يحصل الايجاب على التعيين واما السلب على التعيين واما ثبوت احدهما لا على التعيين فلا يحتاج الى
قياس فى نفس الامر ١٦ من الصادقيه عند حيث وقع موضوع المعلوم موضوعاً فى صغرى كليهما ١٧

له قوله كان الحق السلب الخ قال في الحاشية هذا حكم الموجبتين الكليتين وقس عليه حكم الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية نحو بعض الانسان

حيوان وكل ناطق حيوان كان الحق بعض الانسان ناطق ولو بدلنا الكبرى بقولنا كل فوس حيوان كان الحق بعض الانسان ليس بفوس انتهى له قوله ومع هذا الشرط الخ قد علم من اشتراط هذين الشرطين ان ضرور هذا الشكل اربعة لان الصغرى الموجبة الكلية والجزئية مع الكبرى السالبة الكلية ضوئان آخوان ونتيجة الفرض المذكورة ليست الا سالبة اما كلية او جزئية لما عرفت ان النتيجة تابعة لاخس المقدمتين له قوله قال والشكل الاول الخ قال في الجديدة والتمهيد المصنفان بيان شرائط الثاني مع ان المناسب تأخيرها عن الاول لانه لما اورد بيانه وكان يحصل لمهولة بينه ولا شغل اشتغل ببيان ما هو المقصود الا عظم اعنى شئنا ان اول وضووبه انتهى له قوله دستور الخ قال العلامة الخ البقاء في الكليات لا يستوي بالضم معرب الوترير الكبير الذي يرجع في احوال الناس الى ما رسمه وفي الاصل دفتر المجتمع فيه قوانين المملكة والتغير لفته فيه انتهى

حيوان وكل ناطق حيوان والايجاب فاذا بدلنا الكبرى بقولنا وكل فوس حيوان كان الحق السلب واما اذا كانتا كقولنا لا شئ من الانسان ناطق كقولنا لا شئ من الانسان بفوس سالتين فلانه يصدق لا شئ من الانسان بنجر ولا شئ من الفوس بنجر كان الحق السلب ولو بدلنا الكبرى بقولنا لا شئ من الناطق بنجر كان الحق الايجاب بخلاف ما اذا وجد الاختلاف بين المقدمتين بالايجاب والسلب ومعه هذا الشرط يلزم كلية الكبرى في هذا الشكل والا لاختلف النتيجة كقولنا لا شئ من الانسان بفوس وبعض الحيوان فوس والحق الايجاب ولو قلنا بعض الصاهل فوس كان الحق السلب هذا على تقدير ايجاب الكبرى واما على تقدير سلبها فلانه يصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب واذا قلنا بعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب ولو بدلنا كقولنا لا شئ من الانسان بنجر الشرط قال والشكل الاول هو الذي جعل معيار العلوم فوه هنا لي جعل دستور او ميزانا ينتج منه المطالب كلها وضووب النتيجة

في احوال الناس الى ما رسمه وفي الاصل دفتر المجتمع فيه قوانين المملكة والتغير لفته فيه انتهى

له قوله في السطولات الخ قال في شرح المطالع الضروب الممكنة ألا نعقد في كل شكل ستة عشر

لأن القضايا مخصصة في

المحسورات والمخصوصات

والمجملات والمخصوصات

غير معتبرة في الإنتاج إذ

لم يبرهن عليها ولا منها

لم تعتبر في العلوم لكونها

في معرض التغيير والذوال

والمجملات في قوة الجزئية

فصار النظر مقصورا على

المحسورات فإذا اعتبرت

في الصفوي والكبرى يحصل

ستة عشر ضروريا وهي

الحاصلة من ضرب الأربع

في نفسها هكذا إذا دمولانا

المصادق رحمه الله تعالى ١٢

له قوله من موجبتين

كليتين الخ أقول لو

كان هذا الضرب

منفقا لكان قولنا

كل لا ممكن عام

لا ممكن خاص

وكل لا ممكن

خاص إما واجب أو

ممتنع انتجتا لقولنا

كل لا ممكن عام

إما واجب أو ممتنع

والنتيجة باطلة

مع صدق للقدمتين

لأن الممكن العام

أعم من الواجب و

الممتنع وهكذا الكلام

في الضرب الثاني ١٣

أربعة الضرب الأول كل جسم مؤلف محدث فكل جسم

محدث الثاني كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف

بقديم فلا شيء من الجسم بقديم الثالث بعض الجسم مؤلف

وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث والرابع بعض الجسم

مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم

أقول لما كان الشكل الأول من الأشكال الأربعة أصلا و

الباقية مرتدة إليه ولهذا ما جعل معيار العلوم إلا ذلك

أورد المصدم ههنا مع ضرورية النتيجة دون غيره يجعل

دستورا أي قانونا وينتج منه المطلوب وتوسطه ليفهم منه

المقصود وضرورية النتيجة أربعة لأن القسمة العقلية

تقتضي أن تكون ستة عشر فسقط منها اثنا عشر كما بين

في السطولات وبقى أربعة اضرب الضرب الأول هو

أن يكون من موجبتين كليتين والنتيجة موجبة

كلية كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث

ينتج كل جسم محدث والضرب الثاني هو أن يكون

له قوله والنتيجة سالبة كلية الخ قال مولانا الصادق ع يرد عليه ان ينتج قولنا كل لا يمكن عام لا يمكن خاص ولا شيء من اللا يمكن الخاص بلا يمكن عام انه لا شيء من اللا يمكن العام بلا يمكن عام مع صدق المقدمتين انتهى ١٢ **له** لان النتيجة تابعة لافضل المقدمتين ١٣ **له قوله** والضرب الرابع الخ انما ثبتت فهو ب الشكل الاول على هذا الترتيب لان المقصود من الاقيسة نتائجها ثبتت فهو بها باعتبار ترتيب نتائجها ثم فاضد المنفي الاشراف على غيره ١٤ **له قوله** ومن هذا يعرف الخ اورد

الامام الرازي على اشتراط كلية الكبرى في هذا الشكل انه يوجب كون الاستدلال بهذا الشكل دوريا قاسدا فضلا عن ان تكون بينا لان العلم بالنتيجة موقوف على العلم بالكبرى الكلية والعلم بها انما يحصل لو علم بثبوت الحكم بالاكبر لكل واحد من افراد الاوسط التي من جملةتها الاصغر فيكون العلم بالكبرى الكلية موقفا على العلم بثبوت الاكبر للاصغر واسليه عنه الذي هو عين النتيجة فلو استفدنا العلم بالنتيجة من العلم بالكبرى لزم الدور واجيب بان الحكم يختلف بحسب اختلاف اوصاف الموضوع حتى يكون معلوما محييا وصفه مجهولا بحسب وصف آخر فيستفاد العلم بالحكم باعتبار اوصاف من العلم باعتبار وصف آخر ولا استحالة في ذلك و ههنا كذا لان ايجاب الاكبر اى المحدث مثلا للاصغرى الجسم وكذا سلب القديم عنه معلوم اذا عبر عنه بالمؤلف وغير معلوم اذا عبر عنه بالجسم وتصيرة اخرى المطلوب هو العلم بثبوت الاكبر لجميع افراد الاوسط او

من كليتين والكبرى سالبة كلية والنتيجة سالبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بتقديم ينتج لا شيء من الجسم بتقديم والضرب الثالث هو ان يكون من موجبتين والصغرى موجبة جزئية والكبرى موجبة كلية والنتيجة موجبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج بعض الجسم حادث والضرب الرابع ان يكون من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى والنتيجة سالبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بتقديم ينتج بعض الجسم ليس بتقديم ومن هذا يعرف ان ايجاب الصغرى وكلية الكبرى شرط في الشكل الاول والا خلف النتيجة اما الاول فلانه يصدق لا شيء من الانسان بفرس وكل فرس حيوان والحق ^{الحيوان} الايجاب واذا ابدلنا الكبرى بقولنا كل فرس صهال كان الحق السلب اما الثاني فلانه يصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس والحق السلب واذا ابدلنا الكبرى بقولنا بعض الحيوان ضاحك كان الحق الايجاب ^{الانسان ليس بفرس} ^{الحيوان}

سليه عن جميع افرادة وهو متضمن الحكم بثبوت الاكبر للاصغر واسليه عنه اجمالا لا بخصوصية فالعلم بالكبرى الكلية لا يتوقف على العلم بما هو المظن من حيث هو مطلوب هكذا قال مولانا الصادق ع في حاشية ذلك الكتاب ١٥ **له قوله** واما الثاني الخ واما الشرط الثاني اعني كلية الكبرى فلانه الخ هذا دليل اختلاف النتيجة على فقدان الشرط الثاني كما مر في الاول ١٦

له قوله وامام من المتصلين اياه الى اللزوميتين كما سيوضح بذلك الشارح العلامة قال السيد السدي شرح فذلك المختصر وقد يورد على الشكل الاول من اللزوميتين ايضا بانه يصدق قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما كان الاثنان عددا كان زوجا مع كذب النتيجة وهي قولنا كلما كان الاثنان فردا كان زوجا وجواب عنه بانه ان اعتبر في اللزوميتين

الصدق بحسب نفس الامر فلا يتم صدق الصغرى لان استلزام فردية الاثنين العدة بسبب ان كل فرد عدد لكنه ليس يصادق على ذلك الوضع لانه يصدق لاشي من العدد بالاثنين الفرد وينعكس الى لاشي من الاثنين الفرد بعدد فليس كل فرد عددا لان سلب الشئ عن جميع افراد الاخص يستلزم سلبه عن بعض افراد الاعم لان جميع الافراد الاخص يكون من بعض افراد الاعم وان اعتبر فيها الصدق بحسب الالتزام على قول من يقول بان كل فرد عدد فلا نسلم كذب النتيجة فان من يرى ان الاثنين فرد فلا بد من ان يرى انه زوج كذا ذكره الشيخ في الشفاء انتهى كلامه ١٢ له قوله اما زوج ايه العدد المنقسم بمساويين ان قبل التصفيف مرة واحدة فهو زوج الفرد كالعشرة وان قبل ذلك اكثر من مرة واحدة فان انتهى تنصيفه الى الواحد فهو زوج الزوج كالاربعة وان لم ينته اليه فهو زوج الزوج والفرد كاشي عشوهكذا

قال والقياس الاقترازي امام من الحملتين كما مر وامام من المتصلين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة وامام من المنفصلين كقولنا كل عدد اما فرد او زوج وكل زوج فهو اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج كل عدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد وامام من الحملية والمتصلة كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو جسم ينتج كلما كان هذا انسانا فهو جسم وامام من حملية ومنفصلة كقولنا كل عدد اما زوج او فرد وكل زوج فهو منقسم بمساويين ينتج كل عدد فهو اما فردا ومنقسم بمساويين او من متصلة ومنفصلة كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض او اسود ينتج ان كان هذا انسانا فهو اما ابيض او اسود اقول لما قسم المصنف القياس من قبل الى اقترازي واستثنائي اراد ان يبين ان كل واحد منهما من اى شئ يتركب فقال القياس الاقترازي اما

في حواشي شرح المطالع ومنه علم ان حصر الزوج في القسمين لا يستقيم الا بتكلف وهو ان يقال العبرة انما هو للتصنيف الاول فان كان كل من المنقسمين اوليين لذلك العدد فردا يقال له زوج الفرد وان كان كل منهما زوجا يقال له زوج الزوج ١٢ والله اعلم بالصواب

له قوله حليتين الى تقديم الحلي على الشرطي لبساطة الحلية بالنسبة الى الشرطية وتركب الشرطية منها وتقديم المركب من الشرطيتين المتصلتين على سائر اقسام الشرطي اظهر لظهور حرق الشرط واداته في كل من جزئية وتقديم المركب من المنفصلتين على ما بعد ذلك جزئية من جنس واحد كالركب من المتصلتين وتقديم المركب من

الحلية والمتصلة على ما بعد ذلك

لتركيبه من احد جزئي الحلي

واحد جزئي المتصلة وبساطة

الحلية وظهور معنى الشرط في

المتصلة وتقديم المركب من

الحلية والمنفصلة على ما

بعد ذلك لمناسبة في حيزية

وبساطة الحلية وبيان هذا

مختص بالقياس البسيط ١٢

صادق له قوله اللزوميتان

الجم قال شريف الجرجاني قد

يورد على الشكل الاول من

اللزوميتين انه يصدق

قولنا كلما كان الاثنان فردا

كان عددا وكلما كان الاثنان

عددا كان زوجا مع كذب

النتيجة وهي قولنا كلما كان

الاثنان فردا كان زوجا و

يجاب عنه بانه ان اعتبر

في اللزومية الصدق بحسب

نفس الامر فلا نسلم صدق

الصغرى لان استلزام فردية

الاثنين العددية بسبب ان

كل فرد عدد لكنه ليس بصافي

على ذلك الوضع لانه يصدق

لا شيء من العدد بالاثنين

الفرد وتنعكس الى لا شيء

من الاثنين الفرد بعد فليس

كل فرد عدد الا ان سلب الشيء

عن جميع افراد الاخص يكون

عن بعض افراد الاعم من غير

فيها الصدق بحسب الاستلزام على

من يقول بان كل فرد عد فلا نسلم

ان يتركب من مقدمتين حليتين كما مر من قولنا كل جسم مؤلف

ويسمى قياسا اقترانيا حليا ١٠

وكل مؤلف محدث فان كلا من هاتين المقدمتين حلية واما

فكل جسم محدث ١١

ان يتركب من مقدمتين شرطيتين متصلتين كقولنا ان كانت

ويسمى قياسا اقترانيا شرطيا ١٢

الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فلا رضى

مضيئة ينتج من اقتران هاتين الشرطيتين المتصلتين ان

كانت الشمس طالعة فلا رضى مضيئة والمواد من المتصلتين

اللزوميتان لا الاتفاقيتان كما ذكر في المطولات واما ان يتركب

من مقدمتين شرطيتين منفصلتين فمثل عدد اما زوج او

ويسمى قياسا اقترانيا شرطيا ١٣

فرد وكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج من هاتين

المنفصلتين العدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد

واما ان يتركب القياس المذكور من مقدمة حلية و

مقدمة متصلة سواء كانت الحلية صغرى والمتصلة كبرى

او بالعكس كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان

وكل حيوان جسم ينتج من هاتين المقدمتين اللتين وهما

متصلة والاخرى حلية كلما كان هذا الشيء انسانا فهو

كذب النتيجة فان من يرى ان الاثنين فرد فلا بد من ان يرى انه زوج كذا ذكره الشيخ في الشفاء انتهى ١٤

هذه القسم ايضا على ثلاثة اقسام لان الشبهة بين مقدمتيه اما في جزئياتها او في جزئياتها او في جزئياتها او في جزئياتها

تمام من الاخرى الا ان المطبوع من هذه الاقسام هو القسم الثاني ١٥ مثالا العكس مثال الاصل لكل انسان حيوان وكلما كان جونا فهو

جسم فينتج على انسان جسم ١٦

له قوله واما ان يتركب هذا هو القسم الرابع من الشرطي وهو على قسمين لانه اما منتهى محلية واحدة وهو القياس المقسم اولاً وهو غير واعداد الخليات في القياس المقسم كاي ان يساوي عدد اجزاء الا تفصال وفي غيره يساوي عدد اجزاء الا تفصال وقد يكون اكثر منها وقد يكون اقل منها والمحصى في الاقل والمساوي على ما وقع من بعض ليس على ما ينبغي والمنفصلة المستعملة

في القياس المقسم يجب ان تكون موجبة كلية حقيقية او مائة الخلو والتاليقات فيه لا ينتج الاحتمالية واحدة والمنفصلة المستعملة في غيره يجوز ان يكون مانعة اجمع وسالبة ايضا والتاليقات فيه ينتج نتائج متعددة كل منها مغايرة للآخر محال ولا يكون كل منها مغايرة للآخرى ونتيجته اما مانعة اجمع او مائة الخلو على ما بينا في محل يليق به و الاشكال الاربعة تتمتع في كل من هذين القسمين ايضا ١٢ صادق رم له قوله كقولنا كل عدد الخ مثال العكس واما مثال كون المحلية صغرى والمنفصلة كبرى فقولنا كل زوج منقسم بمساويين وكل منقسم بمساويين اما زوج الزوج او زوج الفرد فكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد ١٣ له قوله او بالعكس الخ بان يكون المنفصلة صغرى القياس والمنفصلة كبرى القياس ١٤ له قوله كقولنا كلما كان الخ قال في الحاشية هذا مثال يكون المنفصلة صغرى واما مثال كونها كبرى فقولنا هذا الشيء اما حاد او معكوك وكلما

جسم واما ان يتركب من مقدمة محلية ومقدمة منفصلة سواء كانت المحلية صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا كل عدد اما فرد او زوج وكل زوج منقسم الى تساويين ينتج من هاتين المقدمتين اللتين اولهما منفصلة والاخرى محلية كل عدد اما فرد او منقسم بمساويين واما ان يتركب من مقدمة منفصلة ومقدمة متصلة سواء كانت المنفصلة صغرى والمتصلة كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض او اسود ينتج من هاتين المقدمتين اللتين اولهما متصلة والاخرى متصلة كلما كان هذا الشيء انسانا فهو اما ابيض او اسود قال واما القياس فالشرطية الموضوعية فيه ان كانت متصلة موجبة لزومية فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان واستثناء تقيض التالي ينتج تقيض المقدم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

كان هذا الشيء معكوكا كان حيوانا فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان واستثناء تقيض التالي ينتج تقيض المقدم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

له قوله احدهما شرطية الخ قال شوبن المحققين في شرحه والمقدمة التي يكون النتيجة جزء منها تكون شرطية
لا محالة فالقياس الاستثنائي يكون مركبا من مقدمتين استثنائيتين اول وجه كون المقدمة التي يكون النتيجة جزء منها
شرطية ان الضرورة ظاهرة

بان النتيجة قضية بالفعل و
وهي اما اقل جزء من الشرطية
لكون طرفيها قضية بالقوة
القريبة من الفعل لا جزء
من العملية لانها تتركب
من مفردين بالفعل او بما
لقوة هكذا حقق صاحب
المجيدة في كتابه ١٢ له
قوله والاخرى وضع احد
جزئيهما الخ ولتمى هذه
المقدمة وضعية او
رفعية ١٢ له وتسمى هذه
مقدمة وضعية او رفعية
١٢ له قوله اما ان كانت
متصلة الخ يعني ان كانت
متصلة ينتج استثناء عين
المقدم عين التالي لاستلزام
وجود الملزوم ووجوب اللازم
واستثناء نقيض التالي ينتج
نقيض المقدم لاستلزام
عدم اللازم وعدم الملزوم
ولا ينتج استثناء عين التالي
عين المقدم واستثناء نقيض
المقدم نقيض التالي لعدم
استلزام وجود اللازم بوجود
الملزوم وعدم الملزوم
عدم اللازم لجواز ان يكون
اللازم اعرفي قولنا كلما
كان هذا انسانا فهو حيوان
لا ينتج وضع الحيوان وضع
الانسان لانه لا يلزم من
كونه حيوانا ان يكون

لكن النهار ليس بوجود الشمس ليست بطالعة وان كانت
منفصلة حقيقية فاستثناء عين احد الجزئين ينتج نقيض
الاخر واستثناء نقيض احد هما ينتج عين الاخر اقول لما فرغ
عن بيان القياس الاقتراني شرع في بيان القياس الاستثنائي
فنقول القياس الاستثنائي مركب دائما من مقدمتين
احدهما شرطية والاخرى وضع احد جزئيهما اي اثباته
او رفعه ليلزم وضع الجزء الاخرى اثباته او رفعه سواء
كانت متصلة او منفصلة اما ان كانت متصلة فكقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة
ينتج ان النهار موجود ولو قلنا لكن النهار ليس بوجود ينتج
ان الشمس ليست بطالعة وان كانت منفصلة فكقولنا
دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا لكن هذا العدد زوج
ينتج انه ليس بفرد ولو قلنا لكنه ليس بزواج ينتج ان
فرد واذا عرفت هذا فنقول الشرطية الموضوعية في
القياس الاستثنائي ان كانت متصلة فاستثناء عين

الانسان لا يجوز ان يكون فرسا او غيره ولا رفع الانسان رفع الحيوان لجواز ان لا يوجد انسان ويوجد الحيوان
في ضمن الفرس وغيره كذا في شرح السيد السند رحمه الله تعالى ١٢

له قوله والاخرى وان لم ينتج استثناء عين المقدم عن التالي ١٢ ^{له} قوله واللازم الخ قال مولانا الصادق رح
اشارة الى ان الاستدلال في الاتصال استدلال بوجود الملزوم على وجود اللازم او بعدم اللازم على عدم الملزوم
كما ان الاستدلال في الانفصال كذلك بل يمكن ارجاع الاستثنائي الى الاقتراني فان حاصل الاتصال مثلا ان وجود

النهار واقع لانه قد وقع
ملزومه وهو طلوع الشمس
وكل ما وقع ملزومه فهو
واقع فوجود النهار واقع
وان طلوع الشمس ليس
بواقع لانه لم يقع لازمه
وهو وجود النهار وكل
ما يقع لازمه فهو ليس
بواقع فطلوع الشمس ليس
بواقع وحاصل الانفصال
مثلا ان زوجية العدد
واقعة لانه لم يقع عينه
وبينها منع المحلو وهو
الفردية وكل ما يقع بينه
وبينها منع المحلو فهو
واقع فزوجية العدد
واقعة وان فردية العدد
ليس بواقع لانه قد وقع
بينه وبينها منع الجمع
وهو الزوجية وكل ما
وقع بينه وبينها منع
الجمع فهو ليس بواقع
ففردية العدد ليس
بواقع انتهى ١٢ ^{له}
قوله هذا اذا كانت
المنفصلة حقيقة الخ
قال شريف الجرجاني
نعمه الله بالفقران
وقد عرفت من هذا
حكم مانعة الجمع والمحلو
كقولنا هذا الشيء اما

المقدم ينتج عين التالي واللازم انفكاك اللازم عن الملزوم
فيبطل الملازمة واستثناء نقيض التالي ينتج تقيض المقدم
واللازم وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل الملازمة ايضا
كما رأيت في المثال الاول وان كانت الشرطية الموضوعية في
القياس الاستثنائي منفصلة فاستثناء عين احد الجزئين سواء
كان مقدا او تاليا ينتج نقيض الآخر لا متناع الجمع بينهما استثناء
نقيض احدهما الى احد الجزئين كذلك ينتج عين الآخر لا متناع
الخلو بينهما كما رأيت في المثال فعليك بالتامل في الشالين
المذكورين هذا اذا كانت المنفصلة حقيقية وان شئت
ان تدرك البحث بكماله في المنفصلات فارجح الى السائل
المطولة قال البرهان وهو قياس مؤلف من مقدمات
يقينية لا تاج اليقين اما اليقينية فاقام احدها
اوليات كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من
الجزء ومشاهدات كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة
وحجرات كقولنا السقونيا مسهل للصفاة وحديثيات

ان يكون شجرة ادحجرا لكنه شجرة ينتج انه ليس بحجر ولا ينتج استثناء نقيض احد جزئيهما عن الآخر لولا ان الخلو
وكقولنا هذا الشيء اما كحجر ينتج انه ليس بشجر ولا ينتج استثناء العين تقيض الآخر لولا ان الجمع
انتهى ١٢ ^{له} قوله كمنطق الشفاء ومنطق الاشارات وشروحه وشرح المطالع ١٣

له فهو ميتة محمد صلى الله عليه وسلم بنى ١٢ **ثم قوله** من الاصطلاحات الماعلم ان القياس على تعيين احدهما القياس من حيث الصورة وتاثيرهما القياس من حيث المادة لما قرع المقدر عن بيان القسم الاول شرع في بيان القسم الثاني وبنى بالصناعات الخمس ايضا واما قد مباحث الصورة مع ان المادة مقدمة على الصورة بناء على ان النظر والادراك يقع على صورة الشيء ثم على مادته هكذا حقق صاحب الجديدة في كتابه ١٢ **ثم قوله** وهو يرسم بانه قياس الخ انما كان هذا

التعريف رسما لا نه تعريف بالغاثة وهو انتاج اليقين وغاية الشيء خارجة عنه والتعريف بالخارج رسم ١٢ **ثم قوله** من مقدمات الخ قال مولانا الصادق رحمه الله المقدمة اليقينية ما كان التصديق المتعلق بها يقينيا واعلم ان البرهان لا يخص بقياس الاقترا في بل قد يكون استثنائيا لكن تقسيمهم اياه الى اللهي والاقي وتفسيرهم اللهي بما يكون الحد الاوسط فيه علة موجبة للنسبة المذكورة في الذهن فقط يدل على اختصاصه بآلة قوتها الا ان يراها بالحد الاوسط والاصغر والاكبر في تعريفهما ما يعنها وما جوى مجراها قاتل انتهى ١٢ **ثم** للقياس الاقترا في والا استثنائي الا نصا في الاقتصار **ثم قوله** واليقين هو الاعتقاد الخ قال صاحب الجديدة هذا هو حقيقة اليقين لكونه اعتقادا بسيطا الا انه اذا لوحظ مفصلا يرجع الى اعتقادين كما قالوا هو اعتقاد الشيء بانه كذا مع اعتقاد انه لا يمكن ان يكون الا كذا فان الجزم عبارة عن الاعتقاد الثاني اى عدم تجويز العقل ليقين اعتقاد كما اشار اليه بقوله الخالي عن تجويز النقيض انتهى ١٢ السيد محمد حسين

كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس ومتواترات كقولنا محمد عليه الصلوة والسلام ادعى النبوة وظهر المعجزات على يده وقضايا قياساتها معها كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن هو الانقسام بمتساويين
اقول من الاصطلاحات المنطقية المذكورة التي يجب استحضارها عند الخوض في شيء من العلوم البرهان وهو ^{الطراز الامعان} يرسم بانه قياس مؤلف من مقدمات يقينية لا نتاج اليقين كما در من الامثلة واليقين هو اعتقاد الشيء بانه لا يمكن الا ان يكون كذا اعتقادا مطابقا للواقع غير ممكن الزوال وقوله لا يمكن الا ان يكون كذا يخرج الظن وهو اعتقاد الواجب وقوله مطابقا للواقع يخرج الجهل المركب فانه وان كان اعتقادا بانه لا يمكن الا ان يكون كذا الكن ^{وصلية} ليس مطابقا للواقع في نفس الامر وقوله غير ممكن الزوال يخرج اعتقاد المقلدان الاعتقاد فيه لا عن دليل فيمكن

البحارى الجليل وهى **ثم قوله** اعتقادا مطابقا والمراد من الواقع اما نفس الامر والامور الواقعة فيها وانما قيد به ليخرج الجهل المركب لانه ايضا عبارة عن الاعتقاد الجازم لكنه غير مطابق للواقع وبعض التقليد هو الاعتقاد الجازم بالغير الثابت مطابقا كان للواقع ولا لكن المحصور في المطابق للواقع غير مطابق للواقع هكذا حقق مولانا الصادق ١٢ السيد محمد حسين البخارى الجليل وهى **ثم قوله** غير ممكن الزوال الخ هذا الاخراج ما بقى من التقليد هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع الغير الثابت ١٢ صادق **ثم قوله** وهو اعتقاد الواجب الخ اى وهو الاعتقاد بنسبة مع تجويز جانب نقيضها تجويزا مرجحا فلا يصدق عليه انه لا يمكن ان يكون الا كذا الا مكان وقوع طرف آخر وهو الطرف المرجوح امكانا واقعا ١٢

له قوله واما اليقينيات الخ قال صاحب الجديدة يريد ان اليقينيات الضرورية التي هي المبادئ الاولى للمقدمات واصولها اقسام كثيرة والا فاليقينيات قد تكون نظريات منتهية الى الضروريات والقياس المركب منها برهان كالمؤلف من الاقسام المذكورة واما الموقل ستة اقسام كما هو مشهور عند الجمهور اشارة الى الاختلاف الواقع فيها فصاحب العواقف ضم الى المذكورات شيئا سائغا وهو الوهيات في المحسوسات فان احكام الوهم في المحسوسات صادقة نحو كل جسم في جهة بخلاف حكمه في العقولات الصرفة والمجرات فانه يقيس الغائب على الشاهد فيقع في الغلط نحو كل موجود لا بد ان يكون في مكان و جهة و منهم من ثلث القسمة وحصر الضروريات في الاوليات والحيات والوجدانيات بل في الاوليين اذ راجع الباقي فيها الفطريات

في الاوليات بقربها منها كما استفاد والبواقي في الحيات لان للحس الظاهر او الباطن مدخلا في كل منها كما سيحكي استنبط السيد محمد حسين الجزائري الجلاء وهي له قوله بمجرد تصور الطرفين الخ اي من حيث انها طرفان فيشمل تصور النسبة والمواد يتصور الطرفين ما هو مناط الحكم اعم من ان يكون بطريق البداهة او بطريق اكتساب النظر والمحصل ان الحكم فيه لا يتوقف بعد حصول تصور الطرفين على ما هو مناط الحكم على شئ اخر الا بشرط سلامة الغريزة وعدم ملل الفطرة بما يصادف ١٢ ثم من البصر والسمع والشم والذوق والمس و تسمى حيات ١٢ صادق له قوله او الباطنة الخ من الحس المشترك والخيال والوهم والمحافظة والمنصرفات وتسمى وجدانيات ١٣ صادق له قوله النار محوكة الخ هذان مثالان للحيات والحكم في الاول بمدخلية الباصرة وفي الثاني بمدخلية الالفة ١٤ صادق له قوله لنا غضبا خوفا وهذا ان مثالان من الوجدانيات والحكم فيها بمدخلية الواهمة لان كلام من الغضب والخوف من المعاني الجزئية المتعلقة بالحسوسات تمددتها

زواله واما اليقينيات فاقسام منها اوليات وهي ما يحكم العقل فيه بمجرد تصور الطرفين كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء ومنها مشاهدات وهي ما يحكم العقل فيه بالحس سواء كان من الحواس الظاهرة او الباطنة كقولنا النار محرقة والنفس مشرقة وقولنا ان لنا غضبا وخوفا ومنها مجربات وهي ما يحتاج العقل في جزم الحكم فيه الى تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى كقولنا شرب السمقونيا سهل للصفراء وهذا الحكم انما يحصل بواسطة المشاهدات الكثيرة ومنتهل حسيات وهي ما لا يحتاج العقل في جزم الحكم فيه الى واسطة تكرار المشاهدة كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس لاختلاف تشكلاته النورية بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس قربا وبعدا ومنها متواترات وهي ما يحكم العقل فيه بجزم الحكم بواسطة السماع

ليس الا الواهمة فلماذا يبدل احد المثاليين الاخرين بما يكون الحكم فيها بمدخلية الحس الا من الحواس كان اولى ١٢ صادق له قوله ومنها عجوبات الخ قال في شرح الاشارات ان التجربة قد تكون كلية وذلك عند ما يكون تكرار الوقوع بحيث لا يحتمل معه الا وقوع وقد تكون اكرية وذلك عند ما يكون تجميع طرف الوقوع بمعنى تجوز الوقوع واعلم ان منهم من قال ان العجوبات والحسيات لا تقو مجوعة على الغير ومنهم من قال ان المتواترات ابلغ كذلك وقضى ان المشاهدات يتأكد لك لان احتمال عدم حصول الجزم للغير مشترك بين الكل ١٣ له قوله ومنها حسيات الخ قال تعريف المحققين في شرحه والحس هو سرعة انتقال الذهن من المبادئ الى المطالب بحيث يحصل الباعى مع المطالب دفعة واحدة انتهى ١٤ كالهلالية الى الهدية (ملاير)

(بقية من) ثم الى التناقص منها الى الحاق ١٢ له قوله قريبا وبعدا الخ قال مولانا النور على في حاشية ذلك الكتاب وذلك لان القمر كوة يضيئ احد وجهيها بالغير ويظلم وجهها الآخر بالذات واظهر وجهها المظلم تارة كما عند الاجتماع اى اجتماع القمر مع الشمس في دقيقة واحدة من درجة برج لانه كلما انتقص بعدة على الشمس اضحل ضياءه وانتقص نوره حتى اذا قرب جدا بحيث اجمع معها وهو الحاق لم ير اصلا وكلما بعد منها ازداد نوره حتى اذا بلغ الاستقبال وهو كونه في البرج السابع من البرج الذي فيه الشمس

مساويا لها في لدرجة والتقيقة كل منبأة وهو البعد فليعلم بهذا ان نوره مستفاد من نورها انتهى ١٣ له قوله من جمع كثير الخ قال في الصادقية واحتلفوا في عدد هؤلاء على اقرار والحقي انه لا يشترط تعيين العدد في الخبر على ما نحن بل مصداق التواتر حصول اليقين بخبر من اخبروا انتهى السيد محمد حسين البخاري الجيلا وهى له قوله قياساتها معها الخ وتسمى قضائيا فطريات القياس والمراد بالمعية المعية الزمانية فلا ينافي في التقدم والى والمراد بالقياسات القياسات الخفية وانما سميت القياسات الخفية قياسا لان من شأنها ان تصير قياسات اذا لوحظت تفصيلا كما مل ١٢ صادق رحمه الله عليه له قوله لا يغيب عن الذهن الخ قال السيد السمر و لذا لو قيل لم قلت ان الاربعة زوج تقول على الفور لانه منقسم بمتساويين ١٢ السيد محمد حسين البخاري الجيلا وهى له قوله وهو الانقسام بمتساويين الخ فان الذهن يرتب في الحال ان الاربعة منقسمة بمتساويين وكل ما كان كذلك فانه زوج فالاربعة زوج ١٢ يكون ذى له قوله مفيد للصدى لا يعتبر فيه الحقيقة ومنها بل عموم الاعتراف ١٢ له قوله الزام الخصم الخ ولذا قد يتوكل الجدل من مقدمات مسئلة فيما بين الخصمين سواء كانت مشهورة او غير مشهورة وتعرف الشارح لا يشمله والا دلى ادخال هذا القسم ايضا لكونه عمدة الاقسام الجدل ١٢ له قوله الخطاب الخ بفتح الخاء لغة خطيبي كودن سى هذا القياس بها لان اكثر ما يستعملها الخطباء والوعاظ ١٣

من جمع كثير استحال العقل توافقهم على الكذب كالحكم بان النبى عليه السلام ادعى النبوة واظهر المعجزة على يده ومنها قضايها قياساتها معها وهى ما يحكم العقل فيه بواسطة امر حاضر لا يغيب عن الذهن عند تصور الطرفين كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بمتساويين والوسط ما يقترن بقولنا لانه حين يقال لانه كذا وكذا قال والجدل قياس مؤلف من مقدمات مشهورة والخطابة قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه او مضمونة والشعر قياس مؤلف من مقدمات مقبولة تنبسط منها النفس نحو الخمر يا قوتية سيالة او تنقبض نحو العسل مرة هومة والمغالطة قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحقي او مقدمات وهمية كاذبة والعدة هو البرهان لا غير وليكن هذا الخ الرسالة اقول من الاصطلاحات المنطقية المذكورة الجدل هو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة كالمقدمات التى ذكرناها في اليقينيات والعرض من ترتيبها الزام الخصم وهو طم منها الخطابة وهو

بمعنى الثالث من الصناعات الخمس وهى انما قد يتوكل الجدل من مقدمات مسئلة فيما بين الخصمين سواء كانت مشهورة او غير مشهورة وتعرف الشارح لا يشمله والا دلى ادخال هذا القسم ايضا لكونه عمدة الاقسام الجدل ١٢ له قوله الخطاب الخ بفتح الخاء لغة خطيبي كودن سى هذا القياس بها لان اكثر ما يستعملها الخطباء والوعاظ ١٣

له قول من مقدمات مقبولة لا المقولات هي القضايا التي تؤخذ من يعتقد فيه ويوثق به اما لا امر سماوي كالمعجزات و
الكرامات من الانبياء عليهم السلام والاولياء الكرام واما الاختصاصه بمزيد عقل ودين كالعلماء والطهارة والزهادا وكاذبة
مشهورة او غير مشهورة مسلمة او غير مسلمة وقد يحد منها ما يعتقد العقل بسبب اشتهاة بين الناس كالمثل السابق ١٢ له وهو
الرابع من الصناعات الخمس ١٢ له خيلة مؤثرة في النفس يسطا وقبضا ١٢ له قوله والعسل مرة الماعل ان لفظ العسل مؤ

سماوي ويدرك كما يلوح من الرسالة
لا بن كمال يا شاستاد الشيخ ابن
الحاجب وغيرها فخره جتشد
بالتاء على الاول وقد ورد في
التنزيل عسل مصفى على الثاني ١٢
له وفي الخامس من الصناعات

الخمس ١٢ له مفيد للتدوين الجازم
الغير الحق ١٢ له قوله شبهة بالحق
اي شبهة بالمقد مات الحققة
كالاوليات او بالمشهورات اي
يحكم العقل بها على ظن انها منها
لاشتراك بينهما اما بحسب اللفظ

كقولك هذا زوج مشهور الى زوج
وكل زوج منقسم بمساويين فهذا
منقسم بمساويين واما بحسب هذا
بالعرفى مقام بالذات كما يقال
جالس السفينة متحرك وكل متحرك
منتقل من مكان الى مكان آخر
في اس السفينة منتقل الى مكان

آخر ١٢ له قوله اما من جهة الصورة
المرسالة في الحاشية وهوان لا يكون
على هيئة منتجة لاختلاف شرط بحسب
الكيفية والكمية ككون صفوى الشكل
الاول سالية او الكبرى جزئية ١٢ ينتق
السيد محمد حسين البخارى الجيلاوهى

له وبسبب الفساد من جهة المادة
١٢ له قوله اما ما يكون من جهة
الصورة المر وهوان لا يكون المطلوب
وبعض مقدماته شيئا واحدا وهو
امام صادرة على المطلوب وتستعمل
فيه المقدمات الكاذبة على انها صادرة

في المقدمات المقبولة من شخص معتقد فيه او
مفيد للتدوين الجازم ١٢
مفيدة او ملغى الخلق ١٢
كما يفعل الخطباء والوعاظ ومنها الشعر وهو قياس مؤلف من مقولات
متنسط منها النفس او تنقبض كما اذا قيل الخمر ياقوتية سائلة انبسطت

النفس ورغبت في شربها واذا قيل العسل مرة فهو تنقبضت
النفس وتفرقت عن اكلها ومنها المغالطة وهي قياس مؤلف من
مقدمات كاذبة شبهة بالحق او بالمشهورة او من مقدمات

وهي كاذبة والغلط اما من جهة الصورة او من جهة المعنى
اما ما يكون من جهة الصورة فكل قولنا الصورة الفرس المنقوشة
على الجدار انها فرس وكل فرس صهل ينجر ان تلك الصورة صهالة

واما ما يكون من جهة المعنى فكل قولنا اكل انسان وفرس فهو
انسان وكل انسان وفرس فهو فرس ينتج بعض الانسان فرس

اعلم ان ما عليه الاعتماد والتعويل من هذه القياسات انما
هو البرهان لكونه مركبا من المقدمات اليقينية وليكن هذا آخر
ما كتبتاه من الاوراق لا يوضح ما في كتاب ايساغوجي

لشابهتها ياها من حيث اللفظ والمعنى وانما كان الفساد في هذا المثال من جهة الصورة لانه اريد بالفرس في الصفوى صورة
الفرس وفي الكبرى الفرس الحي فليترك الاول وسط السيد محمد حسين البخارى الجيلاوهى غفر الله ذلوه واستوعبوه له
قوله من المقدمات اليقينية المراد في الصادقية المواد يكون البرهان مركبا من مقدمات يقينية ان تكون احدى
مقدماته يقينية سواء كانت الاخرى ايضا يقينية او لا هكذا في كل صناعة انتهى ١٢

١٢ له قوله اما ما يكون من جهة
الصورة المر وهوان لا يكون المطلوب
وبعض مقدماته شيئا واحدا وهو
امام صادرة على المطلوب وتستعمل
فيه المقدمات الكاذبة على انها صادرة

١٢ له قوله اما ما يكون من جهة
الصورة المر وهوان لا يكون المطلوب
وبعض مقدماته شيئا واحدا وهو
امام صادرة على المطلوب وتستعمل
فيه المقدمات الكاذبة على انها صادرة

١٢ له قوله اما ما يكون من جهة
الصورة المر وهوان لا يكون المطلوب
وبعض مقدماته شيئا واحدا وهو
امام صادرة على المطلوب وتستعمل
فيه المقدمات الكاذبة على انها صادرة

١٢ له قوله اما ما يكون من جهة
الصورة المر وهوان لا يكون المطلوب
وبعض مقدماته شيئا واحدا وهو
امام صادرة على المطلوب وتستعمل
فيه المقدمات الكاذبة على انها صادرة

١٢ له قوله اما ما يكون من جهة
الصورة المر وهوان لا يكون المطلوب
وبعض مقدماته شيئا واحدا وهو
امام صادرة على المطلوب وتستعمل
فيه المقدمات الكاذبة على انها صادرة

صورة ما قرظه البحر الزخار زينة الدهور في الحصار في سوم الاقديين بعد ما انطس مجد آثار
الاسلاف بعد ما اندس لولا انتصب الشريفة لتعليم العلوم المعارف واقفاً على تجويدات
الحواشي في الواقع جبر العلوم العقلية والنقلية بحر الفنون الحكيمة والتعلية صد المدرسين
مولانا المولوي محمد باجد على ادام الله اظلال فيوضهم على رؤس المستفيدين

نحمدك حمدًا لا يحصى ولا يرسم ونشكرك شكرًا لا يقاس ولا يرسم هو المنعم الذي لا يتصور عدلانه والمكرم الذي
نصدق ب نعمائه ونصل على من ارسله حجة وبرهانًا على آله واصحابه الذين جعلهم ظهيرًا ومعاونًا وبعد فاني رأيت
هذه الحاشية على بعض الاقوال فوجدتها تروى الغليل من الطالبين ويترى العليل من الراغبين تزيل ظلمة الحجب و
الغواشي تغني الناظرين عن الاطراف والحواشي فائدة شريفة وفائدة لطيفة ولطائفها مجيبة ومطالبها غريبة
فيها تقرير قاعدة الفتن وتحرير معاداة وتفسير مقاصد الكتاب كثير فائدة كيف قد فيها الجيب الاعظم والشفيع
الكرم الفاضل الجليل العالم النبيل السيد محمد حسين البخاري الجليل دهني وآخرون عونا ان الحمد لله رب العالمين
والصلوة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله واصحابه اجمعين ١٢ راقم الحروف باجد على -

صورة ما قرظه من هو مرجع علماء الزمان اكل كلاء الدران الجبر العلامة الفخري الفهامة مولانا المولوي
شاه محمد سلمه الله الصمد اهل كوثي داماني باي لسان وذرع احمدك يا من اعيت عقول الفحول في ادراك كنهك
واعجزت اللسان في حمدك انت الذي ابدعتنا من كرم اللين الى الين باي بال جنان اشكرت يا من اغرقتنا
بنعمائك الشاملة والآثك الكاملة اللهم انا نستغفرك من نقل الخطوط الى خطط الخطيئات ونسلكي
منك توفيقا قائد الى الرشاد وقبلاً متقبلاً مع الحق وسمعا منقلباً من الباطل الى الحق ولساناً متحلياً بالصدق
ونطقاً مؤيداً بالحجة واصابة ذائفة عن الزيف وبصراً انصري بها حق المعرفة وبصيرة ندرك بها عرفان المعرفة
وميز ونفلاً بها الهداية اللهم فحق لنا هذه المنية واتلنا هذه البغية ونصلي على رسولك الكريم الذي هو خير البشر
الشفيع في يوم المحشر محلياً ومصلياً عليه وعلى آله واصحابه الذين ورد في حقهم اصحابي كالنجوم بايهم اقدمتم هتديتم
وبعد فيقول العبد المفتقر الى عفو غنى الصمد المدعو بشاد محمد صانه الصمد عن شر حاسداً اذا حسداً اهل كوثي
مولداً وداماني وطنالما رأيت هذه الحاشية المسماة بالقول المعقول محل ما في حاشية قال اقول فوجدتها تروى الصمد
وقطع الطوى اتق اصحابنا ثابت في دعائها في السماء لا يخفى شانها وثاقه برهانها واشتمالها على تحقيقاً متصلياً والظواهر على
تدقيقات تلكات موضوعات وتعليقات رشيقة وتقريرات شريفة كيف لا وقد فيها العالم المحوري ولما هو الغريب الفائق في عمارة
على اوانه المقي عزيزي كالانسان للانسان الحب مقلتي ومجتي والمركز ذرعي اعني الصديق المولوي السيد محمد حسين البخاري
الجليل دهني صين عن الحسين الشين الين في الملون والمحدث رب العالمين والصلوة والسلام على سيد المرسلين وآله اجمعين